



جهود المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين
في متابعة أوضاع حقوق الإنسان خلال جائحة فيروس كورونا،
ودورها في متابعة الإجراءات الاحترازية التي طبقتها مملكة البحرين
لمكافحة انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) - 2021

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

28 فبراير - 2021

عند بدء انتشار مرض فيروس الكورونا (كوفيد 19) في العالم، سارعت مملكة البحرين في إنشاء فريق وطني لمكافحة انتشار هذا الفيروس، حيث تم تطبيق عدد من الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس الكورونا، وتم العمل على إنشاء عدد من مراكز للعزل الصحي للمصابين بالفيروس، وعدد آخر من مراكز الحجر الصحي للمخالطين لهم.

وتفعيلاً لدور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الرقابي في قانون إنشائها، وضمن خطتها لمتابعة تطبيق المعايير المرتبطة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان خاصة في ظل الظروف الراهنة، فقد قامت المؤسسة بتنفيذ عدد من الأنشطة خلال هذه الفترة لتوعية المواطنين والمقيمين سواء عبر البيانات الصحفية والتغريدات التي أصدرتها والاجتماعات التي نظمتها والمقابلات التلفزيونية والإذاعية، إضافة إلى الزيارات التي قامت بها إلى عدد من مراكز العزل والحجر الصحي؛ وذلك للاطلاع على الإجراءات التي قامت بها الجهات المعنية لتقديم الخدمات الطبية للمصابين والمخالطين، فضلاً عن توزيع استبيانات لمعرفة رأي الأشخاص المحجورين والمعزولين صحياً، وأيضاً للكادر الطبي والخدمي المتواجد بهذه المراكز.

وينقسم هذا التقرير الى الأقسام التالية:

- (1) الزيارات الميدانية لمراكز الإصلاح والتأهيل وسكن العمال
- (2) التغريدات والرسائل التوعوية المنشورة في وسائل التواصل الاجتماعي للمؤسسة
أ- التغريدات (تطبيق تويتر)
ب- الرسائل التوعوية (تطبيق الانستغرام)
ج - المقابلات التلفزيونية والإذاعية (تطبيق الانستغرام واليوتيوب)
- (3) التصريحات والبيانات الصحفية
- (4) الشكاوى المستلمة والمساعدات القانونية المقدمة
- (5) اللقاءات والاجتماعات عن بعد مع الجهات المحلية والخارجية
- (6) المشاركة في الفعاليات التدريبية
- (7) تنظيم الفعاليات التدريبية المتعلقة بجائحة كورونا

(1) الزيارات الميدانية

- الوطنية لحقوق الإنسان تناقش خطتها للقيام بزيارات ميدانية الى مراكز العزل والحجر الصحي:

عقدت الأنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعاً عن بعد مع السيد خالد الشاعر نائب الرئيس، والدكتور مال الله الحمادي رئيس لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق، تم خلاله مناقشة خطة عمل المؤسسة للقيام بزيارات ميدانية الى مراكز العزل والحجر الصحي، ومقابلة الطواقم الطبية وبعض المعزولين والمحجورين، وذلك بهدف التأكد من انه تتم من خلال الإجراءات المتخذة مراعاة الحق في الصحة والرعاية الإنسانية والاطلاع عن قرب على مختلف الخدمات المساندة المقدمة لهم، بما يتناسب مع الإجراءات الوقائية المتعارف عليها من قبل منظمة الصحة العالمية.

وأكد الجميع خلال الاجتماع على أهمية ضمان مراعاة حقوق الإنسان المختلفة للمعزولين والمحجورين صحياً وللعاملين في المراكز وأهمها الحق في الصحة والحق في الحرية الشخصية، مثنين في ذات الوقت اهتمام الدولة بالحق في الصحة، وما تقوم به الحكومة من جهود كبيرة تهدف لضمان توفير الغذاء والماء، والرعاية الصحية لجميع المواطنين والمقيمين (30 مارس 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/30Mar2020.aspx>

- لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها الثالث عشر عن بعد:

عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها الافتراضي الثالث عشر عن بعد، برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية السيد خالد الشاعر، والدكتورة فوزية الصالح، والمحامية دينا اللطي.

افتتحت اللجنة اجتماعها بتوجيه شكرها وتقديرها إلى الفريق الوطني للتصدي لفيروس كورونا (كوفيد 19) على الجهود الكبيرة المبذولة المتمثلة بالإجراءات الاحترازية والخدمات الطبية واللوجستية المختلفة المقدمة للجميع في سبيل مكافحة هذه الجائحة، كما تقدمت اللجنة بجزيل الشكر إلى سعادة السيدة فائقة بنت سعيد الصالح وزيرة الصحة ومسؤولو مراكز العزل والعلاج ومراكز الحجر الصحي الاحترازي ولجميع العاملين في القطاع الصحي، وذلك لما يولونه من اهتمام وما يقومون به من جهود متميزة في ظل الظروف الراهنة في مواجهة فيروس كورونا، فضلاً عما أبداه مسؤولو الطواقم الطبية من تعاون في تسهيل وتنسيق مهمة الزيارات الميدانية التي قام بها أعضاء اللجنة إلى مراكز العزل والعلاج ومراكز الحجر الصحي الاحترازي، بالإضافة إلى التعاون المهني والإنساني من قبل الجميع وعلى الأخص المتطوعين الذي يعكس التميز الذي يتعامل به الجميع في هذه الظروف الاستثنائية.

واستكملت اللجنة مناقشتها بشأن بحث إمكانية قيامها بمواصلة الزيارات الميدانية إلى مراكز الإصلاح والتأهيل ودور الإيواء والرعاية الصحية والاجتماعية، في ظل الظروف الراهنة وفي ظل ما تتخذه تلك المراكز من تدابير وقائية وإجراءات احترازية حفاظاً على صحة وسلامة الجميع والحد من انتشار فيروس كورونا، حيث انتهت اللجنة بالتأكيد على مواصلة قيامها بدورها الرقابي لرصد أوضاع حقوق الإنسان في تلك المراكز بهدف الوقوف على مدى تمتع جميع نزلاء تلك المراكز بحقوقهم الأساسية على أكمل وجه دون أي تمييز في ظل هذه الظروف.

وانتهت اللجنة بمناقشة مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، ولاسيما تلك المتعلقة بمقترح اللجنة حول موضوع إنشاء مكتبة مركزية دائمة بمركز إصلاح وتأهيل النزلاء بمنطقة جو، إذ انتهت اللجنة إلى ضرورة إعداد دراسة حول المقترح تتضمن الآلية التشغيلية وغيرها من الأمور اللوجستية المتعلقة بموضوع إنشاء المكتبة.

وفي نهاية الاجتماع شكر سعادة رئيس اللجنة الأعضاء على جهودهم الكبيرة المبذولة في سبيل حماية حقوق الإنسان بصفة عامة وعلى الأخص في ظل الظروف الاستثنائية الحالية (22 أبريل 2020).

<http://www.nihr.org.bh/Organisation/Committees/EconomicMeetings/22Apr2020.aspx>

- زيارة مراكز العزل والحجر الصحي:

بناءً على الدور المناط بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين والوارد في الفقرة (ز) من المادة رقم (12) من قانون رقم (26) لسنة 2014 والتي نصت على أنه من اختصاصات المؤسسة: "القيام بالزيارات الميدانية المعلنه وغير المعلنه، لرصد أوضاع حقوق الإنسان في المؤسسات الإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية، أو أي مكان عام آخر يشتبه في أن يكون موقعاً لانتهاك حقوق الإنسان"، وتنفيذاً للاختصاص الأصيل للجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، فقد قامت اللجنة بزيارة لعدد من مراكز العزل والحجر الصحي التي خصصتها الدولة في مختلف المحافظات لعلاج المصابين بمرض فيروس كورونا، ومتابعة تطور حالاتهم، وحالات المخالطين لهم، كما أعدت اللجنة استبياناً خاصاً للأشخاص تحت العزل والحجر الصحي وآخر للكادر الطبي، وتم إجراء الاستبيان في الفترة من 8 إلى 20 أبريل 2020 في مركزين للحجر الصحي وهما مركز سترة، ومركز الحد، وأربعة مراكز للعزل الصحي، وهي مركز قسم الأمراض الوراثية (السكر) ومركز جد حفص، ومركز كانو (لم ينشر).

وبدأت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق بالمؤسسة زيارات ميدانية إلى مراكز العزل والعلاج والحجر الصحي الاحترازي، ومقابلة الطواقم الطبية والتواصل مع بعض المعزولين والمحجورين للاطلاع عملياً على مدى توافر حقوق الإنسان الواجب مراعاتها في مثل هذه الظروف وإجراءات ضمان السلامة والتغذية والنظافة والاطلاع على الرعاية الصحية المقدمة لهم، والخدمات المساندة بما يتناسب مع الإجراءات الوقائية المتعارف عليها من قبل منظمة الصحة العالمية.

وستستمر اللجنة بإجراء الزيارات الميدانية إلى مواقع مختلفة والالتقاء بالمعنيين للتأكد من تطبيق المعايير المناسبة في هذا الشأن، وتقديم المشورة الصحية والنفسية للمعزولين والمحجور عليهم صحياً على نحو يتناسب مع حقوق الإنسان (11 أبريل 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/11Apr2020.aspx>

- التواصل مع العمالة الوافدة:

تواصلت المؤسسة مع عدد من العمالة الوافدة واطلعت على ظروفهم المعيشية، سواء أكان في مركز العزل والعلاج أو مركز الحجر الصحي الاحترازي، وتم التأكد من ضمان السلامة والنظافة والرعاية الصحية المقدمة لهم حسب المعايير المتبعة، فضلاً عن توفير الماء والغذاء المناسب لهم، حيث روعي التنوع في الطعام المقدم، الذي يشمل الوجبات الأساسية والخفيفة ومياه الشرب على مدار الساعة.

وأشادت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان خلال متابعتها المباشرة للتدابير التي اتخذتها مملكة البحرين في سبيل توفير البيئة الملائمة للعمالة الوافدة خلال هذا الطرف الاستثنائي، وبالتعامل الإنساني مع جميع المقيمين الذي يُعد جزءاً من ثقافة وأخلاق المجتمع البحريني المبنية على التسامح والتعاون والرحمة بصفة عامة، ومبني على المبادئ والقوانين ذات الصلة بالمواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان بصفة خاصة (19 أبريل 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/19Apr2020.aspx>

- زيارة مركز الإصلاح والتأهيل في منطقة جو:

وفي ذات السياق، قام فريق المؤسسة بزيارة لمركز الإصلاح والتأهيل في منطقة جو، وتأتي الزيارة هذه المرة للاطلاع على أوضاع حقوق الإنسان والرعاية الطبية التي تقدم للنزلاء في ظل الإجراءات الاحترازية التي تقوم بها إدارة المركز ضمن الجهود الوطنية والتدابير الوقائية للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) في مملكة البحرين، حيث تم الاطلاع على أهم الإجراءات والتدابير المتخذة في ظل الظروف الراهنة عن قرب والتفاعل مع النزلاء والكادر على حد سواء، وتبين بأنها ترقى إلى مستوى عالي ومهني جداً يتناسب ومكانة مملكة البحرين الدولية وإنجازاتها الحقوقية (7 أبريل 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/7Apr2020.aspx>



مقطع فيديو حول الزيارة الميدانية لمركز الإصلاح والتأهيل

<https://www.instagram.com/p/B-pViScAYIJ/>



بعض الصور لزيارة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التفقدية لمركز الإصلاح والتأهيل في منطقة جو

<https://www.instagram.com/p/B-rdTAXAORM/>

<https://twitter.com/nihrbh/status/1247496324771086336>

- لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها الرابع عشر عن بعد:

عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها الرابع عشر عن بعد برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية السيد خالد الشاعر، والدكتورة فوزية الصالح.

وافتح رئيس اللجنة الاجتماع بتوجيه الشكر والتقدير لأعضاء اللجنة على ما بذلوه من جهود كبيرة أثناء زيارتهم وتواصلهم مع المحجورين والمعزولين في مراكز الحجر والعزل التي تمت زيارتها، والكادر الطبي في هذه المراكز، حيث جاءت هذه الزيارة لتؤكد نهج المؤسسة

الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق باختصاصها بالزيارات المعلنة وغير المعلنة لمثل هذه الأماكن وعلى الأخص في ظل ظروف جائحة الكورونا (كوفيد 19)، وذلك للتأكد من توافر مختلف حقوق الإنسان الواجب توافرها في مثل هذه الظروف وفقاً للدستور والاتفاقيات والصكوك الدولية.

وقد ناقشت اللجنة مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، ثم استكملت مناقشاتها حول الآلية المتبعة لمواصلة الزيارات المخصصة لمراكز الإصلاح والتأهيل ودور الإيواء والرعاية الصحية والاجتماعية خلال هذه الفترة الاستثنائية، بهدف الاطلاع على الأوضاع المعيشية والإنسانية والحقوقية للنزلاء في تلك المراكز، والتأكد من مدى تمتعهم بالحقوق الأساسية المكفولة لهم بموجب الدستور والقوانين المحلية والاتفاقيات والصكوك الدولية ذات العلاقة على أكمل وجه دون أي تمييز.

وقد أكدت اللجنة على أهمية استمرار زياراتها لتلك المراكز، والاستماع للنزلاء عبر الاستعانة بوسائل التواصل والاتصال المرئي الحديثة، مراعاة للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، والتزاماً بالتعليمات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية بشأن التدابير الوقائية والإجراءات الاحترازية المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا، حفاظاً على صحة وسلامة الجميع. وفي ذات الوقت التواصل مع مسؤولي تلك المراكز للوقوف على الأوضاع المختلفة للنزلاء والإجراءات المتخذة بشأن الحلول المناسبة لأي من الملاحظات المرفوعة منهم إن وجدت في ظل الأوضاع الراهنة.

كما أكدت اللجنة على أهمية العمل على إيجاد آلية مناسبة يتم من خلالها رصد أوضاع العمالة الوافدة في ظل الظروف الاستثنائية الحالية، والتأكد من مدى توافر مختلف الخدمات المقدمة لهم بصفة عامة، سواء من قبل أصحاب الأعمال أو من قبل الجهات المعنية ذات العلاقة وبما يضمن تمتعهم بكافة حقوق الإنسان المنصوص عليها في المعاهدات والصكوك الدولية على أكمل وجه.

واختتمت اللجنة اجتماعها بتسليط الضوء على موضوع المحكومين الأجانب الذين شملهم العفو الملكي الصادر من لدن حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى حفظه الله وعاه، وأن المؤسسة تتابع باهتمام هذا الموضوع ومن ثم إنهاء إجراءات سفرهم لأوطانهم (28 مايو 2020).

<http://www.nihr.org.bh/Organisation/Committees/EconomicMeetings/28May2020.aspx>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقوم بزيارة ميدانية لمقر شركة (أسري):

تفعيلاً لدور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الرقابي والوارد في قانون إنشائها، وبناء على خطتها لمتابعة تطبيق المعايير المرتبطة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في أماكن سكن العمال وفق الصلاحيات الممنوحة لها، قام وفد من المؤسسة بزيارة ميدانية إلى مقر الشركة العربية لتصليح السفن والهندسة (أسري)، وذلك للوقوف على التدابير الاحترازية المتخذة من قبل الشركة للوقاية من جائحة كورونا (كوفيد 19) بصفة خاصة وللإطلاع على أرض الواقع عن مدى مراعاة حقوق الإنسان المتعارف عليها كالحق في السكن اللائق والحق في الصحة الذي يعد حقاً أساسياً للإنسان وتوافر حقوق الإنسان المختلفة بصورة عامة.

وثمنت المؤسسة البرنامج المتكامل الذي أعدته الشركة واعتماد الشفافية والوضوح في نقل المعلومات للوفد، حيث تم الاطلاع على بعض مرافق الشركة كالمطاعم والمركز الطبي ومنطقة سكن العمال، سواء أولئك المنتسبين للشركة أو التابعين للشركات الأخرى المتعاونة معها، وقد تبين بأن الشركة قامت باتخاذ خطوات استباقية مميزة لمكافحة انتشار فيروس الكورونا بين العمال، حيث تم إنشاء غرفة عمليات على مدار الساعة مزودة ببرامج الكتروني لمتابعة أوضاع العاملين، وقامت باستئجار عدد من الشقق السكنية خارج مبنى الشركة لغرض الحجر الصحي، وإصدار دليل لطرق مكافحة انتشار فيروس الكورونا، وعدد من الملصقات الإرشادية بعدد من اللغات الأجنبية، فضلاً عن إجراء الفحوصات الطبية للعاملين بصفة مستمرة، وتقديم الأدوات الوقائية المناسبة، ولوحظ نظافة غرف سكن العمال، وتوفر كافة إجراءات السلامة ومخارج الطوارئ، كما لوحظ تنوع الوجبات الغذائية المقدمة للعمال، حيث أشاد عدد من العمال الذين التقى بهم وفد المؤسسة بمستوى الرعاية والخدمات المختلفة المقدمة لهم بصورة عامة وخلال هذه الجائحة بصفة خاصة (6 سبتمبر 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/6Sep2020.aspx>

- لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها الثامن عشر عن بعد

برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية السيد خالد الشاعر، والدكتورة فوزية الصالح، والمحامية دينا اللطي، عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها الثامن عشر عن بعد، حيث افتتحت اللجنة اجتماعها بمناقشة مجريات زيارة المتابعة التي أجرتها اللجنة إلى مركز إيواء وإبعاد الرجال الأجانب بالمنطقة الجنوبية (ألبا)، والتي تم خلالها استمرار متابعة أوضاع الأجانب الذين شملهم العفو الملكي الصادر من لدن حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، أو من استكمل مدة العقوبة منهم، ومتابعة ما تم مع سفاراتهم وقنصلياتهم لتسهيل إجراءات عودتهم إلى بلدانهم، بالإضافة إلى الوقوف على التدابير الاحترازية المتخذة من قبل المركز بشأن مكافحة جائحة كورونا (كوفيد 19)، ومدى تماشيها مع الإرشادات والتوجيهات الصادرة من الجهات المختصة لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19). وقد تبين اتباع المركز لتلك الإرشادات والتوجيهات حفاظاً على صحة جميع الموظفين والنزلاء، كما اتضح عدم وجود أي اكتظاظ بالمركز قياساً بالطاقة الاستيعابية الموجودة، وقد عبر بعض أفراد الجاليات الموجودة عن رضاهم التام بمستوى المعاملة من قبل المعنيين بالمركز، وكذلك بجودة ونوعية الطعام والخدمات المختلفة المقدمة لهم.

كما استعرضت اللجنة خلال الاجتماع تقرير زيارتها إلى سكن عمال الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري)، حيث هدفت الزيارة إلى الوقوف على أوضاع حقوق العمالة الوافدة والتأكد من توافر حقوقهم المكفولة لهم بموجب أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات العلاقة.

وتدارست اللجنة الطلب المحال لها من رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حول النظر في ادعاءات أحد نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بشأن الأوضاع المعيشية في المركز،

وانتهت إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة حيث سيتم التواصل مع المعنيين في إدارة المركز المعني للوقوف على صحة تلك الادعاءات، ولإستكمال إجراءات الشكوى المحالة للجنة.

واختتمت اللجنة اجتماعها باعتماد خطط زيارتها المقررة لمراكز الإصلاح والتأهيل، بالإضافة إلى المستشفيات الخاصة والعامة، ودور الإيواء والرعاية الصحية والاجتماعية للربع الأخير من هذا العام، فضلاً عن مناقشة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات (21 سبتمبر 2020).

<https://www.instagram.com/p/CFZVVsyMuED/?igshid=1fijfmihvicrh>

- لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها التاسع عشر عن بعد

عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها التاسع عشر عن بعد برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية السيد خالد عبد العزيز الشاعر، والدكتورة فوزية الصالح، والمحامية دينا اللطي، حيث افتتحت اللجنة أعمالها بمتابعة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، لاسيما تلك المتعلقة بتواصل اللجنة المستمر والدائم مع المعنيين في الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل ومسؤولي تلك المراكز بهدف الوقوف على جودة الخدمات الصحية والمعيشية والغذائية المقدمة للنزلاء تلك المراكز، بالإضافة إلى التأكد من تمتع جميع النزلاء والموقوفين بحقوقهم الأساسية المكفولة لهم بموجب القوانين الوطنية ذات العلاقة، والصكوك الدولية والإقليمية المعنية في ذات الشأن وعلى وجه التحديد القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

وفي سياق متصل ناقشت اللجنة مجريات زيارتها التي تمت إلى عدد من الشركات الصناعية الكبرى في البلاد، بهدف التأكد من ضمانات تمتع العمال بحقوق الإنسان المختلفة في أماكن سكنهم وأعمالهم، وأكدت اللجنة على استمرار برنامجها بشأن هذه الزيارات.

واستناداً على ما نصت عليه الفقرة (ز) من المادة رقم (12) من قانون إنشاء #المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والمتعلقة بمنح المؤسسة صلاحية القيام بالزيارات الميدانية المعلنه وغير المعلنه لرصد أوضاع حقوق الإنسان، فقد اعتمدت اللجنة خطط زيارتها المقررة لمراكز الإصلاح والتأهيل، بالإضافة إلى المستشفيات الخاصة والعامة، ودور الإيواء والرعاية الصحية والاجتماعية لشهر نوفمبر القادم (20 أكتوبر 2020).

<https://www.instagram.com/p/CGj3MizM3tv/?igshid=s5lqpglijam24>

- لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها العشرين

قدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها العادي العشرين برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية السيد خالد عبد العزيز الشاعر، والدكتورة فوزية الصالح، والمحامية دينا اللطي، بمقر #المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بضاحية السيف.

وافتتحت اللجنة اجتماعها بمتابعة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة، وما اتخذ فيها من إجراءات، ولاسيما تلك المتعلقة بمتابعة اللجنة لحقوق النزلاء في مؤسسات الإصلاح

والتأهيل، والتأكد من ضمان تمتعهم بالحقوق الأساسية، والمكفولة لهم بموجب أحكام القوانين الوطنية، والصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة.

وناقشت اللجنة تقارير زياراتها التي قامت بها مؤخراً إلى مؤسسات الإصلاح والتأهيل، وبعض دور الرعاية الصحية والاجتماعية، وعدد من الشراكات الكبرى في المملكة، وذلك بهدف التثبّت من مدى تمتع النزلاء أو العمال فيها بحقوقهم الأساسية المكفولة لهم، وتؤكد اللجنة في هذا الصدد على استمرارها في القيام بالزيارات الميدانية المعلنّة وغير المعلنّة لرصد أوضاع حقوق الإنسان في أي مكان يُشتَبه فيه أن يكون موقعاً لانتهاك حقوق الإنسان، وذلك بموجب الصلاحيات الممنوحة للمؤسسة وفقاً لقانون إنشائها.

كما وتباحثت اللجنة بشأن تحديث الدليل الإرشادي الموحد الخاص بمعايير الزيارات التي تقوم بها إلى المؤسسات الإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية بالإضافة إلى رصد بيئة العمل، خاصة بعد الإجراءات والتدابير المستحدثة نتيجة جائحة الكورونا (كوفيد 19)، وذلك بهدف تطوير العمل الحقوقي وتعزيزه وفقاً للمعايير الدولية والوطنية المستحدثة ذات العلاقة، مما يسهل من عملية رصد أوضاع حقوق الإنسان في مختلف المواقع، ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة وكذلك اقتراح أي تعديلات للتشريعات الوطنية المتعلقة بذات الموضوع في حال تطلب الأمر ذلك (23 نوفمبر 2020).

<https://www.instagram.com/p/CH7eL50LHQ8/?igshid=15vp1wk78eiaw>

- لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها الحادي والعشرين عن بعد

عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها العادي الحادي والعشرين عن بعد برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية السيد خالد عبد العزيز الشاعر، والدكتورة فوزية الصالح، والمحامية دينا اللطي.

افتتحت اللجنة اجتماعها باستعراض الكشف المعد من قبل الأمانة العامة والمتضمن أسماء المراكز التي تقدم خدمات الإيواء الدائمة، بالإضافة إلى المراكز التي تقدم خدمات إيواء نهائية فقط، حيث وضعت اللجنة في ضوء ذلك خطط زياراتها المقترحة لشهر ديسمبر الجاري إلى عدد من تلك الدور والمراكز التي تقدم الخدمات الإيوائية بهدف الاطلاع على مدى توافر حقوق الإنسان والخدمات المعيشية المقدمة في تلك المراكز.

واستكمالاً لدراسة اللجنة لتحديث الدليل الإرشادي الموحد الخاص بمعايير الزيارات التي تقوم بها إلى المؤسسات الإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية بالإضافة إلى رصد بيئة العمل، خاصة في ظل الإجراءات والتدابير المستحدثة نتيجة جائحة كورونا (كوفيد 19)، وذلك بهدف تطوير العمل الحقوقي وتعزيزه وفقاً للمعايير الدولية والوطنية المستحدثة ذات العلاقة، فقد أطلعت اللجنة وتدارست جملة من القوانين والقرارات والأنظمة والأدلة الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالزيارات الميدانية إلى مؤسسات الإصلاح والتأهيل، والمستشفيات ودور الرعاية الصحية والاجتماعية، وأماكن سكن العمال، وما يتعلق

ببيئة وسلامة محيط أماكن العمل، وذلك تمهيداً لاستخلاص الأسس العلمية الخاصة بالزيارات الميدانية، وتضمينها في الدليل الموحد للزيارات.

واختتمت اللجنة اجتماعها بمتابعة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة، وما اتخذ فيها من إجراءات، ولاسيما تلك المتعلقة بمتابعة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان موضوع تحسين جودة ونوعية وكمية الأطعمة المقدمة إلى نزلاء مركز الإصلاح والتأهيل، واستمرار التأكد من ضمان تمتع جميع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بحقوقهم الأساسية المكفولة لهم بموجب القوانين الوطنية، والصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة. (24 ديسمبر 2020).

<http://www.nihr.org.bh/Organisation/Committees/EconomicMeetings/24Dec2020.aspx>

- لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها الثاني والعشرين عن بعد

برئاسة الدكتور مال الله جعفر الحمادي، وعضوية السيد خالد عبدالعزيز الشاعر، والدكتورة فوزية سعيد الصالح، والمحامية دينا عبدالرحمن اللطي، عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها الثاني والعشرين عن بعد، حيث افتتحت اللجنة اجتماعها باستعراض مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، خاصة تلك المتعلقة بالزيارات الميدانية التي قامت بها اللجنة إلى مراكز الإصلاح والتأهيل، وأماكن الاحتجاز والتوقيف، ودور الرعاية الصحية والاجتماعية، وسكن العمال الأجانب لبعض الشركات الخاصة.

وقد استعرضت اللجنة مجريات الزيارات الميدانية التي قامت بها مؤخراً إلى مركز إيواء وإبعاد الأجانب، إثر وجود إصابة سابقة بفيروس كورونا، وذلك للتأكد من استمرارية التقيد بالتدابير الاحترازية، وكذلك تمتع النزلاء بمختلف حقوقهم المكفولة لهم في الدستور والتشريعات الوطنية والصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وأبدت اللجنة ارتياحها بعد الزيارة خاصة بعد اللقاءات مع بعض المودعات حيث أبدى ثقتهم بالإجراءات المتخذة وأغلبهم في انتظار تسهيلات السفر المتعلقة ببلدانهم.

كما تطرقت اللجنة إلى الزيارة التي قامت بها إلى مركز المتروك للتأهيل الإرشادي، والتي جاءت لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة، والوقوف على الإجراءات الاحترازية المتخذة لمنع انتشار فيروس كورونا، وكذلك زيارتها الأخيرة إلى مبنى الإيواء بمركز حماية ودعم العمالة الوافدة التابع لهيئة تنظيم سوق العمل.

من جانب آخر، قامت اللجنة بزيارة ميدانية إلى مركز الحبس الاحتياطي بناء على تلقي المؤسسة اخطاراً من وزارة الداخلية بوجود حالة وفاة لأحد الموقوفين في المركز، وذلك للتأكد من مدى وجود الاحتياطات والإجراءات المتخذة لحماية الموقوفين وحفظ حقوقهم وسلامتهم وأمنهم بما يتوافق مع المعايير الدولية والإقليمية ذات الصلة. كما قامت اللجنة بزيارة إلى مؤسسة الإصلاح والتأهيل للرجال، بناء على رصد عبر وسائل التواصل الاجتماعي متعلق بأحد النزلاء، وذلك للوقوف على صحة الادعاءات بشأن عدم قدرته على التواصل الخارجي مع ذويه. وقد تبين للجنة بأن المذكور يتمتع بكافة حقوقه، وأن عدم اتصاله بأهله كان بسبب عدم رغبته هو شخصياً في ذلك، رغم توافر وسائل الاتصال المرئي والمسموع له ولغيره من النزلاء.

واختتمت اللجنة اجتماعها بالتأكيد على استمرارها في القيام بالزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة إلى مراكز الإصلاح والتأهيل وأماكن الاحتجاز والتوقيف، ودور الرعاية الاجتماعية

والصحية، وسكن العمال الأجانب، للوقوف على مدى تمتع الأفراد فيها بحقوقهم، وذلك بناء على ولايتها الواسعة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. (26 فبراير 2021).

<https://www.instagram.com/p/CKga52ALXe/?igshid=ckvop5jm6mxi>

- لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها الثالث والعشرين عن بعد

برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية السيد خالد الشاعر، والدكتورة فوزية الصالح، والمحامية دينا اللطي، عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها العادي الثالث والعشرين عن بعد.

افتتحت اللجنة اجتماعها باستعراض مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، واستكملت مناقشاتها حول قرارها السابق والمتعلق بإعداد دليل إرشادي موحد خاص بمعايير زيارات مراكز الإصلاح والتأهيل، ودور الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية وسكن العمالة الأجنبية، للتأكد من توافر المبادئ الأساسية لمعايير حقوق الإنسان فيها، وعدم وجود أية انتهاكات لحقوق الإنسان، وذلك انطلاقاً من حرص اللجنة على تفعيل دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الرقابي في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان

كما ناقشت اللجنة تحديث آلية إجراءات للزيارات الميدانية ولاسيما في ظل الزيادة المطردة لأعداد المصابين بفيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) وبما يوائم القرارات الصادرة عن اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار فيروس الكورونا، حيث سيتم التنسيق لإجراء الزيارات باستخدام وسائل التواصل المرئية الحديثة. كما اقترحت اللجنة مخاطبة عدد دور الرعاية الاجتماعية والصحية بالإضافة إلى الشركات الكبرى التي تمتلك مساكن لعمالها بهدف الاطلاع على الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي تتخذتها لضمان حفظ حقوق نزلاء ومرتادي تلك الأماكن. (18 فبراير 2021).

<http://www.nihr.org.bh/Organisation/Committees/EconomicMeetings/18Feb2021.aspx>

(2) التغريدات والرسائل التوعوية المنشورة في وسائل التواصل الاجتماعي للمؤسسة

يعتبر الحق في الصحة من أهم حقوق الإنسان التي حرصت جميع المواثيق والصكوك الدولية على إيلائه الاهتمام الكبير، نظرًا لارتباطه الوثيق بحياة الإنسان بصفة عامة وبممارساته وأنشطته اليومية بصورة خاصة، وانعكاس ذلك على الحياة ضمن الأسرة والعائلة والمجتمع.

وقد أولت مملكة البحرين هذا الحق الاهتمام المناسب عبر توفير مختلف الأجهزة والكوادر الطبية المؤهلة، ناهيك عن تقديم العلاجات المناسبة والأدوية الطبية المختلفة.

وفي هذا النطاق تتابع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الاهتمام الكبير بتنشيف المجتمع ونشر الوعي المتعلق بمرض الكورونا (كوفيد - 19)، وتثمن ما تم اتخاذه من خطوات وإجراءات احترازية وقائية من قبل الدولة لمكافحة هذا المرض للحد من انتشاره حفاظاً على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين، حيث قامت المؤسسة بنشر عدد من التغريدات والرسائل التوعوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي باللغتين العربية والإنجليزية.

أ- التغريدات (تطبيق تويتر):

1. تدعو المؤسسة المواطنين والمقيمين الالتزام بـ التباعد الاجتماعي، للحد من انتشار فيروس كورونا (COVID-19) على نحو لا يمس بالكرامة الإنسانية أو تمتع الأفراد بحقوقهم وحياتهم.
2. لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من خطر الإصابة بفيروس كورونا (COVID-19) نحث ونتعاون مع الجهات المختصة في مخاطبة هذه الفئة وترجمة الإرشادات الوقائية على نحو يتناسب وطبيعة الإعاقة.
3. تعزيز استمرار التعاون بين وزارة التربية والتعليم وأولياء أمور الطلبة خلال الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس كورونا (COVID-19) بهدف استمرار العملية التعليمية.
4. أهمية إيجاد حلول منصفة وعادلة تضمن سير العملية التعليمية خلال الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس كورونا (COVID-19) على نحو يراعي فيه هدم التأثير على مستقبل الطلبة التعليمي.
5. أهمية تضافر الجهود المجتمعية لتوعية أولياء أمور الأشخاص ذوي الإعاقة غير القادرين على العناية بأنفسهم بالإرشادات الوقائية للحد من انتشار فيروس كورونا (COVID-19).
6. أهمية إيجاد منظومة متكاملة حول التعليم عن بعد تشمل جميع المراحل الدراسية دون استثناء، وعلى نحو يضمن استمرار تمتع الجميع بالحق في التعليم في مختلف الظروف والأوقات.
7. تدعو المؤسسة إلى توفير حماية خاصة لكبار السن، وذلك بسبب تعرضهم لمخاطر جدية كبيرة في حال الإصابة بفيروس كورونا المستجد (COVID-19)، كما يجب على المسنين وأسرهم بشكل خاص إعادة النظر في عاداتهم الصحية اليومية على نحو يضمن سلامتهم والوقاية من إصابتهم بالفيروس.

8. تؤكد المؤشرات والتقارير العالمية المتخصصة في مجال الرعاية الصحية التزام مملكة البحرين بأعلى المعايير الدولية الخاصة برفع المستوى الصحي للمواطن والمقيم، وهو ما يتماشى مع الاهتمام الكبير الذي توليه مملكة البحرين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وبالأخص الهدف الثالث المعني بـ "الصحة الجيدة والرفاه".
9. تدعو المؤسسة إلى ضرورة توعية الأطفال وتعريفهم بشكل بسيط وميسر بكل الإجراءات والتدابير الاحترازية للوقاية والحد من انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، على نحو يوائم أحكام قانون الطفل رقم (37) لسنة 2012 والذي كفل حق الطفل في نواحي عدة ومنها توفير الرعاية الصحية الملثمة والرعاية الاجتماعية السليمة.
10. لضمان عدم حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة من المعلومات الصحية التي توائم إعاقتهم، يجب أن تتضمن استراتيجيات التواصل ترجمة بلغة الإشارة للتصريحات المتلفزة، والمواقع الإلكترونية التي يسهل الاطلاع عليها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة، والخدمات الهاتفية ذات الخيارات النصية للأشخاص الصم أو ذوي صعوبات السمع.
11. إن منع التجمعات لأكثر من خمسة أشخاص في الأماكن العامة ومنع التجمعات بالمنزهات والسواحل العامة لم يأت لتقييد حق الأفراد في التنقل وإنما لتقييد انتشار فيروس كورونا (COVID-19).
12. تدعو المؤسسة أصحاب الأعمال التجارية إلى ضبط الأسعار وتجنب الممارسات الاحتكارية وخاصة السلع الرئيسية في ظل انتشار فيروس كورونا (COVID-19).
13. احرص دائماً على استقاء الأخبار والمعلومات المتعلقة بفيروس كورونا المستجد من الحسابات الرسمية للجهات المختصة، وتجنب نقل الإشاعات أو الأخبار الكاذبة التي من شأنها الإضرار بالجهود الوطنية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد.
14. لا تتردد أبداً في التواصل مع المؤسسة عبر قنوات الاتصال الإلكترونية الخاصة بها، في حال المساس أو انتهاك أي من حقوقك، لا سيما حقوقك الصحية والمعيشية المتصلة بالوضع الراهن.
15. تدعو المؤسسة إلى ضرورة اتباع المعايير الدولية التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية، ومتابعة تطبيق جميع الإجراءات المعتمدة لجميع المتواجدين بالحجر الصحي الاحترازي وأماكن العزل والعلاج لاحتواء ومنع انتشار فيروس كورونا (COVID-19) بما يحفظ صحة وسلامة الجميع.
16. تحيي المؤسسة الطاقم الطبي في مواجهة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، وتشكر جهودهم المبذولة وتضحياتهم النبيلة على ما يقومون به من مهمة إنسانية جلية، وتؤكد على ضرورة توفير الحماية والوقاية لهم ولأسرهم بالشكل المناسب.
17. تحث المؤسسة الأشخاص في الحجر المنزلي على الالتزام بالتعليمات الصادرة من الجهات الرسمية، وذلك لحمايتهم وحماية ذويهم ومجتمعهم من خطورة انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19).

18. في حال رصدك لمخالفة التعليمات الصادرة من الجهات الرسمية بشأن مكافحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، قم بالتواصل مع الجهات المعنية لاتخاذ الإجراء اللازم، وذلك لحمايتك وحماية من تحب.
19. لا تقم بنشر الشائعات بخصوص فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، بل احرص على أخذ المعلومات الصحية من الجهات الرسمية.
20. لجميع المواطنين والمقيمين في مملكة البحرين الحق في تلقي العلاج والرعاية الصحية اللازمة.
21. تستمر المؤسسة بتلقي الشكاوى وتقديم المساعدات، عبر مختلف الوسائل الإلكترونية، الخط المجاني (80001144)، البريد الإلكتروني complaints@nihr.org.bh، تطبيق الهواتف النقالة NIHR Bahrain.
22. يعتبر منع الزيارات لنزلاء مراكز الاحتجاز والتوقيف تدبير احترازي مؤقت، لا يمس من حقوقهم وحقوق ذويهم، مع أهمية زيادة عدد ساعات الاتصال الأسبوعية.
23. لكل مواطن ومقيم الحق في التمتع بالرعاية الصحية، وعلى الدولة حماية الصحة العامة، وتوفير وسائل الوقاية والعلاج.
24. التباعد الاجتماعي والعزل الذاتي في يكون صعباً لبعض فئات الأشخاص ذوي الإعاقة، لذا لابد من رفع وعيهم ووعي ذويهم بوسائل الوقاية والحد من انتشار فيروس كورونا.
25. اضمن حقك من خلال التواصل مع المؤسسة عبر مختلف الوسائل الإلكترونية، الخط المجاني (80001144)، أو البريد الإلكتروني: complaints@nihr.org.bh، أو تطبيق الهواتف النقالة NIHR Bahrain.
26. يعتبر توفير الحق في الصحة عاملاً أساسياً من عوامل التمتع بمجموعة من الحقوق الأخرى، وتكاتف جميع أفراد المجتمع سوف يساهم في المحافظة على هذه الحقوق من خلال اتباع التوجيهات والتدابير الصادرة من الجهات المعنية.
27. لنسهم في الحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد - 19)، من خلال عدم الخروج من المنزل إلا في الحالات الضرورية، والالتزام بعد حضور التجمعات العامة، حماية لحقوق الجميع.
28. رصدت رئيسة #المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عبر حسابها الشخصي في موقع التواصل الاجتماعي (تويتر)، ادعاءات حول تعرض احد النزلاء (م.ج.ط) لمشاكل في الأسنان وعدم توفير العلاج له، وعلى إثر ذلك، تواصلت المؤسسة مع إدارة مركز إصلاح وتأهيل النزلاء، وتم التأكد من الطبيب المناوب فيما يخص الحالة الصحية للنزيل، حيث تمت الإفادة من قبل الشؤون الصحية في المركز بأنه في تاريخ 25 و 26 و 27 من أكتوبر 2020 حضر النزيل إلى العيادة و تم معاینته من قبل طبيب الأسنان في المركز وتم صرف العلاج اللازم له. ويمكن لذوي النزيل التواصل المباشر مع المؤسسة عبر الخط الساخن المجاني (80001144).
29. رصدت رئيسة #المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عبر حسابها الشخصي على موقع [RLI] التواصل الاجتماعي (تويتر) ادعاءات حول عدم توفير العلاج للنزيل (ه. أ) وهو مصاب

في الركبة. وعليه تدعو المؤسسة ذوي النزول للتواصل المباشر معها عبر الخط الساخن المجاني (80001144) وتزويدها ببياناته.

30. رصدت #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان ما يتم تداوله في بعض وسائل التواصل الاجتماعي من ادعاءات حول نقل النزلاء في مركز الإصلاح والتأهيل من مبنى (4) إلى مبنى (21)، ومصادرة بعض مقتنياتهم وأغراضهم الشخصية، ومن خلال موقعها الحقوقي، ومن منطلق مسؤوليتها الرقابية، تواصلت المؤسسة – بناء على صلاحياتها الواسعة – على الفور مع المعنيين في مركز الإصلاح والتأهيل، وتبين بأن المقتنيات التي تمت مصادرتها تعتبر من الممنوعات وتحظر لوائح المركز الاحتفاظ بها، مع التأكيد على حق جميع النزلاء في الاحتفاظ بمقتنياتهم الشخصية متى كانت متوافقة مع النظام الداخلي للمركز، كما تؤكد المؤسسة بأن تجهيز عدد من المباني الحديثة بما يتوافق مع المعايير الدولية ونقل النزلاء لها، من شأنه تلبية احتياجات النزلاء المتعددة، وتوفير لهم البيئة الصحية التي تعد من أحد أهم الحقوق التي أشارت إليها التشريعات الوطنية والصكوك الدولية ذات العلاقة، وتستقبل المؤسسة الشكاوى وتقدم المساعدات القانونية عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144)، أو عبر تطبيق الهواتف النقالة NIHR Bahrain، أو عبر الموقع الإلكتروني: nihr.org.bh.

31. في إطار سعي #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان المستمر لدعم وحماية حقوق الإنسان، قام عدد من أعضاء مجلس المفوضين بالمؤسسة بزيارة إلى سكن عمال شركة ناس بمنطقة العكر، وذلك للاطلاع على حقوق العمال بها، حيث اطلع وفد المؤسسة على الخدمات التي توفرها الشركة للعمال، والهادفة إلى الحفاظ على صحتهم وسلامتهم، والتأكد من التدابير الاحترازية المتخذة لمنع انتشار فيروس الكورونا، كما قام وفد المؤسسة بجولة ميدانية في جميع مرافق الشركة، واطلع بشكل خاص على الغرف والمطبخ والمطعم، وغرفة التمرريض والترفيه، وخلال الزيارة قابل وفد المؤسسة عدد من عمال الشركة، وتعرف على آرائهم المتعلقة بمختلف الخدمات التي تقدمها لهم الشركة، حيث تم تسجيل عدد من الملاحظات والتي سيتم افادة الشركة بها.

32. رصدت #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان بأسف بالغ الخبر المتداول على وسائل التواصل الاجتماعي بشأن واقعة وفاة ثلاثة من عمال الصرف الصحي اختناقاً أثناء قيامهم بأعمال الصيانة لأحد المجاري بمنطقة بني جمرة، وإنقاذ عامل رابع ونقله إلى المستشفى، وتقدم المؤسسة بخالص التعازي والمواساة لأسر وأصدقاء وزملاء المتوفين، داعية المولى العلي القدير أن يلهم أهاليهم وذويهم الصبر والسلوان، وأن يمن على المصاب بالشفاء العاجل، وتشيد المؤسسة بجهود الدفاع المدني، والتي تكللت بإنقاذ أحد العمال من موقع الحادث، وتؤكد على أهمية الاهتمام بالحق في السلامة أثناء تأدية الأعمال، خاصة تلك التي تتطلب توفير الحماية والوقاية من المخاطر المهنية سواء في القطاع العام أو الخاص، منوهة في الوقت ذاته استمرارها في متابعة ما تؤول إليه نتائج التحقيق في الواقعة والإجراءات المتخذة إزاء واقعة الوفاة، وتستقبل المؤسسة الشكاوى وتقدم المساعدات القانونية عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144)، أو عبر تطبيق الهواتف النقالة NIHR Bahrain، أو عبر الموقع الإلكتروني: nihr.org.bh.

33. رصدت رئيسة #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان عبر حسابها الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) ادعاءات حول ارتفاع تعرفه الاتصالات من مركز الإصلاح والتأهيل، وقد سبق للمؤسسة نشر تغريدة عن عدم وجود أي تغيير في تعرفه الاتصالات

المحلية بمركز الإصلاح والتأهيل، حيث تم التأكد مباشرة من شركة الاتصال المعنية بذلك، وتبين أن ادعاءات ارتفاع التكلفة إلى 70 فلساً للدقيقة لا أساس لها من الصحة، وتتوه المؤسسة بأن حق النزير في التواصل مع العالم الخارجي مكفول في النظام الداخلي لإدارة المركز، وفقاً لما تنص عليه الصكوك الدولية والتشريعات الوطنية، والمؤسسة على اطلاع دائم بأوضاع النزلاء في هذا الشأن من خلال الزيارات الميدانية المستمرة التي تقوم بها، وتستقبل المؤسسة الشكاوى وتقدم المساعدة القانونية عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144)، وعبر تطبيق الهواتف النقالة NIHR Bahrain، أو من خلال موقعها الإلكتروني: nihr.org.bh.

34. ضمن إطار دورها في تلقي الشكاوى وتقديم المساعدات القانونية، تلقت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان طلباً من قبل سيدة بحرينية حاضنة لأبنائها من طليقتها غير البحريني والمقيم خارج المملكة، لمساعدتها باستكمال الإجراءات القانونية لدى الجهات المختصة - والتي يشترط لإتمامها حضور طليقتها - حتى تتمكن من الحصول على الدعم الذي توفره المملكة في خدمات الكهرباء والماء، ومن خلال موقعها الحقوقي، ومن منطلق إنساني بحت، تواصلت المؤسسة مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (@igabahrain) لإيجاد الحل المناسب، حيث أبدت الهيئة تعاوناً كبيراً ومسؤولاً، أدى إلى تكال جهود الطرفين بالنجاح، وتضمنت المؤسسة جهود هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، وتثني على سرعة استجابتهم وتعاونهم البناء، وهو ما يعكس مدى اهتمام الهيئة وحرصها على حماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، وتؤكد المؤسسة استمرارها في التعاون البناء مع الجميع في **#مملكة البحرين**، ومواصلة نهجها الثابت في العمل على حماية وتعزيز **#حقوق الإنسان**.

35. نشرت **#المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان** عبر حسابها في تويتر في وقت سابق حول ما تم تداوله في بعض وسائل التواصل الاجتماعي من ادعاءات بشأن عدم جودة الأطعمة المقدمة للنزلاء في مركز الإصلاح والتأهيل (سجن جو)، أجرت المؤسسة على إثرها زيارة إلى المركز لمعاينة الأطعمة، تخللها الالتقاء بمجموعة من ممثلي العنابر والوقوف على طلباتهم، أعقبها تواصل المعنيين في وزارة الداخلية مع المؤسسة، حيث أبدوا تعاوناً ملحوظاً ومسؤولاً، منوهين بقيامهم بمتابعة تحسين جودة الأطعمة المقدمة للنزلاء مع الموردين والجهات المختصة، وصولاً لتحقيق نتيجة مرضية لجميع الأطراف، واستكمالاً لدورها في متابعة تطوّر الموضوع، قامت المؤسسة بزيارة ميدانية أخرى يوم أمس خلال فترة تقديم الوجبة الرئيسية للوقوف على نتائج الزيارة السابقة، ومعاينة الأطعمة للتأكد من معالجة الوضع، وصولاً لتأمين البيئة الصحية للنزلاء وتوفير الغذاء الصحي المناسب، وقد لاحظت المؤسسة تحسناً نوعياً في الأطعمة المقدمة وجودتها، وتغيير طريقة حفظ الأطعمة وتقديمها بما لا يعرضها للتلف، فضلاً عن زيادة الكمية المخصصة من الطعام لكل نزير، وتوفير الوجبات الصحية الخاصة، بالشكل المناسب للنزلاء، وفي نفس اليوم، التقت المؤسسة مع عدد من النزلاء لاستطلاع آرائهم وملاحظاتهم حول التغيير في نوعية ونظام الوجبات، حيث أبدوا استحسانهم ورضاهم عن مستوى الأطعمة المقدمة عما كان عليه الوضع في السابق، وتثني المؤسسة على جهود المعنيين في وزارة الداخلية، مثمناً سرعة استجابتهم وتعاونهم البناء، وهو ما يعكس مدى اهتمامهم ومصادقيتهم وحرصهم على حماية حقوق النزلاء بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتؤكد المؤسسة استمرارها

في التعاون البناء مع الجميع في #مملكة البحرين، ومواصلتها لنهجها الثابت في العمل على حماية وتعزيز #حقوق الإنسان.

36. تشيد #المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالقرار الذي أصدره سعادة #النائب العام بإنشاء مكتب حماية المجني عليهم والشهود والذي يأتي في إطار تطبيق قانون الإجراءات الجنائية المتضمن وضع إجراءات وتدابير الحماية من المخاطر التي قد تحيق بالمجني عليهم أو الشهود أو من يدلي بمعلومات في الدعوى تعتبر المؤسسة هذه الخطوة هامة في تنفيذ الأوامر الصادرة بفرض الحماية سواء بالوسائل القانونية أو مما يتبين للمحقق من ظروف تدعو إلى فرضها والتي تهدف إلى حفظ حقوق المجني عليهم والشهود وممن يدلون بالمعلومات، إضافة إلى توفير الظروف الآمنة للإدلاء بالشهادة وتقديم المعلومات المطلوبة في مراحل التحقيق والمحاكمة.

37. رصدت #المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ما يتم تداوله في بعض وسائل التواصل الاجتماعي من ادعاءات حول عدم توفير الدعامات المطاطية لعكاز النزول (ع.أ) من قبل إدارة مركز الإصلاح والتأهيل، ومن منطلق واجبها الحقوقي، ومسؤوليتها الرقابية، قامت المؤسسة بالتواصل مع المعنيين في مركز الإصلاح والتأهيل، وتبين بأنه رغم وجود شخص معني في العنابر يتابع الأوضاع الصحية للنزلاء وطلباتهم، إلا أن النزول المذكور لم يطلب أي شيء من إدارة المركز بهذا الشأن، وإن فور تواصل المؤسسة ورصد إدارة المركز بدأت إجراءات توفير بديل للدعامات المطاطية للنزول. وتدعو المؤسسة النزلاء إلى التقدم بطلبات المساعدة لإدارة المركز لتقديم الخدمات اللازمة لهم بصورة مباشرة، مؤكدة المؤسسة استمرارها في التعاون البناء مع الجميع ومواصلتها لنهجها الثابت في العمل على حماية وتعزيز #حقوق الإنسان.

38. رصدت #المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ما يتم تداوله من ادعاءات متكررة عبر بعض مواقع التواصل الاجتماعي حول عدم تلقي أحد النزلاء في مركز الإصلاح والتأهيل (ع.أ) للعلاج والرعاية الصحية، وتود المؤسسة أن تبين بأنها قد نشرت تغريده بتاريخ 22 يناير، وأخرى بتاريخ 13 فبراير 2020، حول ذات الادعاء، كما وقامت المؤسسة بالتواصل الفوري مع المعنيين في مركز الإصلاح والتأهيل، وجاء الرد متضمناً بأنه تم عرض النزول على عيادة المركز بتاريخ 26 نوفمبر 2020 وكان لديه ألم وانتفاخ في القدم، وتم صرف مسكنات للنزول وتحويله إلى قسم الأشعة، وتم إجراء الأشعة بتاريخ 29 نوفمبر 2020 وتبين في نتيجة الأشعة بأنه لا يوجد لدى النزول أي إصابة، وتؤكد المؤسسة على أهمية اللجوء إلى القنوات الرسمية صاحبة الاختصاص في مثل هذه الادعاءات، وعدم تداول المعلومات غير الموثوقة وإثارة الرأي العام، وتستقبل المؤسسة الشكاوى وتقدم المساعدات القانونية عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144)، أو عبر تطبيق الهواتف النقالة NIHR Bahrain، أو عبر الموقع الإلكتروني: <http://nihr.org.bh>.

39. في إطار سعي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المستمر لدعم وحماية حقوق الإنسان، قام عدد من أعضاء مجلس مفوضيها بزيارة تفقدية إلى مركز إبعاد النساء الأجنيات في منطقة الحد وذلك للوقوف على الإجراءات الاحترازية المتخذة في ظل جائحة كورونا، وقد تم الاطلاع خلال الزيارة على الخطوات الوقائية التي قامت بها إدارة المركز فيما يتعلق بإجراءات الاحتجاز والفحص الطبي والوقاية إلى حين تنفيذ حكم الإبعاد، وذلك من أجل سلامة النزليات وفق الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس كورونا، وتبين بأنه لم يتم تنفيذ حكم الإبعاد على بعض النزليات نظراً لغلاق المطارات في بلدانهم وتعذر التنقل

بسبب الجائحة، ويتم توفير كافة احتياجاتهم الضرورية والصحية والوقائية لحين تنفيذ الابعاد، وتمت مقابلة عدد من نزيلات المركز، وتم الاستماع الى آرائهن المتعلقة بخدمات المركز، حيث أعربوا عن ارتياحهن للإجراءات المتخذة والتسهيلات المقدمة لهن، كما تمت مقابلة القائمين على المركز الذي قدموا بدورهم شرحا عن كل ما يقدمه المركز للحفاظ على حقوق النزيلات من خلال الالتزام التام بمعايير معاملة النزلاء، وتبدي المؤسسة ارتياحها من التزام الجهات المعنية بالمعايير المناسبة لمعاملة النزلاء والنزيلات، وتؤكد استمرارها بالزيارات الميدانية الى مرافق أخرى وذلك ضمن عدة زيارات مقررة في مطلع العام القادم.

40. رصدت رئيسة #المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عبر حسابها الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) ادعاءات من والدة أحد النزلاء (ه. أ.) حول تعرضه لإصابة أثناء ممارسته للرياضة، وعدم توفير العلاج والرعاية الصحية المناسبة له، وعلية، تواصلت المؤسسة مع إدارة الإصلاح والتأهيل، وتم على إثر ذلك نقل النزيل إلى عيادة المركز لمعالجة إصابته من قبل الطبيب المختص ومن ثم تحويله الى عيادة الشرطة بتاريخ 4 يناير 2021 لاستكمال العلاج. وقد تم ابلاغ والدة النزيل بالرد الوارد من إدارة المركز عبر البريد الإلكتروني، وفي هذا الصدد، تنوه المؤسسة إلى إن النزيل أفاد - حسب الرد الوارد من إدارة مركز الإصلاح والتأهيل - بأن إصابته حديثة وناتجة عن ممارسته الرياضة في الساحة المخصصة للشمس، وفي ذات السياق، تؤكد المؤسسة على الحق في الصحة، الذي يعد أحد أهم الحقوق الأساسية المكفولة للنزلاء، مشيرة الى أن جميع قنوات المؤسسة مفتوحة لتلقي الشكاوى وتقديم المساعدات القانونية، سواء عبر الخط الساخن المجاني (80001144)، أو عبر تطبيق الهواتف النقالة NIHR Bahrain، أو عبر الموقع الإلكتروني <http://nihr.org.bh>.

41. تتابع #المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان باهتمام بالغ التطورات الحاصلة في موضوع انتهاكات حقوق البحارة والصيادين البحرينيين أثناء تواجدهم في المياه الإقليمية لمملكة البحرين، خاصة ما جرى مؤخرا من قيام دوريات خفر السواحل القطرية بتوقيف المواطن البحريني سامي الحداد وعدد من أصدقائه أثناء ممارستهم هواية صيد الأسماك في المياه الإقليمية البحرينية، وتدعو المؤسسة الى أهمية احترام حقوق الانسان والالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بحماية حقوق الانسان الاساسية وعلى راسها الحق في الامان الشخصي وحرية التنقل ضمن الحدود الإقليمية للدول، وتؤكد المؤسسة على أهمية توفير بيئة آمنة للبحارة والصيادين والهواة لممارسة عملهم وهواياتهم، وعدم تعريض حياتهم للخطر، والعمل على احترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان للجميع.

42. بناء على اختصاصات #المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في اجراء الزيارات الميدانية للتأكد من مدى توافر حقوق الانسان، قام وفد من المؤسسة بزيارة ميدانية الى #مركز المتروك للتأهيل الإرشادي، وذلك للوقوف على الإجراءات الاحترازية المتخذة لمنع انتشار #فيروس الكورونا (كوفيد-19)، يقدم المركز خدماته للأطفال وتتضمن التأهيل والتقييم النفسي والاجتماعي، التأهيل الإرشادي، العلاج الطبيعي، النطق والتخاطب وصعوبات البلع، البرامج الأكاديمية والتأهيل الصحي وتحسين التغذية، وبرامج التكنولوجيا المساعدة، تبين أن المركز كان يضم 60 طفلا، الا أنه بسبب جائحة #فيروس الكورونا تم تقليل العدد الى 14 طفلا متواجدين في المقر، ويتم تقديم خدمة التعليم والتدريب عن بعد للأطفال الباقين، احتوى المركز على ستة فصول دراسية مقسمة على درجتين، ثلاثة فصول للحالات المتدنية، وثلاثة فصول للحالات المتوسطة، كما يوفر المركز خدمة المواصلات،

اطلع وفد المؤسسة على الإجراءات المتخذة للوقاية من انتشار #فيروس_الكورونا، والتي شملت الالتزام بتعليمات #وزارة_الصحة و #فريق_البحرين_الوطني، من توفير سجلات خاصة بكل طفل، وتخصيص غرفة للعزل لمن يظهر عليه أية أعراض، وتوفير ممرضة خاصة للقيام برصد وتسجيل المؤشرات الحيوية، وتوفير أدوات شخصية لكل طفل تتضمن أدوات تعليمية وملابس وحفاظات، كما اطلع الوفد على إجراءات الامن والسلامة في المركز حيث احتوت جميع الفصول على كاميرات أمنية، وشبابيك أمان وراء النوافذ، كما تم توفير معدات السلامة ومكافحة الحريق، ستعد المؤسسة تقريراً شاملاً حول زيارة #مركز_المتروك_للتأهيل_الإرشادي تتضمن ملاحظاتها وتوصياتها حول مستوى الخدمات المقدمة، وستقدم الى الجهات المعنية.

43. رصدت #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان عبر وسائل التواصل الاجتماعي فيديو لأحد المواطنين وهو واقفاً أمام مبنى المؤسسة ويطلب بالسماح له بزيارة أخوه المحكوم (ح.ع.ج) والذي يخضع حالياً لعلاج بمجمع السلمانية الطبي بعد إجرائه عمليتين جراحيّتين، وتود المؤسسة ان توضح بأن المواطن المذكور قد تواصل معها يوم الخميس الموافق ٢٨ يناير ٢٠٢١ عبر الخط الساخن، وتمت افادته في ذات اليوم بأن المؤسسة، قد تواصلت مع المسؤولين في الجهات المعنية، والذين أفادوا بدورهم بأنه نظراً للإجراءات الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا، سيتم الترتيب لعمل اتصال مرئي بين النزير وذويه. كما ان المواطن المذكور حضر لمقر المؤسسة اليوم الأحد ٣١ يناير ٢٠٢١، وتمت افادته فور حضوره بأنه نظراً للظروف التي تمر فيها البلاد وبناء على الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية الصادرة عن الفريق الوطني الطبي لمواجهة الجائحة، فإن المؤسسة لا تستقبل الشكاوى عبر الحضور الشخصي، وإنما عبر الخط الساخن المجاني او التطبيقات الالكترونية فقط، كما تمت افادته بأنه جاري الترتيب لعمل الاتصال المرئي، وتؤكد المؤسسة على حق النزلاء في التواصل مع ذويهم وفق ما يتضمنه قانون مؤسسة الاصلاح والتأهيل ولائحته التنفيذية، وبما لا يخالف الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية الصادرة عن الفريق الوطني الطبي لمواجهة جائحة.



نموذج لتغريدات المؤسسة المنشورة في 2 يونيو 2020

<https://twitter.com/nihrbh/status/1267750615188484096?s=21>

ب- ب- الرسائل التوعوية (تطبيق الإنستغرام)

- تم نشر مقاطع فيديو للمشاركة في الحملة الوطنية لمكافحة فيروس كورونا # فريق البحرين، وهي كالتالي:



مقطع فيديو لمشاركة سعادة رئيسة المؤسسة في الحملة الوطنية – 16 مارس 2020

<https://www.instagram.com/p/B9y8d20gZYk/>

<https://twitter.com/nihrbh/status/1239544061993902085>



مقطع فيديو لمشاركة سعادة نائب رئيس المؤسسة في الحملة الوطنية – 16 مارس 2020

<https://www.instagram.com/p/B9y8ixkgI0d/>

<https://twitter.com/nihrbh/status/1239544185767833601>

ج - المقابلات التلفزيونية والإذاعية (تطبيق الإنستغرام واليوتيوب)

شاركت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في عدد من اللقاءات التلفزيونية والإذاعية، وذلك في سبيل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان ونشر الوعي بالدور المنوط بالمؤسسة للمساهمة في الحد من انتشار فيروس كورونا بالتعاون مع جميع فئات المجتمع، وأهم هذه المقابلات هي كالتالي:



مقطع فيديو لمشاركة الدكتور بدر عضو مجلس المفوضين في برنامج مجتمع واعي – 1 أبريل 2020

<https://www.instagram.com/p/B-b0LulgAo6/>

<https://twitter.com/nihrbh/status/1245296061624827904>



مقطع فيديو لمشاركة سعادة الأنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في برنامج مجتمع واعي على تلفزيون البحرين حول الزيارة التي قام بها فريق المؤسسة لمركز الإصلاح والتأهيل في منطقة جو – 6 أبريل 2020

<https://www.instagram.com/p/B-pSYA7AWdi/>



مقطع فيديو لتصريح السيد خالد الشاعر حول الزيارة الميدانية لمركز الإصلاح والتأهيل – 6 أبريل 2020

<https://www.instagram.com/p/B-pU9JNgBpN/>



مقطع فيديو لتصريح الدكتور مال الله الحمادي حول الزيارة الميدانية لمركز الإصلاح والتأهيل
– 6 أبريل 2020

<https://www.instagram.com/p/B-pVSsrgbpX/>



مقطع فيديو لمداخلة الدكتور مال الله الحمادي على تلفزيون البحرين – 31 مايو 2020

<https://www.instagram.com/p/CA2qEUFI-1h/>



مقطع فيديو لمداخلة سعادة الأنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
في برنامج مجتمع واعي - 3 يونيو 2020

<https://www.instagram.com/p/CA-LfgbF8K2/>



مقطع فيديو لمشاركة السيد خالد عبدالعزيز الشاعر نائب رئيس المؤسسة في برنامج "مجتمع واعي" حول الإجراءات التي اتخذتها مملكة البحرين لحماية الإنسان وضون حقوقه خلال جائحة كورونا - 10 يونيو 2020

<https://www.instagram.com/tv/CBPq5hTFhTy/?igshid=oqxp7lqx0sew>



Part of Bahrain TV's interview with Ms. Maria Khoury, Chairperson of National Institution for Human Rights (NIHR).- 20 December 2020

<https://www.instagram.com/tv/CJBKpkzDkxX/?igshid=15tyxewrmu1xi>

التصريحات والبيانات الصحفية

إعمالاً لاختصاصات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز حقوق الإنسان بشكل عام والحق في الصحة بشكل خاص، فقد شرعت المؤسسة منذ بدء انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) بمملكة البحرين في إعداد البيانات ونشر التصريحات الصحفية ذات الصلة، وذلك للمساهمة في زيادة وعي المواطنين والمقيمين بهذا الفيروس وللتأكيد على الاستعداد التام للوقوف جنباً إلى جنب مع العالم أجمعه في ظل الظروف الراهنة، حيث تم إصدار التالي:

- بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة تخصيص 14 من مايو يوماً للدعاء والصلاة:

تشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بترحيب حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، بدعوة اللجنة العليا للأخوة الإنسانية بتخصيص 14 من مايو يوماً للدعاء والصلاة، وذلك من أجل التضامن الإنساني في مواجهة جائحة كورونا (كوفيد 19)، حيث تتوحد البشرية وتجتمع باختلاف الأديان والطوائف والأعراق المختلفة للدعاء والصلاة والصوم وفعل الخيرات من أجل أن يرفع الله عز وجل هذا الفيروس عن العالم.

وترى المؤسسة بأن هذا الترحيب السامي جاء مؤكدا لما قاله صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، لدى زيارته لغرفة العمليات التابعة للفريق الوطني للتصدي لفيروس كورونا (كوفيد 19) خلال شهر فبراير الماضي "إن العالم اليوم يواجه تحديات متصاعدة لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد 19) والذي لا يفرق بين عرق أو دين أو أي انتماء فكري أو اجتماعي أو طائفة، وهو ما يستوجب تضافر الجهود لمكافحته والتصدي له بما يحفظ صحة وسلامة الجميع".

كما ترى المؤسسة مشاركة مملكة البحرين في هذا اليوم نابغة من إيمانها الكامل بقيادة وشعب بأهمية ترسيخ الحريات الدينية وعدم المساس بها، وأهمية التضامن والتكاتف من قبل الجميع على اختلاف أديانهم وطوائفهم من أجل نشر قيم السلام والمحبة والتمتع بثمار الأخوة الإنسانية.

وبهذه المناسبة، تؤكد المؤسسة أن مشاركة العالم أجمع للدعاء والصلاة في هذا اليوم من أجل أن يرفع عنا الله عز وجلّ هذا الفيروس، له قيمة كبيرة في بث الطمأنينة وراحة البال في نفوس الجميع، متضرعين لله سبحانه وتعالى من خلال الصلاة والدعاء أن يحفظ الله البشرية جمعاء، وحفظ الله البحرين قيادة وشعباً.

<http://www.nihr.org.bh/administrator/MediaHandler/GenericHandler/documents/Statements/2020/14May2020.pdf>

- بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة يوم الصحة العالمي:

بمناسبة يوم الصحة العالمي، تحتفي دول العالم في السابع من أبريل من كل عام بهذا اليوم إحياءً لذكرى تأسيس منظمة الصحة العالمية في عام 1948، حيث سمي شعار هذا العام "السنة الدولية للممرضة والقبالة"، وذلك لتسليط الضوء على الدور الكبير الذي تؤديه الممرضات والقبالات في تقديم الرعاية الصحية، حيث تدعو منظمة الصحة العالمية إلى تعزيز قدرات القوى العاملة في مجالي التمريض والقبالة، وذلك بهدف تحفيزهم ودعم ما يقمن به من جهود كبيرة في المجال الصحي حول العالم.

بمناسبة يوم الصحة العالمي، تشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بما وصلت إليه مملكة البحرين من مراكز مرموقة في مجال تقديم الرعاية الصحية للمواطنين والمقيمين على حد سواء، وتثني المؤسسة على الدور الجوهري الذي تقوم به الكوادر الطبية والتمريضية البحرينية في تقديم الخدمات الصحية للمرضى.

بمناسبة يوم الصحة العالمي، تنوه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بإشادة منظمة الصحة العالمية مؤخراً بالطواقم الطبية البحرينية وعلى رأسهم الممرضين والممرضات باعتبارهم خط الدفاع الأول في مواجهة فيروس كورونا (كوفيد 19)، وذلك لما يملكونه من كفاءة ومؤهلات عالية، فهم يعملون بكل جد وإخلاص تجاه تطبيق كافة الإرشادات والإجراءات طبقاً للمعايير الدولية المعتمدة من قبل المنظمة.

بمناسبة يوم الصحة العالمي، تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأنها تعمل عن كثب مع العاملين في القطاع الصحي خصوصاً في ظل الظروف الراهنة من انتشار فيروس كورونا المستجد

(كوفيد 19) من خلال القيام بالرصد وتنظيم الزيارات الميدانية، وتوعية المجتمع، وذلك لضمان تمتع الجميع بحقوقهم وبما يتناسب مع الإجراءات الوقائية المتعارف عليها من قبل منظمة الصحة العالمية.

<https://www.instagram.com/p/B-rB1i0gaiN/?igshid=18fqand6vie1t>

- بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد:

بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد، يتم إحياء هذا اليوم في 2 أبريل من كل عام للتأكيد على جميع الدول التزامها بقيم المساواة والإنصاف والاندماج للأشخاص المصابين بالتوحد، والعمل على ضمان حصول هذه الفئة على الأدوات اللازمة للتمتع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية.

بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد، تثمن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عالياً التوجيهات الملكية السامية بشأن تطبيق نظام العمل من المنزل للأمر العاملة في ظل الجهود الوطنية للتصدي ولمنع انتشار فيروس كورونا، والتي راعت الجانب الإنساني من خلال تواجد الأم في الفترة الصباحية لمراعاة أبنائها وخاصة الأم التي تقوم برعاية أبنائها من ذوي الإعاقة.

بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد، تدعو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تزويد فئة مرضى التوحد بالتوجيه والدعم اللازمين، وحمايتهم في ظل ما يشهده العالم من انتشار فيروس كورونا المستمر، الذي يستدعي التباعد الاجتماعي والعزل الذاتي، حيث أن تلك الإجراءات مستحيلة التنفيذ بالنسبة إلى من يعتمد على دعم الآخرين عند تناول الطعام وارتداء الملابس والاستحمام.

بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد، تؤكد المؤسسة مواصلة جهودها مع جميع الشركاء والجهات المعنية محلياً وإقليمياً من أجل توفير أكبر دعم ممكن لمرضى التوحد طوال فترة جائحة كورونا كي يبقوا آمنين، ولضمان ممارسة كافة حقوقهم دون أي تمييز.

<https://www.instagram.com/p/B-eASTmgJc5/?igshid=sxc32niq5sfl>

- بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية:

بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية يحتفل العالم في الخامس عشر من سبتمبر من كل عام بهذا اليوم، وذلك لتعلق الديمقراطية في جوهرها بالناس، وهي تقوم على الشمول والمساواة في المعاملة والمشاركة.

بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية، حددت الأمم المتحدة موضوع "الديمقراطية في إطار كوفيد - 19" عنواناً لحملتها لهذا العام، ففي الوقت الذي يواجه فيه العالم جائحة كورونا، تغزو للديمقراطية أهمية حاسمة في ضمان التدفق الحر للمعلومات والمشاركة في صنع القرار والمساءلة عند التصدي للجائحة.

بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية، تعرب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عن تقديرها الكبير لحرص مملكة البحرين على ممارسة الديمقراطية في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم كحق أصيل كفله الدستور والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية، تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأنها تعمل على متابعة ورصد مدى الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها مملكة البحرين والمعنية بتعزيز وحماية قيم الديمقراطية.

<https://www.instagram.com/p/CFMgZVfsych/?igshid=1cv1dqp0ivk7j>

- بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الدولي للمسنين:

بمناسبة اليوم الدولي للمسنين، تحتفي دول العالم بهذا اليوم في الأول من أكتوبر من كل عام انطلاقاً من الحرص العالمي على الالتزام بتوفير جميع الحقوق والخدمات لهذه الفئة من المجتمع صونا لكرامتهم وضماناً لحصولهم على العيش الكريم.

بمناسبة اليوم الدولي للمسنين، تم الاعتراف بهذا العام كـ "السنة الدولية لكادر التمريض والقبالة"، وسيسلط اليوم العالمي لكبار السن 2020 الضوء على دور القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية في المساهمة في صحة كبار السن.

بمناسبة اليوم الدولي للمسنين، تشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بكافة الخدمات التي وفرتها مملكة البحرين للمسنين بما يكفل لهم الاندماج الكامل في جميع أنشطة وبرامج المجتمع بشكل عام، ووضعت - في ظل ما يشهده العالم من ظروف استثنائية لتفشي فيروس كورونا (كوفيد - 19) - صحة المواطنين والمقيمين جيمعاً ضمن الأولوية القصوى وبخاصة فئة كبار السن، باعتبارهم الفئة الأكثر تأثراً في هذه الجائحة ليس على المستوى الصحي فقط وإنما على المستوى الاجتماعي والاقتصادي أيضاً.

بمناسبة اليوم الدولي للمسنين، تدعو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان دول العالم للتضامن والتكاتف تجاه المزيد من العمل والسعي نحو الارتقاء بالخدمات المقدمة لهذه الفئة العزيزة تقديرًا لدورها وتعزيزًا لمكانتها في المجتمع بعد أن قدمت الكثير في مسيرة نهضة وبناء المجتمع وتربية الأجيال.

<https://www.instagram.com/p/CFy7uKgsMEF/?igshid=1kro3h6637mti>

- بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة يوم الأمم المتحدة:

بمناسبة يوم الأمم المتحدة، تحيي دول العالم هذا اليوم الذي يصادف 24 أكتوبر من كل عام، باعتباره وثيقة شاملة لجميع القيم الإنسانية ومبادئ السلام، ولتسليط الضوء على المثل الدائمة المكرسة به، وللتأكيد على أهمية الأهداف التي تعمل من أجلها الأمم المتحدة.

بمناسبة يوم الأمم المتحدة، يأتي الاحتفال هذا العام متزامناً مع الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وميثاقها التأسيسي، وفي ظل ما يشهده العالم من أزمة صحية عالمية

غير مسبوقه بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19)، والتي تتطلب التعاون والتكاتف بين الجميع، وهو ما سيصنع فرصاً داعمة للتغيير والتحول الإيجابي في المستقبل القريب.

بمناسبة يوم الأمم المتحدة، تثن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مواقف مملكة البحرين ودعمها التام لتعزيز الشراكة مع الأمم المتحدة وجميع أجهزتها انطلاقاً من الرؤية الثاقبة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، والتي تؤكد على أهمية التعاون الوثيق بين جميع دول العالم للوصول إلى عالم يسوده الأمن والاستقرار والسلام.

بمناسبة يوم الأمم المتحدة، تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على تعاونها التام مع جميع أجهزة الأمم المتحدة وآلياتها، وتدعو الجميع إلى أهمية العمل والتضامن وهو ما سيكون له الأثر البالغ في التصدي لجميع الأزمات والتحديات والأوبئة، حيث أن تضافر جهود الجميع سيسهم في تحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة 2030 المعني بـ "عقد الشراكات لتحقيق الأهداف".

<https://www.instagram.com/p/CGuQTBmMf3T/?igshid=i6pp44b5t7v>

- بيان ذكرى إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين:

في 10 نوفمبر 2009 أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، أمره الملكي بإنشاء المؤسسة، ثم أصدر جلالته القانون رقم (26) لسنة 2014 بإنشائها ومنحها الاختصاصات والصلاحيات المتوافقة مع مبادئ باريس المعنية بمركز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومن ثم تعديله بموجب المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016 تعزيزاً لعمل المؤسسة ومنحها مزيداً من الاستقلالية القانونية والمالية والإدارية.

خلال الإحدى عشرة سنة الماضية، عمدت المؤسسة إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ودعمه، وساهمت في نشر قيم الوعي والسلام في المجتمع بشكل فعال عبر تبنيها لعدد من الاستراتيجيات وخطط العمل، حيث نفذت ما يقارب 500 فعالية لأكثر من 11000 مستفيد من مختلف فئات المجتمع، كما قدمت أكثر من 100 رأي استشاري ومقترح حول عدد من التشريعات الوطنية للسلطات الثلاث بالدولة، وتلقّت أكثر من 800 شكوى وقدمت حوالي 2000 مساعدة قانونية، وتعاملت مع أكثر 4000 حالة عبر الخط الساخن.

عملت المؤسسة بحرية وحيادية تامة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، بما يتلاءم مع الاختصاصات المنوطة بها ونطاق عملها، وذلك من خلال تلقيها الشكاوى وتقديمها المساعدات القانونية، فضلاً عن قيامها بالرصد وحضور جلسات المحاكمات للتأكد من ضمانات المحاكمة العادلة، والقيام بالزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة لمراكز الإصلاح والتأهيل ودور الرعاية الصحية والتعليمية، وسكن العمال، إضافة إلى مراكز الحجر والعزل الصحي، ومتابعة الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس كورونا، والتأكد من توافرها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

تؤكد المؤسسة على التزامها التام بمواصلة عملها بكل جهد وإخلاص لمراقبة حقوق الإنسان ومتابعة مدى الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والتي وقعت عليها مملكة البحرين، متطلعة لاستمرار التعاون مع جميع أطراف المجتمع لضمان استمرارية

الارتقاء بالعمل الحقوقي في مملكة البحرين لتظل المملكة دومًا في مصاف الدول المتقدمة التي تقدم نموذجًا حقوقيًا فريدًا يحتذى به.

<https://www.instagram.com/p/CHaCqY6LlGO/?igshid=urr6s3hvoz0m>

- بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للطفل:

بمناسبة اليوم العالمي للطفل، الذي يصادف العشرين من نوفمبر من كل عام، تحتفي دول العالم بما فيها مملكة البحرين بهذا اليوم، وذلك لتذكير الجميع بأهمية حماية حقوق الطفل كونه النواة الأولى في بناء المجتمع، ويحتاج إلى حماية تتطلب منحه حقوقًا خاصة إلى جانب الحقوق الأخرى التي يشترك فيها مع غيره من البالغين.

بمناسبة اليوم العالمي للطفل، جددت منظمة الأمم المتحدة دعوتها للعالم أجمع ضرورة الالتزام ببند الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل، وأكدت على أهمية مساهمة الجميع في بلورة هذه الحقوق وجعلها واقع ملموس على أرض الواقع لضمان الالتزام بممارستها دون أي تمييز.

بمناسبة اليوم العالمي للطفل، تثنى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الجهود الوطنية المبذولة من قبل الحملة الوطنية لمكافحة فيروس كورونا والتي كان لها بالغ الأثر في حماية حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الطفل بشكل خاص، وبالأخص فيما يتعلق بحقه في التعليم والصحة والسلامة النفسية والجسدية في ظل ما يشهده العالم من ظروف استثنائية.

بمناسبة اليوم العالمي للطفل، تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأنها تعمل على متابعة ورصد مدى الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها مملكة البحرين والمعنية بتعزيز وحماية حقوق الطفل، وتدعو في ذات الوقت الجميع إلى ضرورة تفعيل الشراكة المجتمعية لدعم حقوق الطفل، مواصلة الجهود للمساهمة في بناء بيئة مناسبة وملائمة لجميع الأطفال في العالم (20 نوفمبر 2020).

<https://www.instagram.com/p/CHz1WPmLD-/?igshid=1lilvxl9bf32>

- بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة:

بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي يصادف الخامس والعشرون من نوفمبر من كل عام، تحتفل دول العالم بما فيهم مملكة البحرين بهذا اليوم، وذلك تأكيدًا على أهمية المحافظة على حقوق المرأة وحمايتها من العنف والأذى الذي قد يلحق بها. حيث يعتبر هذا اليوم بمثابة النداء الذي يوجه للعالم بأسره لحماية المرأة وصون كرامتها باعتبارها نصفًا للمجتمع.

بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، أكدت الأمم المتحدة على وضع حد للعنف ضد المرأة، وتمكينها في المجتمع ومنحها جميع حقوقها، ومساواتها بالرجل في جميع الميادين، ودعت كافة الجهات الحكومية إلى التعاون لوضع استراتيجيات محكمة للقضاء على العنف ضد المرأة وتوجيه الحكومات للالتزام بالتطبيق العملي للتصدي لهذا العنف.

بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، تثنى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حرص مملكة البحرين على حماية المرأة وصون حقوقها من خلال الجهود الدؤوبة التي يبذلها

المجلس الأعلى للمرأة للوقاية من العنف الموجه للمرأة في إطار الأسرة، ومعالجة مظاهره في المجتمع البحريني، عبر البرامج اللازمة للوقاية والعلاج وتوفير الأطر القانونية والخدمية الملائمة.

بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأنها تعمل على متابعة ورصد مدى الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها مملكة البحرين والمعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة، داعية في ذات الوقت كافة الجهات الرسمية والأهلية للقيام بالدور المنوط بها في مكافحة العنف ضد المرأة، والتصدي لكل ما يسبب الإهانة لكرامتها أو سلب لحقوقها.

<https://www.instagram.com/p/CIAGXrfrpO/?igshid=1eyloz5qte7rt>

- بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة يوم المرأة البحرينية:

بمناسبة يوم المرأة البحرينية، تحتفل مملكة البحرين في الأول من ديسمبر من كل عام بهذا اليوم كمناسبة وطنية مميزة – بشعارها الرئيسي "قرأت، تعلمت، شاركت" – للاحتفاء بالشراكة الوطنية للمرأة البحرينية في بناء الوطن، وتقديرًا لدورها الكبير في تنمية وتطوير المجتمع البحريني، واستذكاريًا لما قدمته طوال عقود من العمل لنهوض بمختلف جوانب الحياة.

بمناسبة يوم المرأة البحرينية، تم تخصيص مناسبة هذا العام للاحتفاء بالمرأة البحرينية في مجال العمل الدبلوماسي، الذي يأتي متزامنًا مع احتفاء مملكة البحرين ببدء العمل الدبلوماسي المنظم قبل 51 عام وتخصيص يومًا للدبلوماسية البحرينية تقديرًا لمنجزاتها وجهودها.

بمناسبة يوم المرأة البحرينية، تثمن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الدعم اللامحدود للمرأة البحرينية من لدن صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، الذي جعل المرأة البحرينية تتقلد مختلف المناصب القيادية والدبلوماسية ومراكز صنع القرار، وفتح لها آفاق واسعة لتقوم بدورها كشريك مع الرجل في بناء البحرين الحديثة التي يتطلع لها الجميع.

بمناسبة يوم المرأة البحرينية، تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأنها تعمل على متابعة مدى الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية المنبثقة من منظمة الأمم المتحدة والتي صدقت أو انضمت إليها مملكة البحرين في مجال حقوق المرأة، وذلك تحقيقًا للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المعني بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

<https://www.instagram.com/p/CIPrUAvrw8Z/?igshid=12mcqslhgiehx>

- بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة:

بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، تحتفي دول العالم بما فيها مملكة البحرين بهذا اليوم الذي يصادف 3 ديسمبر من كل عام، وذلك بهدف لفت الأنظار لجميع الأبعاد النفسية والتربوية للإعاقة سواء على الأشخاص من ذوي الإعاقة أو على أسرهم ومجتمعهم كله.

بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، تم تسمية شعار هذا العام بعنوان "إعادة البناء بشكل أفضل: نحو عالم شامل للإعاقة ويمكن الوصول إليه ومستدام بعد جائحة كوفيد - 19"، حيث عملت الأزمة العالمية لجائحة فيروس كورونا على تعميق أوجه التفاوت الموجودة، ومن المهم العمل

على دمج منظور الإعاقة في مختلف المجالات، مما سيؤدي إلى تحقيق جهود أعم نفعا فيما يتصل بالتصدي للجائحة والتعافي منها.

بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، تشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالجهود المبذولة من قبل مملكة البحرين لما قدمته في سبيل رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وحماية حقوقهم وإتاحة الفرص لهم في جميع المجالات الممكنة، تماشيا مع ما تضمنه دستور مملكة البحرين من تكفل الدولة للرعاية الصحية وتوفير الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين.

بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التزامها التام بالعمل على مواصلة نشر الثقافة والوعي الكامل بحقوق الإنسان ومبادئه، وبأهمية تمتع جميع أطياف المجتمع بكافة حقوقهم وعدم حرمانهم من الحقوق التي يستحقونها وعلى رأسهم الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب رصد مدى الالتزام بالمواثيق والعهود الدولية الخاصة بهذا الشأن (12 ديسمبر 2020).

<https://www.instagram.com/p/CIU9IlpLrKI/?igshid=z4awv71co8qa>

- بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة يوم حقوق الإنسان:

بمناسبة يوم حقوق الإنسان، تحيي دول العالم بما فيها مملكة البحرين هذا اليوم في 10 ديسمبر من كل عام كذكرى لليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة في 1948 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث يعتبر وثيقة تاريخية أعلنت حقوقا غير قابلة للتصرف أو التجزئة، ونصت على أنه يحق لأي شخص التمتع بحقوقه الأساسية المنصوص عليها في الوثيقة بغض النظر عن لونه، أو جنسه، أو لغته، أو عرقه، أو دينه، أو أي وضع آخر، ولا تزال تحافظ على أهميتها اليوم كما كانت عليه منذ اعتمادها.

بمناسبة يوم حقوق الإنسان، اختارت الأمم المتحدة لعام 2020 شعار "التعافي بشكل أفضل - دافع عن حقوق الإنسان"، في ظل ما يعانيه العالم اليوم من تداعيات انتشار فيروس كورونا (COVID-19)، حيث يركز على الحاجة إلى إعادة البناء بشكل أفضل من خلال ضمان أن تكون حقوق الإنسان أساسية لجهود التعافي، ومعالجة الإخفاقات التي كشفتها جائحة كورونا، بالإضافة إلى تعزيز تطبيق معايير حقوق الإنسان للتصدي لأوجه عدم المساواة والإقصاء والتمييز.

بمناسبة يوم حقوق الإنسان، تثمن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عاليا المسؤولية التي اتخذتها حكومة مملكة البحرين على عاتقها للحفاظ على صحة وسلامة المجتمع، وما قامت به المملكة من رفع درجة التأهب لمواجهة هذا الفيروس منذ ظهوره، وذلك من خلال إطلاق حزمة واسعة من القرارات والإجراءات الاحترازية، والتدابير الوقائية المدروسة، التي راعت من خلالها حقوق الإنسان، والتي ساهمت إلى حد كبير في تحجيم وتقليل الأضرار السلبية الناتجة جراء هذا الوباء.

بمناسبة يوم حقوق الإنسان، تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأنها تعمل على متابعة ورصد أوضاع حقوق الإنسان خلال جائحة فيروس كورونا، ومدى الالتزام في تطبيق الإجراءات الاحترازية لمكافحة انتشار الفيروس، من خلال التعاون مع جميع الجهات المعنية للحد من انتشاره حفاظاً على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين. (10 ديسمبر 2020).

<https://www.instagram.com/p/CIInHLzFrc5y/?igshid=8a4nv7j3z7j1>

- بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن انتهاكات قطر لحقوق الصيادين والبحارة البحرينيين:

تابعت #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان باهتمام شديد موضوع معاناة الصيادين والبحارة البحرينيين من جراء قيام دوريات خفر السواحل القطرية بملاحقتهم أثناء قيامهم بممارسة مهنة الصيد في مناطق مختلفة من المياه الإقليمية لمملكة البحرين، حيث أسفرت تلك الملاحقات عن تضررهم جسدياً ومعنوياً ومادياً، وتم التعامل معهم بشكل تعسفي، الأمر الذي سبب إلى جانب تعريض حياتهم للخطر، وحرمانهم من حريتهم وأمانهم الشخصي، وتكبدهم لخسائر مادية كبيرة ناجمة عن قطع مصدر رزقهم ورزق عائلاتهم الوحيد، إضافة إلى أن هذه التصرفات فيها خرق لكل أعراف الانسانية والجيرة والأخوة بين أبناء الخليج الواحد.

وتبدي المؤسسة أسفها من قيام السلطات القطرية لهذه التصرفات التي من شأنها الإخلال بكل المبادئ والقيم الإنسانية، التي أقرتها المواثيق الدولية، ناهيك عن انتهاكها لأهم المبادئ الإنسانية وهو مبدأ حسن الجوار إلى جانب انتهاكها لمجموعة من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وأهمها الحق في الحياة والحق في الأمان الشخصي والحق في العمل وحرية التنقل ضمن الحدود الإقليمية لمملكة البحرين، والتي كفلتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وعليه، تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على أهمية احترام حقوق الإنسان انطلاقاً من المبادئ الواردة في الصكوك والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، حيث ما حصل واستمراره يعد انتهاكاً صريحاً لحقوق الإنسان ويعرض حياة الأبرياء للخطر، وتدعو المؤسسة الجهات المعنية في مملكة البحرين إلى اتخاذ جميع الإجراءات الهادفة إلى حماية حقوق الصيادين والبحارة المواطنين، وتوفير بيئة آمنة لهم كي يمارسوا حقهم في العمل والصيد في المياه الإقليمية لمملكة البحرين. (14 ديسمبر 2020).

<https://www.instagram.com/p/CIxHuV4rizo/?igshid=1uimdd7vq15i7>

- الوطنية لحقوق الإنسان بشأن ادعاءات عدد من المنظمات غير الحكومية ببيان المؤسسة في الخارج عن الوضع الحقوقي في مملكة البحرين:

اطلعت #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان على ما صدر من ادعاءات وتصريحات إعلامية من عدد من المنظمات غير الحكومية في الخارج بشأن أوضاع حقوق الإنسان في مملكة البحرين، والتي تم بثها عبر قناة الجزيرة القطرية، بالإضافة إلى ما تدعيه هذه المنظمات التي تفتقر إلى المصداقية والاعتدال حول الديمقراطية والأوضاع الاقتصادية وحرية التعبير والرأي في البحرين.

وانطلاقاً من دورها الحقوقي والرقابي ضمن صلاحياتها الواسعة التي أكد عليها قانون إنشائها وفق مبادئ باريس، إضافة إلى التزام الشفافية والمسؤولية والمصداقية في نقل المعلومات في مراقبة ونقل حالة حقوق الإنسان في البحرين في داخل وخارج أماكن الاحتجاز، فإن مملكة البحرين أضحت نموذجاً يحتذى به في الإصلاح السياسي والديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة وتكريس دولة القانون والمؤسسات الدستورية في ظل العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه، وسط إشادات إقليمية ودولية وذلك نظير التزامها بتنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030 كجزء من برنامجها الوطني. ومنذ انطلاق المشروع الاصلاحى في 2001 أكد جلاله الملك ان نهج احترام حقوق الانسان هو

استراتيجية البحرين في تعزيز دولة المؤسسات والقانون وفق ثوابت وطنية راسخة، وهي ثوابت موجودة وراسخة عبر التاريخ ومنذ تأسيس الدولة الحديثة.

وترى المؤسسة بأن المسؤولية التي اتخذتها حكومة مملكة البحرين برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس الوزراء، على عاتقها للحفاظ على صحة وسلامة المجتمع عبر رفع درجة التأهب لمواجهة فيروس كورونا منذ ظهوره، ومن خلال إطلاق حزمة واسعة من القرارات والإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية المدروسة التي راعت دون أي تراجع من خلالها كافة حقوق الإنسان، أسهمت إلى حد كبير في تحجيم وتقليل الأضرار السلبية الناتجة جراء هذا الفيروس، وتعكس مدى إيمان القيادة السياسية العميق بكرامة الإنسان واحترامها لحقوقه والتزامها بحمايته، والتي لا تألوا جهداً عن صيانة هذه الحقوق واحترامها وترقيتها.

ان اهتمام والتزام مملكة البحرين في تعزيز وحماية حقوق الإنسان أصيل وثابت ومستمر، حيث ان التشريعات الوطنية تأتي لتعكس احترام الحقوق والحريات وخاصة التشريعات المتعلقة بحرية الرأي والعقيدة وكفالة حقوق العمالة الوطنية والوافدة ودعم الجمعيات والنقابات وتجريم الاتجار بالأشخاص.

وتستفسر المؤسسة: اين هذه المنظمات والاعلام القطري من هذه الانجازات والتشريعات والقوانين التي تحمي وتحفظ حقوق المواطن والمقيم؟ اين هذه المنظمات من انضمام المملكة الى الاتفاقيات الاقليمية والدولية المتعلقة بالقضاء على كافة اشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ ناهيك عن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية، واتفاقية الطفل - على سبيل الذكر وليس الحصر-، اين هذه المنظمات والاعلام الذي تختار ان تصرح له من تعزيز البحرين للديمقراطية والمشاركة السياسية من خلال السلطة التشريعية بغرفتيها النواب والشورى؟

ان المسيرة الحقوقية في البحرين مستمرة واستراتيجية الحماية والتعزيز متأصلة من خلال الاليات الوطنية المعنية بحقوق الانسان، كما ننوه الى دور مجلس المرأة ودوره الفعال في تمكين المرأة وكفالة المساواة بينها وبين الرجل طبقا للدستور والتشريعات الوطنية.

كما تنفي المؤسسة نفياً قاطعاً - بناء على الزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة التي تقوم بها بشكل دوري ومستمر وتواصل يومي لمراكز الإصلاح والتأهيل وأماكن الاحتجاز للاطلاع عن كثب على ظروف النزلاء والنزيلات وللتثبت من ضمان تمتعهم بحقوقهم المقررة وعدم تعرضهم لسوء معاملة وفقاً لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء - الادعاءات التي ساقتها تلك المنظمات غير الحكومية، والتي لا تستند إلى أي دلائل أو براهين، ولا تتسم بالموضوعية والمصداقية، مؤكدة أن ما جاء من ادعاءات لا أساس لها من الصحة.

وفي ذات السياق تستغرب المؤسسة ان هذه المنظمات التي تدعي حماية حقوق الانسان والدفاع عنه تمارس الازدواجية في العمل الحقوقي، اذ انها تغض النظر عن انتهاكات جسيمة وخطيرة لحق المواطن البحريني البسيط في رزقه، والممارسات الخطيرة التي تمارسها قطر مع الصيادين البحرينيين التي تعتبر انتهاكات لكل معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مجددة المؤسسة استنكارها الشديد للاستهداف القطري المتواصل للبحارة في المياه الإقليمية للمملكة البحرين.

وتأسف المؤسسة لما تقوم به تلك المنظمات غير الحكومية في الوقت الذي تدعي الالتزام بالدفاع عن حقوق الإنسان، بانها تلتزم الصمت عن التجاوزات القطرية فيما يتعلق بارتكابها انتهاكات جسيمة لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من تواصل بعضها من تلك المنظمات

مع المؤسسة بشكل دائم لطلب تقديم المساعدة، من المؤسف ان تدلي بتصريحات إعلامية مضللة تعد بذاتها انتهاكا لحقوق الإنسان، ونهجا منافيا للواقع عبر تقديمها معلومات مفبركة ومبنية على محاولة يائسة لتظليل الحقائق والإنجازات الحقوقية في مملكة البحرين.

وتدعو المؤسسة تلك المنظمات مجددا وكما سبق لها مرات عديدة، الالتزام بالقيم والمبادئ السامية لحقوق الإنسان، وتطبيق المعايير والضوابط التي وضعتها الأمم المتحدة كإطار عمل وفق نظام الشراكة المجتمعية، والحصول على المعلومات من مصادر موثوقة، والالتزام بالمبادئ التي تليق بالعمل الحقوقي الصادق البعيد عن المصالح السياسية.

وتؤكد المؤسسة الوطنية بأنها تتعامل بكل حزم مع أية تجاوزات أو انتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان وفقا للاختصاصات المنوطة بها في قانون إنشائها، وعلى النحو الذي يتوافق والتزامات مملكة البحرين الناتجة عن انضمامها أو تصديقها على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتدعو في ذات الوقت الجهات الصادرة عنها هذه الادعاءات المضللة للالتزام بالمهنية وتحري الدقة الكاملة، والحرص على التواصل مستقبلا مع الجهات المستقلة بمملكة البحرين وبخاصة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان كونها جهة مستقلة عن السلطة التنفيذية، وآلية وطنية معتمدة لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، للتأكد من أية ادعاءات قبل تضمينها في تقاريرها وبياناتها، والمؤسسة الوطنية على استعداد تام للتعاون مع جميع الجهات والمنظمات بهدف كشف الحقيقة وحماية حقوق الإنسان. (17 ديسمبر 2020).

<https://www.instagram.com/p/CI8dQF0LEBg/?igshid=zspqxo7l7hf>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تدعو لإطلاق سراح المواطنين البحرينيين فوراً

تابعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين، بقلق بالغ المعلومات والأخبار التي تتداول عبر وسائل العالم والقنوات الإخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي بشأن اعتقال البطل البحريني سامي حداد مع مجموعة من أصدقائه خلال خروجهم في رحلة صيد بحرية في المياه الإقليمية البحرينية، من قبل دوريات خفر السواحل القطرية. وإذ تبدي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين أسفها لهذا التصرف الذي من شأنه الإخلال بالمبادئ والقيم الإنسانية، وعلى رأسها مبدأ حسن الجوار، إلى جانب انتهاك مجموعة من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي كفلتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وتحمل السلطات القطرية في ذات الوقت مسؤولية سالمة هؤلاء المواطنين البحرينيين وأمنهم، وتطالب بإطلاق سراحهم فوراً. وتدعو المؤسسة الجهات المعنية في مملكة البحرين إلى سرعة التدخل لتأمين سالمة المواطنين البحرينيين المعتقلين واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة أطلاق سراحهم على الفور، والعمل على وضع آليات لحماية حقوق الصيادين والبحارة المواطنين، وتوفير بيئة آمنة لهم. (10 يناير 2021).

<http://www.nihr.org.bh/administrator/MediaHandler/GenericHandler/documents/Statements/2021/10Jan2021.pdf>

- تصريح رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حول الإجراءات التي اتخذتها مملكة البحرين لحماية فئة كبار السن:

صرحت الأنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأن مملكة البحرين اتخذت عددا من الإجراءات والقرارات التي تدعم حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق فئة كبار السن بشكل خاص في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة.

وأشارت خوري إلى أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال موقعها الحقوقي، ومن منطلق مسؤوليتها الرقابية واختصاصاتها المنوطة بها بموجب قانون إنشائها، اطلعت عن كثب على تلك القرارات والإجراءات، وعلى آلية تعامل الجهات المختصة تجاه فئة كبار السن لضمان حمايتهم من الإصابة بفيروس كورونا.

ونوهت رئيسة المؤسسة إلى أن بعض الإجراءات لم تخصص تحديدا لفئة كبار السن ولكنها تصب نحو ضمان سلامة هذه الفئة، حيث قامت مملكة البحرين على سبيل المثال لا الحصر بتوفير خدمة حجز مواعيد خدمات توصيل الأدوية من صيدليات المستشفيات الحكومية وهو الأمر الذي لا يستدعي الحضور الشخصي لتلك المستشفيات وعناء الانتظار في الصفوف منعا للمخالطة، وتأجيل الأقساط الإسكانية لمدة ستة أشهر وإيقاف تحصيل الإيجارات الشهرية من المستأجرين والمنتفعين من المحلات التجارية المملوكة لبنك الإسكان لمدة ثلاثة أشهر، وتقليل مخالطة كبار السن في محلات الأغذية والتموين من خلال تخصيص أول ساعة من فتح محلات الأغذية والتموين لكبار السن والنساء الحوامل فقط، وتوصيل أدوية المرضى وكبار السن إلى منازلهم من خلال متطوعين يعملون تحت إشراف المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية ضمن حملة (فيينا الخير)، كما تم التوسع في تطبيق العقوبات البديلة من خلال قيام الجهات المختصة بالتوسع في تطبيق أحكام قانون العقوبات البديلة بتوجيهات ملكية سامية ليشمل الفئات الأولى بالرعاية ومنهم فئة كبار السن، وتوفير خدمة حجز المواعيد المسبقة للخدمات المرورية من خلال استخدام التطبيق الخاص بالأجهزة الذكية لتفادي كثافة المراجعين في قاعات تقديم الخدمة، وتفعيل العمل من المنزل وإعطاء الأولوية لكبار السن والموظفين أصحاب الأمراض المزمنة والظروف الصحية الكامنة وللموظفات الحوامل والموظفات المستحقات لساعاتي الرعاية، كما قامت الدولة بتأمين عودة المواطنين البحرينيين المتواجدين في الخارج والراغبين في العودة إلى مملكة البحرين مع إعطاء الأولوية لفئة كبار السن.

وأكدت خوري على أهمية الالتزام بالإجراءات والتدابير الاحترازية، وتنفيذ التعليمات والإرشادات الصحية الصادرة عن الجهات الرسمية، وذلك للحد من انتشار فيروس كورونا، داعية المواطنين والمقيمين إلى مزيد من الحيطة والتعاون من خلال المشاركة الفاعلة في الجهود الوطنية لمواجهة هذا الفيروس والتصدي له، مؤكدة في ذات الوقت على أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تعمل بكامل طاقتها - رغم الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم بشكل عام ومملكة البحرين بشكل خاص - على متابعة ورصد مدى التزام الجهات المختصة في المملكة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة التي صدقت عليها مملكة البحرين والمعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان (8 يونيو 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/8June2020.aspx>

- الوطنية لحقوق الإنسان: المحاكمة عن بعد نقلة نوعية في منظومة العدالة بمملكة البحرين

تشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بقرار معالي وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف باعتماد مقر مؤقت للمحاكم في منطقة جو، وذلك في إطار تحقيق متطلبات المحاكمة الجنائية عن بعد وتيسير إجراءاتها، تنفيذاً للقانون رقم (7) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية.

وتؤكد المؤسسة بأن تطبيق المحاكمة عن بعد يأتي متوافقاً ومكملاً ومعزراً لجميع إجراءات مملكة البحرين الاحترازية المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)، حفاظاً على صحة وسلامة جميع المتقاضين والأفراد، وبما يعزز من مقتضيات العدالة الجنائية.

من جانبها ثمنت ماريا خوري رئيسة مجلس المفوضين صدور التعديلات الجديدة على قانون الإجراءات الجنائية، والتي كان من شأنها وضع حلول أكثر يسراً لإجراءات التحقيق والمحاكمة لجميع أطراف الدعوى الجنائية، عبر الاستفادة من الوسائل التقنية المتقدمة، مع عدم الإخلال بمقتضيات المحاكمة العادلة ودون مساس بحقوق الدفاع أو بالضمانات المقررة قانوناً، وبما يحقق متطلبات قانون الإجراءات الجنائية، إذ أجاز للنياية العامة خيار استخدام تقنيات النقل الأثيري عن بعد متى ما ارتأت النياية العامة ذلك عند ممارستها لاختصاصاتها، وللمحكمة أثناء مباشرة إجراءاتها الاستعانة بوسائل النقل الأثيري عن بعد، الأمر الذي يخضع لسلطة وتقدير المحكمة وإشرافها الكامل. ولا شك أن المؤسسة ضمن ولايتها الواسعة الواردة في قانون إنشائها والمتعلقة بحضور جلسات المحاكمات لمراقبة ضمانات المحاكمة العادلة سوف تتواصل مع الجهات القضائية لتفعيل دورها الرقابي في التأكد من توافق هذه المحاكمات مع الضمانات والمعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

ونوهت خوري بأن التعديل الجديد على قانون الإجراءات الجنائية، وتطبيق فكرة العمل عن بعد، يأتي متوافقاً مع ضمانات المحاكمة العادلة ومقوماتها، والمتمثلة في علنية المحاكمة وتدوينها، والحق في الاستعانة بمحام والذي يقع له حق الاختيار في حضور قاعة المحكمة المنعقدة في المنطقة الدبلوماسية أو تلك المنعقدة عن بعد في منطقة جو حسب اختياره، وضمان مبدأ المواجهة، وسماع الشهود ومناقشتهم، وحضور عضو النيابة الذي سيتولى ضبط كافة الإجراءات اللازمة لكفالة حسن سير المحاكمة وانتظامها في ذلك المكان، مع اعتبار مكان تواجد المتهم امتداد لقاعة المحكمة وجزء لا يتجزأ منها، وإخضاعه التام لسيطرة المحكمة وسلطتها، كما أكدت بأن النقل الأثيري سيعزز من ضمانات حقوق الإنسان، إذ يعتمد على ضمان الوصول إلى العدالة بطرق أكثر يسراً وأقل جهداً وأسرع إنجازاً، ويعد بمثابة نقلة نوعية في منظومة العدالة في مملكة البحرين، كما إن التحول العدلي الإلكتروني من شأنه تعزيز ودعم مبادئ العدالة وحقوق الإنسان (19 مايو 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/19May2020.aspx>

تصريح رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حول إصابة عدد من الموقوفات الأجانب بفيروس كورونا

تفعيلاً لما نص عليه قانون إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن إجراء الزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة إلى مراكز الاحتجاز والتوقيف، أكدت الأنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة أن وفداً من مجلس المفوضين قام بزيارة ميدانية في يوليو 2020 إلى مركز إيواء وإبعاد المحتجزات الأجانب للاطلاع عن كثب على ما يتم تنفيذه في سبيل مواجهة جائحة كورونا، ومدى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان في التعامل مع المحتجزات، مضيفة أن تقرير المؤسسة آنذاك أوضح أن أغلب الموقوفات تم الانتهاء من ترتيب الإجراءات لترحيلهن، إلا أن ذلك قد تعذر بسبب ظروف الطيران وحركة السفر التي تأثرت سلباً بجائحة كورونا.

وأشارت خوري إلى أن مجلس مفوضي المؤسسة اطلع على بيان وزارة الداخلية حول إصابة عدد من المودعات بمركز الإبعاد - على ذمة قضايا تتعلق بمخالفات شروط الإقامة - بفيروس كورونا، وما تم من إجراءات طبية لازمة حسب البرتوكول العلاجي المتبع لعلاج المصابين، وتعزيز الإجراءات الاحترازية في الموقع، مشيرة إلى أن المؤسسة خلال زيارتها للمركز أوصت بالإسراع في إجراءات ترحيل المحتجزات، إلا أن الأمر لم يتحقق نظراً لتوقف حركة الطيران الدولي، ورفض عدد من البلدان استقبال مواطنيها في ظل ظروف جائحة كورونا.

وأعربت خوري عن تقديرها لقرار معالي وزير الداخلية بشأن تشكيل لجنة للتحقيق في إصابة عدد من المودعات بمركز الإبعاد بفيروس كورونا، والذي يعكس النهج الثابت لوزارة الداخلية في دعمها لحقوق الإنسان، وتعاملها بكل مصداقية وشفافية، فضلاً عن تأكيد حصول المحتجزات على الرعاية الطبية اللازمة وفقاً للبرتوكول الصحي المتبع.

وأكدت رئيسة المؤسسة أن مجلس المفوضين سيقوم بمتابعة نتائج التحقيق، وكافة الإجراءات التي سيتم اتخاذها في هذا الشأن إلى حين سفر المحتجزات، مؤكدة في ذات الوقت بأن الوضع الصحي لهن مستقر حالياً ولا داعي للقلق.

من جهة أخرى، وفي إطار حرص المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على القيام بزيارات دورية لمراكز الإصلاح والتأهيل للوقوف على طبيعة الإجراءات المتبعة للحفاظ على صحة وسلامة النزلاء، شددت خوري على أن مراكز الإصلاح والتأهيل في البحرين لم تسجل أي حالات بين صفوف النزلاء منذ اكتشاف أول إصابة بفيروس كورونا في البحرين خلال مارس الماضي، منوهة بالإجراءات الوقائية الصارمة التي تم تطبيقها في جميع مرافق مراكز الإصلاح والتأهيل، وتعليق الزيارات التقليدية، وإخضاع النزلاء الجدد للحجر الصحي قبل إيداعهم (24 نوفمبر 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/News25Nov2019.aspx>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تدعو الى عدم بث الإشاعات في برامج التواصل الاجتماعية حول فيروس كورونا:

تابعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ما تداولته بعض مواقع التواصل الاجتماعي حول ظهور حالة كورونا داخل مركز الإصلاح والتأهيل في منطقة جو، واستمعت الى تسجيل صوتي لأحد النزلاء الذي يدعي فيه إصابة أحد النزلاء بالفيروس.

ومن خلال موقعها الحقوقي، ودورها الرقابي، ومتابعتها الحثيثة مع مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز الاحتجاز، وزيارتها الميدانية مؤخراً إلى مراكز الاحتجاز، تود المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تبيّن انها رصدت عن كثب وعلى أرض الواقع الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي تتبعها وزارة الداخلية حسب المعايير الدولية التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية للوقاية او الحد من انتقال فيروس كورونا بين النزلاء، حيث لا يتم نقل أي نزير من مراكز التوقيف إلا بعد إجراء فحصاً طبياً شاملاً عليه بما في ذلك فحص فيروس كورونا، وفي حال كانت نتيجة الفحص إيجابية يتم عزله والحجر عليه صحياً، وتتم متابعة حالته بصورة مستمرة تحت إشراف طاقم طبي متخصص يقوم بتقديم الرعاية اللازمة له على مدار الساعة دون تفرقة أيّاً كان نوعها.

وتؤكد المؤسسة من خلال تواصلها الدائم ومتابعتها المستمرة مع مراكز الإصلاح وتأهيل النزلاء بأنه لا يوجد نزير مصاب بفيروس كورونا، وان كل ما يشاع في هذا الصدد ليس له أساس من الصحة، وأن بث أخبار وشائعات كاذبة في هذا الظرف الصحي الدقيق الذي تمر فيه البلاد يعتبر انتهاكاً صريحاً في حق المواطن في العيش بأمان من خلال نشر الخوف والقلق.

وتثمن المؤسسة عالياً ما تقوم به كافة الجهات المعنية من إجراءات احترازية وتدابير وقائية لتطبيق جميع الإجراءات المتبعة لاحتواء ومنع انتشار الفيروس في مملكة البحرين بما لا يؤدي إلى المساس بحقوق الإنسان، وبما يحفظ صحة وسلامة الجميع، داعية الجميع في مواقع التواصل

الاجتماعي، إلى عدم بث الإشاعات والأخبار المغلوطة، وخصوصاً فيما يتعلق بالإصابة بفيروس كورونا، واستقاء المعلومات من مصادرها الرسمية، وعدم الانسياق وراء الشائعات (26 مارس 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/26Mar2020.aspx>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تدعو الجميع للالتزام بالإجراءات الاحترازية لمكافحة فيروس «كورونا»:

رصدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين ما نشر في الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي بشأن تجمع عدد كبير من الأفراد في أماكن عامة، مخالفة للإجراءات والتدابير الاحترازية التي أصدرها الفريق الوطني لمكافحة فيروس كورونا (COVID-19).

وتهيب المؤسسة بجميع المواطنين والمقيمين في المملكة إتباع جميع الإجراءات والتعليمات الصادرة من الجهات المختصة، حماية لحق الجميع في التمتع بأعلى مستويات الصحة، والذي يعتبر من أهم حقوق الإنسان التي حرصت جميع المواثيق والصكوك الدولية على إيلائه الاهتمام الكبير، نظرًا لارتباطها الوثيق بحياة الإنسان بصفة عامة وبممارساته وأنشطته اليومية بصورة خاصة، وانعكاس ذلك على الحياة ضمن الأسرة والعائلة والمجتمع، حيث أن عدم التزام البعض بالتعليمات الرامية الى احتواء الفيروس قد يؤدي الى تأثر بقية أفراد المجتمع وعدم تمتع الجميع بالحق في الصحة.

وتثمن المؤسسة الاهتمام الكبير الذي أولته المملكة من خلال توفير مختلف الأجهزة والكوادر الطبية المؤهلة، وتقديم العلاجات المناسبة والأدوية الطبية المختلفة، للحد من انتشار هذا المرض، كما تثمن المؤسسة الشفافية والمهنية العالية التي تقوم بها الجهات المعنية في توفير جميع المعلومات سواء المتعلقة بالمرض وطرق الوقاية منه، أو تلك المتعلقة بأعداد المصابين والمخالطين لهم والمتعافين، وتؤكد المؤسسة بأنها تعمل بما لديها من ولاية واسعة من خلال قانون إنشائها على متابعة التوجيهات والإجراءات الصادرة من الجهات المعنية والرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما يتوافق مع جميع المواثيق والصكوك الدولية ذات العلاقة (23 مارس 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/23Mar2020.aspx>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تؤكد على أهمية الحق في الصحة وبقية حقوق الإنسان:

يعتبر الحق في الصحة من أهم حقوق الإنسان التي حرصت جميع المواثيق والصكوك الدولية على إيلائه الاهتمام الكبير، نظرًا لارتباطها الوثيق بحياة الإنسان بصفة عامة وبممارساته وأنشطته اليومية بصورة خاصة، وانعكاس ذلك على الحياة ضمن الأسرة والعائلة والمجتمع.

وقد أولت مملكة البحرين هذا الحق الاهتمام المناسب عبر توفير مختلف الأجهزة والكوادر الطبية المؤهلة، ناهيك عن تقديم العلاجات المناسبة والأدوية الطبية المختلفة.

ويتعين على كل مواطن ومقيم الاستمتاع بنعمة الصحة التي وهبنا الله تعالى إياها، وأن نحافظ عليها بشتى الوسائل حتى تستمر مسيرة حياتنا نحو تحقيق أهدافنا في كافة المجالات كل حسب موقعه. وكما قيل "إن الصحة تاج على رؤوس الأصحاء لا يراه إلا المرضى".

وفي هذا النطاق تتابع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الاهتمام الكبير بتنقيف المجتمع ونشر الوعي المتعلق بمرض الكورونا (كوفيد 19)، وتثمن ما تم اتخاذه من خطوات وإجراءات احترازية وقائية من قبل الدولة لمكافحة هذا المرض للحد من انتشاره حفاظًا على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين.

وكجهة معنية بحقوق الإنسان المختلفة، ووفقًا لدورها الرقابي في هذا الشأن؛ تحت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية على مواصلة تنفيذ التوجيهات والتعليمات والإجراءات الصادرة من الجهات المختصة للحد من انتشار هذا المرض، وفي الوقت ذاته تحت المواطنين والمقيمين على إجراء الفحوصات والاختبارات الطبية المختلفة وفقًا للتعليمات والتوجيهات الرسمية حفاظًا على صحتهم وصحة أسرهم وعائلاتهم ومجتمعهم، لكي يستمتع الجميع بصحتهم وحياتهم بصفة عامة.

هذا وإن المؤسسة دائماً تؤكد على استعدادها لتقديم الآراء والمقترحات الهادفة إلى الارتقاء بمختلف الخدمات المقدمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المختلفة (3 مارس 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/3Mar2020.aspx>

- نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان: البحرين قدمت درسا من الالتزام بمعايير حقوق الإنسان خلال جائحة كورونا:

دعا إلى وضع إجراءات ضد المستهترين باتباع التعليمات الصحية، أكد النائب السابق خالد عبدالعزيز الشاعر نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن مملكة البحرين طبقت أسامي المعايير والمبادئ المرتبطة بحقوق الإنسان في الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم أجمع جراء جائحة كورونا - كوفيد 19 - وقدمت نموذجاً رائعا يعبر عن النهج الإنساني الذي تتبعه، ويشكل إحدى ركائز الإصلاح والتطوير في دولة المؤسسات والقانون التي يرعاها صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى (4 يونيو 2020).

<https://www.instagram.com/p/CBAepJtlahP/?igshid=iz7atdftfa65>

- لا ظاهرة سوء معاملة بين النزلاء.. رئيس حقوق الإنسان لـ (الأيام): إصابات كورونا في مراكز التأهيل «إشاعات»

أكدت ماريا خوري رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ان المؤسسة تلقت 590 شكوى ورصد ومساعدات قانونية منذ بداية العام الجاري 2020، جاءت الشكاوى منها 46 شكوى، اضافة الى تلقي المؤسسة 448 مساعدة قانونية تعلق بعضها بطلب استبدال ما تبقى من مدة العقوبات، او تتعلق بطلب الافراج عن محكومين او موقوفين.. كم تلقت المؤسسة 96 حالة مرصودة، كما ان الحالات الواردة عبر الخط الساخن قد بلغت 1328 حالة، مؤكدة ان الارقام جاءت متصاعدة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي 2019.

ونوهت خوري الى انه لا اصابات بـ«كورونا» بين النزلاء مشيرة الى الاجراءات الحثيثة التي قامت بها ادارات مراكز الاصلاح والتأهيل خصوصا تلك المرتبطة بإيقاف الزيارات الداخلية، والزيارات الطبية الخارجية واستبدالهما بالتواصل عن بعد عبر الاتصال المرئي بين النزلاء واهاليهم، او بين النزلاء والاطباء عبر الاستشارات عبر تقنية الفيديو ساعدت في الحفاظ على صحة النزلاء داخل المراكز.

ونوهت خوري الى انه لا ظاهرة تعذيب في مراكز الاصلاح والتأهيل في المملكة حيث تلقت المؤسسة 13 دعوى سوء معاملة وتعذيب فقط خلال 2020 بتساعد طفيف في تلك الدعاوى، وفيما يلي نصّ اللقاء:

[كيف تسير اوضاع الموقوفين مع مستجدات كورونا؟ وماهي أبرز الصعوبات خلال هذه الفترة؟]

مع كورونا منذ مارس 2020 واكتشاف اول حالة اصابة بكوفيد-19 في البحرين، كان التعامل مع الفيروس سواء من داخل مراكز الإصلاح والتأهيل او من خارجها على قدر كبير من المسؤولية.. ومع الخشية من احتمالية تفشي الوباء داخل السجون اتخذت الجهات المعنية في الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل سلسلة من القرارات التي تحفظ الحق في الصحة للجميع وتم تطبيق إجراءات الحد من الاكتظاظ وتخفيف الاختلاط، ولا ننسى التوجيه الملكي السامي بالتوسع بتطبيق العقوبات البديلة والعفو عن عدد كبير من النزلاء منذ مارس 2020 لتفعيل إجراءات عدم الاختلاط، استمرت الإجراءات المتعلقة في حفظ الحق في التواصل مع العالم الخارجي عبر الاتصالات المرئية وكنا في المؤسسة وما زلنا قريبين من الأحداث اليومية المتعلقة بصحة النزلاء ومن التأكد المستمر من عدم تفشي الوباء. حيث ان عدم إصابة والله الحمد أي من النزلاء حتى الان يعكس سياسة الاهتمام بالحق في الصحة من قبل إدارة المراكز.

إلا أن التحدي الذي نواجهه كمؤسسة في هذا الصدد هو ان البعض يعتقد ويفسر الإجراءات الاحترازية مثل تعليق الزيارات واستبدالها بالاتصالات المرئية – وإيقاف الزيارات الخارجية الطبية الى المستشفيات والمراكز الطبية والاستعانة بخدمة الاستشارة المرئية تفسر انها عقوبات بينما هي في الواقع العملي تشكل قفزة مميزة حفاظا على صحة الجميع واجراء للحد من احتمال انتقال العدوى وتفشيها بين النزلاء.

ولعل من التحديات هو إطلاق سلسلة من الاخبار والمعلومات غير الصحيحة من قبل البعض عن إصابة النزلاء بالفيروس مما يثير قلق الاهالي.

ومن التحديات الأخرى هو عدم الوعي والادراك بخطورة انتشار المرض وان أي خروج من السجون للحصول على رعاية صحية خارجية قد يشكل خطرا لانتقال العدوى – لذا عند خروج النزيل اضطراريا الى موعد طبي خارجي يحتم عليه قضاء فترة الحجر الصحي قبل العودة الى مكانه – والتحدي هنا هو قلة الوعي الخاص بالمرض وسرعة انتقاله.

[ماذا عن دعاوى التعذيب في مراكز الإصلاح والتأهيل؟ كم تبلغ الارقام خلال 2020 هل انخفضت ام ارتفعت؟ وماهي الاجراءات التي تتخذها المؤسسة بهذا الخصوص؟

المؤسسة تلقت 590 شكوى ورصد ومساعدات قانونية منذ بداية العام الجاري 2020، 46 شكوى و448 مساعدة قانونية و96 حالة رصد.

وحول المساعدات القانونية تعلق بعضها بطلب استبدال ما تبقى من مدة العقوبات بعقوبات بديلة، او تتعلق بطلب الافراج عن محكومين او موقوفين.

كما ان الحالات الواردة عبر الخط الساخن بالمؤسسة قد بلغت 1328 حالة، والارقام جاءت متصاعدة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي 2019.

وتتعامل المؤسسة مع جميع الادعاءات بمسؤولية وتقوم بإحالتها للجهات المعنية المتمثلة في وحدة التحقيق الخاصة بالنيابة العامة، كما تقوم بالمتابعة مع الأمانة العامة للتظلمات في الوقت ذاته، ناهيك عن قيام المؤسسة بالانتقال لإجراء الزيارات الميدانية سواء المعلنة أو غير المعلنة وتجري المقابلات مع النزلاء دون رقابة، كما تقوم بالاطلاع على ملفاتهم، وتعد تقاريرها للجهات المعنية مشفوعة بالتوصيات اللازمة.

والأرقام تعكس حجم الادعاءات الواردة للمؤسسة قبيل القيام بالتأكد من صحتها، كما إنه قد تم حفظ بعضها لعدم صحة الادعاء بعد التحقق والتواصل مع الادارة العامة للإصلاح والتأهيل، والزيادة الطفيفة في العدد منذ يناير حتى سبتمبر 2019 «10 حالات»، مقابل 13 حالة من الفترة نفسها هذا العام.. تعكس الثقة في مصداقية المؤسسة في التعامل مع الادعاءات. ومن المهم الإشارة ان لا يوجد ظاهرة سوء معاملة او تعذيب في مراكز الايقاف والتأهيل بالمملكة.

[الزيارات الدورية لمراكز الإصلاح والتأهيل.. ماهي اهدافها وكيف تقيمونها؟.. وكم عدد الزيارات التي تمت هذا العام؟]

تجاوزت الزيارات الميدانية التي قامت بها المؤسسة منذ يناير 2020 وحتى نهاية سبتمبر، 22 زيارة ونهدف الى استمرارها الى نهاية العام الجاري رغم الإجراءات الاحترازية التي نواجهها جميعاً، تأتي للاطلاع عن قرب على أوضاع حقوق الانسان حيث ان للمؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها حرية التعليق على أي مسألة متعلقة بحقوق الإنسان في البحرين، لرصد حالات الانتهاكات، واجراء التقصي وتوجيه انتباه الجهات المختصة إليها وإحالة ما ترى المؤسسة إحالته منها الى جهات الاختصاص مع متابعتها بشكل فعال، والمعاونة في تسويتها مع الجهات المعنية.

والقيام بالزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة، لرصد أوضاع حقوق الإنسان الى المؤسسات الإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية، يأتي تحقيقاً لولاية المؤسسة الواسعة في حماية حقوق الانسان وتنوعت واختلقت الزيارات من مراكز الاحتجاز والتوقيف ومراكز الشرطة ومستشفى الطب النفسي وسكن العمال ودور كبار السن ومراكز الأبعاد للأجانب.. ولا بد من الإشارة وبثقدير كبيرين الى جميع الجهات المتعاونة مع المؤسسة في تسهيل مهمتها الرقابية ولا سيما في الآونة الأخيرة في الزيارات الى أماكن العزل والحجر الصحي وسكن العمال.

خوري: 13 دعوى سوء معاملة وتعذيب خلال 2020.. ولا ظاهرة تعذيب بالبحرين.

[حول قانون العقوبات البديلة.. كيف تسير امور المحكومين بعقوبات بديلة؟ وهل هنالك تواصل من المؤسسة معهم؟ وكيف ترون مدى البرنامج ومستقبله؟]

لا بد ان نتوقف باهتمام كبير عند الأفق الإنساني لهذا القانون قبل أي شيء اخر لان العقوبات البديلة تركز على تأهيل المحكومين بغية إدماجهم في المجتمع، وتعمل على أنسنة العقوبة ونشر روح المحبة والتسامح والمسؤولية والشراكة المجتمعية بين جميع أفراد الأسرة الواحدة في المجتمع وهي غايات تتناغم مع حقوق الانسان. ونحن في المؤسسة نتابع ونراقب شروع القطاع الخاص والمجتمع المدني والشراكة في التنفيذ.

القانون فكرة خلاقة تضمن التوفيق بين نجاح الهدف من العقوبة والانتصار لثقافة التوفيق بين الإصلاح والتأهيل وحقوق الانسان، وتزيد من قبول المجتمع للنزلاء الذين يؤدون وينفذون العمل.

البحرين تثبت مرة أخرى بصدق وشفافية التزامها من خلال تنفيذ العقوبات البديلة احترامها والتزامها البالغين بالحقوق الإنسانية، المؤسسة تتابع الإجراءات والتطورات المتعلقة بالتوسع في التطبيق وتبقى قريبة من الجميع في ذلك (17 أكتوبر 2020).

<https://www.alayam.com/alayam/first/876229/News.html>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشيد بقرار وزيرة الصحة بشأن اشتراطات سكن العمال

تشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بقرار سعادة وزيرة الصحة بشأن الاشتراطات والمواصفات الصحية لسكن العمال، الذي يضمن تمتع العمال بحقوقهم ولاسيما الحق في مستوى معيشي لائق والحق في الصحة، حيث ألزم القرار أصحاب العمل بتوفير عدة اشتراطات ضرورية لمتنع العمال بحقوقهم، منها تحديد عدد العمال في الغرفة الواحدة ومساحة الغرفة ونوعية الأرضية والجدران والأبواب والنوافذ، ونظام التهوية والإضاءة، وأهمية تزويد الغرف بوسائل النوم من أسرة وأغطية وخزانات، وتحديد المسافات بين الأسرّة، والعدد الأقصى للأفراد في كل غرفة، كما تطرق القرار الى أهمية توفير أجهزة تطهير الجو المناسبة والكافية، وبراد مياه مأمون المصدر وصالح للشرب، ومواصفات دورات المياه وحجمها ومكان تواجدتها، وضرورة توفير صابون سائل للأيدي والمطهرات والمنظفات اللازمة لتطهير وتنظيف المرافق الصحية، وتوفير عدد كاف ومناسب من أوعية حفظ القمامة، ووسائل صالحة لمكافحة الحريق مع الحصول على شهادة بذلك من إدارة الدفاع المدني، وتوفير الوسائل اللازمة للتخلص من مخلفات السكن والصرف الصحي ووضع صندوق للإسعافات الأولية يتناسب وعدد العمال المخصص السكن لهم، وتوفير مطبخ مناسب لعدد الأشخاص المقيمين والمسجلين في السكن، ومكان لتناول الطعام وتوفير أجهزة لغسل الملابس في مكان مناسب، كما أوضح القرار أهمية قيام صاحب العمل بإجراء الصيانة الدورية للسكن، وعمل الإصلاحات المستعجلة واللازمة لبقائه صالحاً للانتفاع به وأن يكون مطابقاً للاشتراطات والمواصفات الصحية المنصوص عليها في القرار، بما في ذلك التوصيلات والتديدات والصناديق الكهربائية، مع مراعاة اشتراطات الأمن والسلامة.

وتشتمل المؤسسة عالياً جهود مملكة البحرين في إيلاء الاهتمام للعمالة الوافدة وضمان تمتعهم بحقوقهم، مؤكدة بأن هذا القرار جاء متوافقاً مع الإجراءات الاحترازية المتخذة من مملكة البحرين للحد من تفشي فيروس كورونا (COVID-19)، سعياً منها لحماية حق العامل في الصحة.

ومن منطلق مهام واختصاصات المؤسسة في متابعة أوضاع حقوق الإنسان بناء على قانون إنشائها، ستعمل المؤسسة على مراقبة ومتابعة تنفيذ أصحاب العمل لهذا القرار من خلال القيام بزيارات ميدانية معلنّة وغير معلنّة إلى سكن العمال الوافدين، والاطلاع عن كثب على مدى الالتزام بالاشتراطات الواردة في القرار، وإعداد التقارير المناسبة بشأنها ورفعها الى جهات الاختصاص، وأيضاً من خلال ما تتلقاه من شكاوى حول الموضوع.

وتؤكد المؤسسة بأنها تتعامل بكل حزم مع أية تجاوزات أو انتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان وفقاً للاختصاصات المنوطة بها في قانون إنشائها، وعلى النحو الذي يتوافق والتزامات مملكة البحرين الناتجة عن انضمامها أو تصديقها على الاتفاقيات ذات الصلة (7 ديسمبر 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/7Dec2020.aspx>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تهنيئ الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل بمناسبة إحرازها لجائزة أول مؤسسة إصلاحية في الشرق الأوسط في مجال التنفيذ والامتثال لبروتوكولات الصحة والسلامة والنظافة الدولية ضد فيروس كورونا

هنأت الأنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، معالي وزير الداخلية بمناسبة إحراز الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل، لجائزة أول مؤسسة إصلاحية في الشرق الأوسط في مجال التنفيذ والامتثال لبروتوكولات الصحة والسلامة والنظافة الدولية ضد فيروس كورونا، التي أطلقتها الشركة الفرنسية (BUREAU VERIT) المختصة بمعايير الجودة العالمية، مؤكدة أن هذا الإنجاز يضاف الى إنجازات مملكة البحرين على مستوى التميز في المؤسسات الإصلاحية.

واعتبرت خوري إحراز الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل على هذه الجائزة إنجاز إداري على ما تتميز به المؤسسات الإصلاحية من قدرات وامكانيات ورغبة صادقة في تطوير العمل في ضوء مساعيها المستمرة إلى تحقيق أعلى مستويات الجودة في الأداء الذي يراعى من خلاله احترام حقوق النزلاء، مثمناً في ذات الوقت التعاون البناء بين وزارة الداخلية والمؤسسة الوطنية للارتقاء بمستوى التعاطي مع حقوق النزلاء.

من جانبه أشاد السيد خالد عبدالعزيز الشاعر نائب الرئيس بالإنجاز الذي يضاف لمنظومة حقوق الانسان في مملكة البحرين ويعزز السجل الحافل في مجال الحفاظ على حقوق النزلاء بمراكز الإصلاح والتأهيل، حيث يأتي ذلك الإنجاز ترسيخاً للجهود والخطوات الهامة والاهتمام الحثيث والمباشر لوزير الداخلية في تحقيق الالتزام بأعلى المستويات بالإجراءات الصحية الاحترازية.

وعلى الصعيد ذاته، أكد مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على ان الجهود الاستثنائية التي يقوم بها فريق البحرين في مجال تعزيز الصحة العامة آتت ثمارها في الحفاظ على الصحة لا سيما للنزلاء بمراكز الإصلاح والتأهيل، معتبرين ان الإنجازات التي حققتها ولا زالت تحققها وزارة الداخلية في شتى المجالات تعكس دورها في مواصلة العمل الدؤوب في ظل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى والمتابعة الحثيثة من لدن صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس الوزراء، مؤكدين ان هذا الإنجاز يحسب لمملكة البحرين على صعيد حقوق الانسان ويعكس المكانة التي تتمتع بها محلياً ودولياً.

ومن منطلق الحرص على تمتع الجميع من مواطنين ومقيمين بحقوقهم الأساسية التي كفلها لهم الدستور والقوانين ذات العلاقة، ولا سيما الموقوفين في مراكز الإصلاح والتأهيل، تتابع المؤسسة بصفة مستمرة ومباشرة مع المعنيين بإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، الإجراءات الاحترازية المتخذة لمنع إصابة النزلاء بفيروس كورونا وضمان استمرار تقديم الخدمات الصحية (9 ديسمبر 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/9Dec2020.aspx>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشيد بإجراءات الصحة والسلامة المتبعة خلال إعطاء التطعيمات للحد من انتشار فيروس كورونا

تتابع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الحملة الوطنية للتطعيم ضد فيروس كورونا في مملكة البحرين، بهدف التأكد من ضمان استمرار وصول اللقاح للجميع بشكل عادل ودون أي تمييز، مؤكدة بأن هذا الفيروس لم يدع مجالاً للشك بأنه لن يكون أي شخص آمناً حتى يصبح الجميع بأمان.

وترى المؤسسة بأن خطة التطعيم التي دشنتها مملكة البحرين شملت جميع المواطنين والمقيمين على حدٍ سواء، ولا سيما العمالة الوافدة، ويتم تنفيذها بشكل دقيق ومهني وصحي، حيث شمل التطعيم جميع فئات المجتمع من مواطنين ومقيمين بغض النظر عن هويتهم، ولا سيما الأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة وكبار السن وذوي الإعاقة.

وتُعرب المؤسسة عن ارتياحها، بشأن إجراءات الصحة والسلامة المتبعة خلال إعطاء التطعيمات في المراكز الصحية والمراكز الأخرى المخصصة للتطعيم، وفق خطة كاملة وشاملة لتسهيل حصول المواطنين والمقيمين على اللقاح في وقت قياسي، بهدف الوصول إلى المناعة المكتسبة الناتجة عن التطعيم، لتقليل أعداد الحالات والسيطرة على الفيروس.

ويأتي التزام المملكة بتوفير اللقاح لجميع المواطنين والمقيمين متماشياً مع الدعوات الصادرة من ممثلي الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان لجميع حكومات دول العالم، بالنظر إلى الضرورة الملحة لضمان حصول الجميع في كل مكان على اللقاحات الخاصة بفيروس كورونا (كوفيد-19) بشكل سريع وفعال، خاصة الخبير المستقل في مجال حقوق الإنسان والتضامن الدولي، والمقرر الخاص المعني بالحقوق في التنمية، والخبير المستقل في النظام الدولي، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، والمقرر الخاص المعني بالحقوق في الصحة البدنية والعقلية.

ومن خلال متابعتها الحثيثة لمراحل تعامل الجهات ذات الصلة مع فيروس كورونا وجهودها المبذولة للتصدي له، تشدد المؤسسة على ضرورة التزام الجميع بالتدابير الاحترازية والتعليمات الإرشادية التي تصدر عن الفريق الوطني الطبي للتصدي لفيروس كورونا، مع مواصلة التقيد بالإرشادات التي من شأنها الحد من انتشار الفيروس.

وسوف تواصل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان زياراتها الميدانية للأماكن المخصصة للحجر الصحي الاحترازي وأماكن الاحتجاز ومساكن العمال، بالتعاون مع الجهات المختصة، وذلك للتأكد من توافق إجراءات تلك الجهات مع معايير حقوق الإنسان الدولية.

كما لا يفوت المؤسسة أن تتقدم بخالص الشكر والامتنان لكافة الكوادر الوطنية العاملة في الصفوف الأمامية وجميع مؤسسات الدولة والمتطوعين الذين قدموا أروع صور العطاء والإخلاص والخدمة الإنسانية التي من شأنها تعزيز وحماية حقوق الإنسان من أجل تحقيق الأهداف التي رُسمت للحد من انتشار هذا الفيروس والتصدي له والعمل على القضاء عليه. (1 فبراير 2021).

<http://www.nihr.org.bh/News/1Feb2021.aspx>

- رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان: " الرعاية الصحية مستمرة لنزلاء مركز الإصلاح والتأهيل وأماكن الاحتجاز والتوقيف"

أكدت ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن المؤسسة تتابع عن كثب تطبيق الإجراءات الاحترازية الدقيقة التي تنفذها الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل لحماية صحة وسلامة النزلاء في إطار الجهود الوطنية لمكافحة جائحة كورونا، مضيفة بأن الرعاية الصحية مستمرة ولم

تتوقف لنزلاء مركز الإصلاح والتأهيل وأماكن الاحتجاز والتوقيف، حيث عملت وزارة الداخلية على إيفاد 11 من الأطباء الاستشاريين والاختصاصيين في مختلف التخصصات الطبية من مجمع السلمانية الطبي إلى مركز الإصلاح والتأهيل، حيث تم معاينة كافة الحالات من النزلاء في التخصصات المختلفة، وبادر الأطباء الاستشاريون والاختصاصيون عملهم في عيادة مركز الإصلاح والتأهيل في مركز الإصلاح والتأهيل في (جو) وعابنوا ما مجموعه 743 نزيلًا في الفترة من 25 يونيو حتى 28 ديسمبر 2020.

وأشارت الى أن هذا الأمر كان له بالغ الأثر في توفير الحق في الحصول على العلاج بشكل دائم ومستمر دون انقطاع، ويأتي ردًا على الادعاءات المتواصلة بتوقف الرعاية الصحية في الإصلاح والتأهيل، إضافة إلى قيام المسؤولين بتوفير التطعيمات المضادة لفيروس كورونا لكافة الراغبين من النزلاء بأخذ التطعيم والذين تنطبق عليهم الشروط الصحية، وذلك في مواعيد وأوقات محددة بصرف النظر عن وضعهم القانوني.

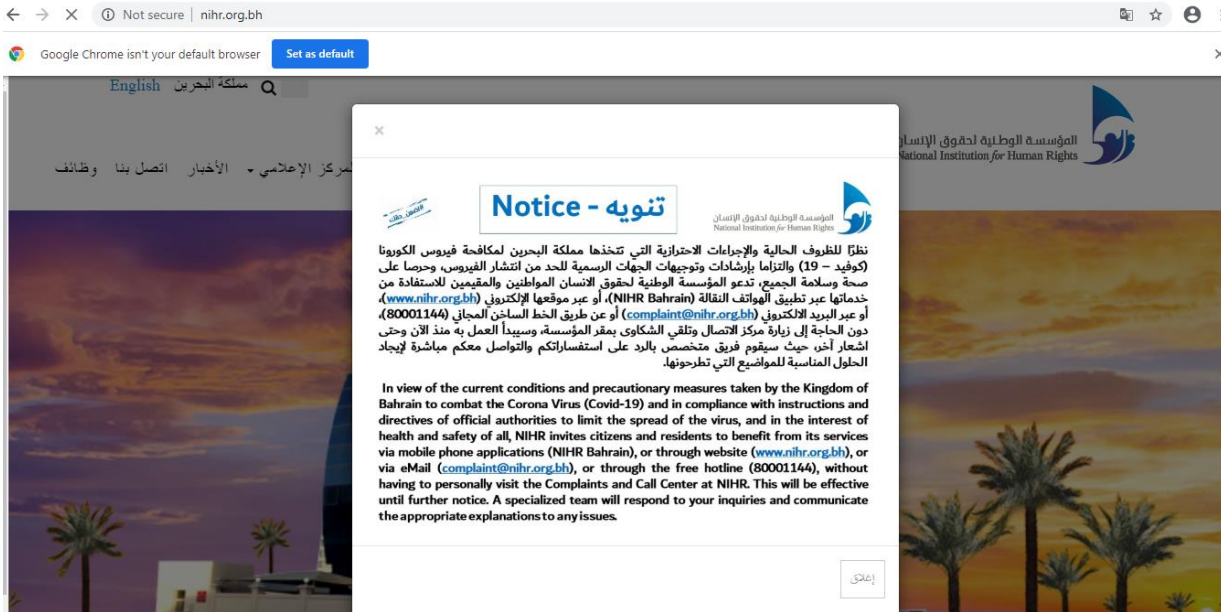
وأكدت خوري أن الادعاءات الباطلة عن عدم توفر الرعاية الصحية، لم تمنع إدارة المركز من اتخاذ هذه الإجراءات الهادفة إلى توفير الاستشاريين والاختصاصيين لتقديم العلاج للمرضى النزلاء وتأثيره الإيجابي على صحتهم الجسدية والنفسية، مؤكدة على أهمية الاستمرار في اتخاذ التدابير الإيجابية لضمان الحق في الصحة وتوفير العلاج الطبي، مع أهمية اشتماله على برامج متكاملة كتوفير وجبات الطعام المناسبة والمتضمنة للحمية الغذائية، والسماح للنزلاء بممارسة التمارين الرياضية ومنحهم فترات التعرض للشمس في ساحات المركز لتتوافق مع المعايير الدولية لمعاملة النزلاء.

ودعت رئيسة المؤسسة في ختام تصريحها جميع النزلاء والموقوفين للاستفادة من مختلف الخدمات الطبية التي تقدم لهم في مراكز الإصلاح والتأهيل وأماكن الاحتجاز والتوقيف، سواء عندما يحين موعد عرضهم على الأطباء الاستشاريين والاختصاصيين، أو عند رغبتهم في تلقي التطعيم المضاد لفيروس كورونا، وأن يتم إبلاغ المؤسسة فورًا بأي عائق يمنعهم من الحصول على تلك الخدمات الطبية المقررة لهم، وعدم الاستماع لخطابات التحريض والادعاءات غير الحقيقية، مؤكدة على أن جميع قنوات المؤسسة مفتوحة لتلقي الشكاوى وتقديم المساعدات القانونية سواء عبر الخط الساخن المجاني (80001144)، أو تطبيق الهواتف النقالة NIHR Bahrain ، أو الموقع الإلكتروني : www.nihr.org.bh (21 فبراير 2021).

<http://www.nihr.org.bh/News/21Feb2021.aspx>

(4) الشكاوى المستلمة والمساعدات القانونية المقدمة

- نشر تنويه عبر الموقع الإلكتروني للمؤسسة حول الطرق الإلكترونية لاستلام الشكاوى حرصاً على صحة وسلامة الجميع والمساهمة في الحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19):



- لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها العادي الثاني عشر عن بعد:

عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها الشهري المعتاد عن بعد، وذلك برئاسة الأنسة ماريّا خوري وعضوية الدكتور حميد أحمد حسين والسيدة روضة العرادي.

افتتحت اللجنة اجتماعها بتنميين توجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه في تطبيق نظام العمل من المنزل للأُم العاملة في الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، مراعاة للفترة الاستثنائية في ظل الوضع الراهن، فضلاً عن تقدير الجهود التي يبذلها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء في قيادة ومتابعة الجهود الوطنية لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد 19).

وأشادت اللجنة بما توليه مملكة البحرين من اهتمام كبير بالحق في الصحة، الذي انعكس واضحاً من خلال التعامل مع الأزمة الحالية وثمنت توفير المعلومات والإحصائيات للجميع وما اتخذته من إجراءات وخطوات احترازية ووقائية في سبيل نشر الوعي وتنقيف المجتمع بهذا المرض، واتخاذ كل ما من شأنه الحد من انتشاره حفاظاً على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين، فضلاً عما تقوم به الجهات المعنية في البلاد في سبيل إجلاء المواطنين بالخارج

وقدّرت اللجنة كثيراً الإجراءات اللوجستية والتدابير الإدارية المتخذة في عملية الإجراء بطريقة تحفظ الصحة للجميع.

ومن ثم ناقشت اللجنة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وتدارست ما اتخذ فيها من إجراءات، واستعرضت اللجنة عدداً من الشكاوى، والمساعدات القانونية المقدمة وحالات الرصد عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي خلال شهر مارس 2020، حيث تنوعت مضامينها بين الحق في الصحة والحق في السلامة الجسدية والمعنوية، حيث تمت مناقشة كل حالة على حدة واتخذت الإجراءات المناسبة حيالها، والجدير بالذكر أن المؤسسة خلال الأشهر من يناير وحتى مارس 2019، قد تعاملت مع عدد (23) شكوى، وقدمت عدد (84) مساعدة قانونية، ورصدت عدد (8) حالات عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن تلقيها (247) اتصالاً عبر الخط الساخن المجاني مقارنة بالفترة من يناير وحتى مارس 2020، فقد تلقت عدد (20) شكوى، وقدمت عدد (152) مساعدة قانونية، ورصدت عدد (40) حالة عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن تلقيها (422) اتصالاً عبر الخط الساخن.

ومن منطلق حرص اللجنة على تمتع الجميع من مواطنين ومقيمين بحقوقهم الأساسية التي كفلها لهم الدستور والقوانين ذات العلاقة، ولا سيما الموقوفين في مراكز الإصلاح والتأهيل، تتابع اللجنة بصفة مستمرة ومباشرة مع المعنيين بإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل وذلك لضمان استمرار اتخاذ الإجراءات الاحترازية لمنع إصابة النزلاء بفيروس كورونا وضمان استمرار تقديم الخدمات الصحية كما ثمنت اللجنة قرار إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل بإيقاف الزيارات إلى أجل غير مسمى حفاظاً على سلامة وصحة النزلاء.

كما وناقشت اللجنة الحالات التي تضمنها كشف العقوبات والتدابير البديلة، والتي تضمن حصراً لجميع الحالات التي تلقتها المؤسسة للفترة من 2017 وحتى مارس 2020 ذات العلاقة بتطبيق أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، وفي ذات السياق أوضحت رئيسة اللجنة أن المؤسسة من منطلق حرصها على المشاركة الفعالة في تطبيق أحكام هذا القانون والمساهمة في إعادة إدماج من تنطبق عليهم أحكام هذا القانون في المجتمع فقد خصصت عدداً من الوظائف التي تتماشى مع الهدف الذي شرع من أجله القانون.

وتستمر المؤسسة نظراً للظروف الحالية والإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس كورونا، والتزاماً بتوجيهات وإرشادات الجهات الرسمية للحد من انتشار الفيروس، وحرصاً على صحة وسلامة الجميع في تقديم خدماتها عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain)، أو عبر موقعها الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144) (31 مارس 2020).

<http://www.nihr.org.bh/Organisation/Committees/ComplaintsMeetings/31Mar2020.spx>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تدشن نظاماً لإدارة المكالمات وتلقي الشكاوى عن بعد:

انطلاقاً من حرصها للوصول إلى أقصى مستويات الحماية والتعزيز في الشأن الحقوقي، وضمن تطوير وتحديث آليات تواصلها، وتقديم خدماتها بشكل متكامل وإيجاد الحلول للتواصل مع المواطنين والمقيمين في ظل التحديات الراهنة، دشنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان نظاماً متكاملًا لإدارة المكالمات التليفونية (CMS) خاصًا بتلقي الشكاوى والاستفسارات عن بعد، وذلك ضمن الجهود الوطنية الاحترافية، والتدابير الوقائية المتخذة لاحتواء ومنع انتشار فيروس كورونا (COVID-19)، وضمن الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة في وقت سابق لتطبيق العمل عن بعد بنسبة 80% (16 أبريل 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/16Apr2020.aspx>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستمر في تلقي الشكاوى وتقديم المساعدة القانونية:

تستمر المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في عملها الحثيث لمتابعة أوضاع حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى وتقديم المساعدة القانونية ورصد أية ادعاءات لانتهاكات حقوق الإنسان قد ترد عبر وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وقد بلغت الشكاوى التي استلمتها المؤسسة خلال الشهور الستة الأولى من عام 2020 نحو 32 شكوى، تعاملت المؤسسة معها بالتعاون مع الجهات المعنية المتعلقة بالشئون الصحية أو الإسكان أو التعليم، وقدمت 348 مساعدة قانونية في مختلف الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ورصدت ما يقارب 85 حالة في وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، واتخذت بشأنها الإجراءات القانونية المناسبة.

وتتعامل المؤسسة بكل مصداقية وعلنية مع أي شكاوى تستلمها أو طلبات مساعدة ترددها من خلال تطبيقات الهاتف النقال (NIHR Bahrain) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144) وتقوم بصفة مستمرة بزيارات ميدانية معلنة وغير معلنة إلى مراكز الإصلاح والتأهيل للتأكد من ممارسة النزلاء، رجالاً ونساءً، للشعائر الدينية المختلفة ضمن الإجراءات التنظيمية والإدارية التي تحددها إدارة المراكز، وتشيد المؤسسة بالتعاون مع الجهات المعنية في توفير عدد كاف من الكتب الدينية للقراءة والاطلاع في موسم عاشوراء لهذا العام وتوفير متطلبات الشعائر وبما يتناسب مع الإجراءات التنظيمية في كل مركز.

وتشدد المؤسسة على أن الاهتمام بالحق في الصحة وتوفير الرعاية الصحية، من الحقوق الأساسية لكل نزير ونزيلة والتي تولي مملكة البحرين لها اهتماماً بالغاً. وقد تابعت المؤسسة عمل إدارات مراكز الإصلاح والتأهيل في هذا المجال، ولم يتم رصد أي انتهاك أو حرمان من العلاج، وأن الخطة العلاجية لكل نزير ترجع إلى البروتوكول العلاجي والطبي المتبع لكل حالة، وترحب المؤسسة باستلام أية شكاوى من النزلاء الذين يدعون عدم تلقيهم العلاج، حيث سيتم التعامل معها مباشرة.

وفي الآونة الأخيرة، رصدت المؤسسة بعض الادعاءات بأن إدارة مركز الإصلاح والتأهيل لا توفر أدوات النظافة للنزلاء، غير أنه تبين أن الأدوات متوفرة ويمكن شراء المستلزمات الإضافية من متجر المركز، وتود المؤسسة أن توضح أن بعض المستلزمات التي قد يطلبها النزلاء لا يمكن الموافقة عليها من منطلق العمل على حماية سلامتهم بالدرجة الأولى، كما

تلقت المؤسسة أيضا التماسا وطلبات لزيادة مدة الاتصال المرئي للنزلاء، والتي تم تفعيلها مؤخرا في إطار العمل على الحد من انتشار فيروس الكورونا (كوفيد-19)، وقد تم رفع تلك الطلبات خلال الزيارة الميدانية الأخيرة التي قامت بها المؤسسة إلى إدارة مركز الإصلاح والتأهيل بمنطقة جو، حيث أوضحت أنه ومنذ تفعيل الاتصال المرئي تم اجراء ما يقارب 10000 اتصال، وأن زيادة مدة الاتصال قد تؤثر سلبا على فرص الاتصال المتاحة لجميع النزلاء والذي يعتبر حقا للجميع، إضافة إلى رصد المؤسسة شكوى نزيل بأنه تم وضعه في العزل الصحي بعد عودته من المستشفى ومن ثم تم نقله إلى مبنى آخر، فيما أفادت إدارة المركز بتخصيص مبنى كامل يحتوي على طابقين للنزلاء الذين يتم فحصهم من فيروس كورونا، ويتم عزلهم احترازا بعد خروجهم من العيادات الخارجية تجنباً للمخالطة، كما تحرص إدارة المركز على تسيير البرنامج اليومي للنزلاء ، بشكل منفصل وتراعي الفصل بين النزلاء وفق معايير معينة.

كما قدمت المؤسسة لإدارة مركز اصلاح وتأهيل النزلاء بمنطقة جو، ما يقارب 300 مادة ثقافية للقراءة، وذلك لإدراجها ضمن مكتبة المركز، والتي عليها دور مهم في تعليم وتثقيف النزلاء من خلال توفير الكتب في مختلف المجالات والتخصصات، كما تقوم إدارة المركز بتشجيع النزلاء على المطالعة والقراءة، حيث تعتبر المكتبة مركزاً للحياة الفكرية والثقافية للنزلاء من خلال توفير ما هو ملائم من مصادر المعلومات المختلفة، من أجل تنمية ثقافتهم والمساهمة في تطويرهم علمياً ومهنياً، واستغلال أوقات الفراغ في الأنشطة والمجالات النافعة.

كما أن المؤسسة تستلم وتتعامل مع طلبات العقوبات البديلة سواء من النزلاء أم من ذويهم، حيث تساهم بصورة فعالة في إيصال تلك الطلبات للجهات المعنية، إيماناً منها بأهمية القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، والذي يعد تجربة رائدة في المنطقة تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان (13 سبتمبر 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/13Sep2020.aspx>

- لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها السادس عشر عن بُعد:

عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها الشهري السادس عشر عن بعد، برئاسة الأنسة ماريّا خوري وعضوية الدكتور حميد أحمد حسين والسيدة روضة العرادي، والسيد عمار أحمد البناي.

وخلال الاجتماع، أكدت اللجنة على أهمية مبادرة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان للسنة الثانية على التوالي حول رصد التجاوزات المتعلقة بمخالفة قرار حظر العمل وقت الظهيرة للعمال الذين تقتضي طبيعة عملهم التواجد تحت أشعة الشمس وفي الأماكن المكشوفة في الفترة من 12 ظهراً وحتى 4 عصرًا خلال شهري يوليو وأغسطس، حيث تهدف هذه المبادرة إلى العمل مع الجميع لتعزيز ثقافة الحفاظ على صحة وسلامة العمال في أماكن العمل المكشوفة، مثمنة اللجنة في ذات الوقت ما تضمنته مبادرة المؤسسة من دعوة لأصحاب الأعمال في الحد من الاختلاط في مواقع العمل وتقليل عدد العمال وبالأخص في غرف الاستراحة والانتظار والمركبات الخاصة بنقل العمال، فضلا عن أهمية التواصل مع المعنيين

في الدولة للنظر في إمكانية إعادة دراسة الفئات التي يشملها قرار الحظر، على سبيل المثال لا الحصر عمال توصيل الطلبات الخارجية على الدرجات النارية.

كما ناقشت اللجنة ما يمكن أن تقوم به المؤسسة في سبيل تفعيل دورها الرقابي والتحقق من مدى تمتع فئة العمالة الوافدة بحقوق الإنسان المختلفة، حيث انتهت إلى التنسيق لعقد اجتماع افتراضي مع الجهات المختصة بهدف الوقوف على المعوقات وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلة سكن العمال وما يتضمنه ملف تلك الفئة من إشكاليات أخرى.

ومن ثم استعرضت اللجنة كشوفاتها المتعلقة بالشكاوى، حيث تعاملت من يناير إلى يونيو 2019 مع عدد (43) شكوى، وقدمت عدد (154) مساعدة قانونية، ورصدت عدد (22) حالة عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن تلقيها (401) اتصالاً عبر الخط الساخن المجاني في عام 2019، في حين تعاملت في الفترة من يناير وحتى يونيو 2020، مع عدد (32) شكوى، وقدمت عدد (304) مساعدة قانونية، ورصدت عدد (77) حالة عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن تلقيها (854) اتصالاً عبر الخط الساخن. مما يشكل ارتفاعاً أكثر من 100% في تلقي المساعدات والاتصالات والرصد.

وعلى ضوء رصد المؤسسة لعدد من الانتهاكات المتعلقة بعمليات توظيف وهمية تستهدف العمالة الوافدة، ولا سيما في الأشهر الأخيرة في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة، فقد أكدت اللجنة على أهمية توعية تلك الفئة بحقوقها، والاستعانة بموجات الإذاعة المسموعة في نشر الرسائل التوعوية بعدة لغات لتحذير تلك الفئة من الوقوع في تلك العمليات، فضلاً عن تثقيفهم بحقوقهم وبإمكانية اللجوء إلى المؤسسة في إيجاد الحلول المناسبة وتقديم المساعدة القانونية اللازمة، كما أكدت اللجنة على ضرورة قيام أعضاء المؤسسة بالعمل على رصد التجاوزات ذات العلاقة، وإبلاغ مركز الاتصال وتلقي الشكاوى بالمؤسسة.

وتؤكد اللجنة أنه التزاماً من المؤسسة بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، وللتعليمات والإرشادات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية للحد من انتشار الفيروس وللمحافظة على صحة الجميع التي تعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، فإنه يمكن التواصل مع المؤسسة عبر تطبيق الهاتف النقالة (NIHR Bahrain)، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144) (27 يوليو 2020).

<https://www.instagram.com/p/CDI99Pds9H8/?igshid=12a5ntqyh994n>

- لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها السابع عشر عن بُعد:

ترأست الأنسة ماريّا خوري اجتماع لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة السابع عشر والذي عقد عن بعد بحضور الدكتور حميد أحمد حسين والسيدة روضة العرادي، والسيد عمار أحمد البناي، حيث أكدت اللجنة على أهمية تمتع جميع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بحقوقهم الأساسية، لا سيما الحق في ممارسة الشعائر الدينية، وانطلاقاً من الصلاحيات الواسعة للمؤسسة وفقاً لقانون إنشائها، فقد اطلعت خوري أعضاء اللجنة على استراتيجية المؤسسة المستمرة بتفعيل دورها الرقابي والحقوق، والعمل على تكثيف زياراتها إلى مراكز الإصلاح والتأهيل للتأكد من تمتع نزلاء المراكز بحقوقهم في ممارسة الشعائر الدينية، لا سيما خلال

موسم عاشوراء، وفقا للقوانين واللوائح والانظمة وتوجيهات الجهات المعنية بشأن الالتزام بالتدابير الاحترازية في ظل الظروف الصحية الراهنة. وثمنت اللجنة التعاون الملموس من قبل القائمين على مراكز الاصلاح والتأهيل في توفير بيئة صحية امنة لممارسة الشعائر الدينية المختلفة الذي يعكس مفاهيم التسامح والتعايش في مملكة البحرين عبر العقود.

وخلال الاجتماع، تم استعراض ما تم بشأن مجمل قرارات وتوصيات اللجنة السابقة، ومنها المتعلقة بمبادرة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في توعية العمالة الوافدة في البلاد بحقوقهم الأساسية، وتثقيفهم بدور المؤسسة في تعزيز تلك الحقوق، وبإمكانية اللجوء إلى المؤسسة إن اقتضت الضرورة، وذلك عبر قيام المؤسسة بنشر عدد من الرسائل التوعوية في منصات وسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل الاعلام المختلفة.

كما اطلعت اللجنة على الاجراء المتخذ بشأن التواصل مع المعنيين في الجهات ذات العلاقة للنظر في إمكانية إعادة دراسة الفئات التي يشملها قرار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية رقم (3) لسنة 2013 بشأن حظر العمل وقت الظهيرة في الأماكن المكشوفة خلال ساعات الحظر المقررة.

وناقشت اللجنة الشكاوى والمساعدات القانونية المقدمة، والتي وردت اليها خلال الفترة من 24 يوليو وحتى 24 أغسطس 2020، حيث رصدت المؤسسة عدد (13) حالة عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وتلقت (159) اتصالا عبر الخط الساخن المجاني للمؤسسة خلال الفترة المذكورة.

وتطرقت اللجنة إلى فعالية الطاولة المستديرة التي تعترزم المؤسسة عقدها خلال سبتمبر القادم بالتنسيق مع لجنة الحريات العامة، والتي تهدف إلى جمع كافة أطراف العلاقة والمصلحة، لبحث ومناقشة ملف العمالة الوافدة في مملكة البحرين، واحاطت خوري أعضاء اللجنة علما بان لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق ستبدأ قريبا بعمل زيارات ميدانية الى سكن العمالة الوافدة التابعين لعدد من الشركات للتأكد من توفير السكن الملائم والمتوافق مع معايير واشترطات السلامة.

كما ناقشت اللجنة مدى تعاون بعض الجهات في التعامل والتنسيق معها لإيجاد الحلول المناسبة، مؤكدة على ضرورة استمرار التواصل مع وزارة الإسكان لمزيد من التعاون والتفاعل في إيجاد الحلول المناسبة لعدد من الشكاوى والمساعدات المتعلقة بالحق في مستوى معيشي لائق.

هذا، وتؤكد اللجنة أنه التزاما من المؤسسة بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، والتعليمات والإرشادات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية للحد من انتشار الفيروس، وللمحافظة على صحة الجميع التي تعتبر حقا أساسيا من حقوق الإنسان، فإنه يمكن التواصل مع المؤسسة عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR BAHRAIN)، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144) (1 سبتمبر 2020).

<https://www.instagram.com/p/CEI1RNQMo-D/?igshid=1h94f1oa5vyqy>

- لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها الثامن عشر عن بُعد:

ترأست الأنسة ماريّا خوري اجتماع لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة الثامن عشر، الذي عقد عن بعد، وذلك بحضور الدكتور حميد أحمد حسين والسيدة روضة العرادي، حيث افتتحت اللجنة اجتماعها بتقديم خالص العزاء وصادق المواساة إلى الزملاء رئيس وأعضاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان في دولة الكويت الشقيقة، وعموم الشعب الكويتي الشقيق لوفاة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، سائلين المولى عز وجل أن يتغمّد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

ومن ثم استعرضت اللجنة كشوفاتها المتعلقة بالشكاوى التي تلقتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والمساعدات القانونية المقدمة والحالات التي تم رصدها عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في الفترة من 24 أغسطس وحتى 24 سبتمبر من العام الجاري، حيث تعاملت مع عدد (8) شكاوى، وقدمت عدد (63) مساعدات قانونية، ورصدت عدد (4) حالات عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن تلقيها (208) اتصالاً عبر الخط الساخن المجاني للمؤسسة خلال الفترة المذكورة، وناقشت ما تم اتخاذه من إجراءات بشأنها.

وتابعت اللجنة الإجراءات المتخذة لتحفيز التعاون بين المؤسسة والمعنيين في وزارة الإسكان في بحث ودراسة الحالات العالقة لدى المؤسسة والمتعلقة بالحقوق في مستوى معيشي لائق، حيث سيتم خلال الأيام القادمة التنسيق للتباحث مع المعنيين في الوزارة حول تلك الحالات لإيجاد الحلول المناسبة والنهائية تمهيداً لإبلاغ أصحابها بما يتم.

كما تدارست اللجنة عدد من الحالات الجديدة الواردة للمؤسسة والمتعلقة بتطبيق أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، وتقرر اعتماد جميع الحالات التي ترد للمؤسسة بشأن استبدال ما تبقى من مدة العقوبة المحكوم بها، المستوفية للشروط الشكلية المنصوص عليها في المادة رقم (13) من القانون المذكور أعلاه بشأن تطبيق العقوبات البديلة، والمتعلقة بقضاء نصف مدة العقوبة ودفع مبلغ الغرامات المادية إن وجدت مالم يكن الوفاء بها مستحيلاً، مع ترك النظر في الشروط الموضوعية المتعلقة بحسن السيرة والسلوك وألا يكون في الإفراج عن النزير خطر على الأمن العام إلى تقدير الجهة المختصة.

وفي سياق متصل، ثمنت اللجنة التعاون الإيجابي الذي يبديه المعنيون بوزارة الداخلية في دراسة وإنهاء أية ادعاءات ترد للمؤسسة تتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان، خاصة الحالات ذات الطابع الإنساني.

واطلعت اللجنة في ختام اجتماعها على ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما تم اتخاذه فيها من إجراءات.

وتدعو اللجنة إلى التواصل مع المؤسسة عبر تطبيق الهواتف النقال (NIHR Bahrain)، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144)، وذلك التزاماً من المؤسسة بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، وللتعليمات والإرشادات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية للحد من انتشار الفيروس وللحفاظ على صحة الجميع التي تعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان (4 أكتوبر 2020).

<https://www.instagram.com/p/CF7JO2rMWle/?igshid=9cpt3ohskq4m>

- لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها التاسع عشر عن بُعد:

برئاسة الأنسة ماريّا خوري، وعضوية كل من الدكتور حميد حسين، والسيد عمار البناي، والسيدة روضة العرادي، عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها التاسع عشر عن بُعد، حيث افتتحت اللجنة اجتماعها بتأمين التعاون الإيجابي والجاد الذي أبداه المعنيون في وزارة الداخلية مع #المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في سبيل الكشف عن صحة الادعاءات المرصودة بشأن جودة الأطعمة المقدمة للنزلاء في مركز الإصلاح والتأهيل، بالإضافة الى عدم تنوعها ومقدارها غير المناسب. وأكدت اللجنة استمرارها في التواصل مع المعنيين في وزارة الداخلية لتحقيق النتائج المرضية لجميع الأطراف فيما يتعلق بجودة الاطعمة المقدمة، وذلك انطلاقاً من نهج المؤسسة الثابت في العمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ووفقاً للثقة الملكية السامية.

من جانب آخر، أكدت اللجنة حرصها الشديد في استمرار متابعتها لما تم بشأن خطابات المرسلات إلى المعنيين في وزارة الإسكان بهدف تفعيل التعاون المشترك بين الجهتين، والعمل على بحث ودراسة الحالات العالقة لدى المؤسسة والمتعلقة بالحقوق في مستوى معيشي لائق، وإيجاد الحلول المناسبة والنهائية تمهيداً لإبلاغ أصحابها بما يتم.

واستعرضت اللجنة خلال الاجتماع كشوفاتها المتعلقة بالشكاوى التي تلقتها المؤسسة، والمساعدات القانونية المقدمة والحالات التي تم رصدها من خلال وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في الفترة من 27 سبتمبر وحتى 22 أكتوبر من العام الجاري، حيث تعاملت مع عدد (3) شكاوى، وقدمت عدد (40) مساعدات قانونية، ورصدت عدد (4) حالات عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن تلقيها (127) اتصالاً عبر الخط الساخن المجاني للمؤسسة خلال الفترة المذكورة، وناقشت ما تم اتخاذه من إجراءات بشأنها.

وناقشت اللجنة عدد من الحالات الجديدة الواردة للمؤسسة ذات العلاقة بتطبيق أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، حيث تم تدارس مدى استيفاء تلك الحالات للشروط الشكلية المنصوص عليها في المادة رقم (13) من القانون سالف الذكر، والمتعلقة بقضاء نصف مدة العقوبة ودفع مبلغ الغرامات المادية - إن وجدت - مالم يكن الوفاء بها مستحيلاً، حيث تقرر إعداد قوائم ربع سنوية تتضمن الحالات الجديدة المتقدمة للمؤسسة بشأن استبدال ما تبقى من مدة العقوبة المحكوم بها، وترك النظر في الشروط الموضوعية المتعلقة بحسن السيرة والسلوك وألا يكون في الإفراج عن النزير خطر على الأمن العام إلى تقدير الجهة المختصة، إذ تعترم المؤسسة التواصل مع الجهات المعنية بهدف التنسيق معها بشأن تلك الطلبات كل ثلاثة أشهر.

من جانب آخر، وعلى ضوء تقدم أحد المواطنين بشكاوى ضد إدارة أحد النوادي الصحية إثر قيامهم بنشر إعلانات ترويجية عبر منصات التواصل الاجتماعي تحتوي على عبارات قائمة على التمييز باللون والجنس وغيرها، تؤكد اللجنة أن هذا النوع من الإعلانات التي قام أصحاب النادي بنشرها - من باب الترويج الإعلاني - تدخل ضمن نطاق انتهاكات حقوق الإنسان التي كفلها الدستور والقوانين ذات العلاقة، وجرموا مرتكبيها.

ناقشت اللجنة ادعاء أحد أولياء أمور الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة بشأن صدور قرار عن إدارة التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم يهدف إلى وقف قبول الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الخاصة، حيث تمت مخاطبة المعنيين في وزارة التربية والتعليم للوقوف على تلك الادعاءات والتأكد من صحتها، وفي انتظار الحصول على رد الجهة.

كما ناقشت اللجنة ادعاء أحد أولياء أمور الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة بشأن صدور قرار عن إدارة التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم يهدف إلى وقف قبول الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الخاصة، حيث تمت مخاطبة المعنيين في وزارة التربية والتعليم للوقوف على تلك الادعاءات والتأكد من صحتها، وفي انتظار الحصول على رد الجهة.

واختتمت اللجنة أعمالها بمناقشة إمكانية التنسيق لقيام عدد من ممثلي البعثات الدبلوماسية لدول الاتحاد الأوروبي المعتمدون لدى مملكة البحرين بزيارات إلى مراكز الإصلاح والتأهيل بهدف الاطلاع على أوضاع حقوق الإنسان فيها، والتأكد من تمتع جميع النزلاء بحقوقهم المختلفة والمكفولة لهم بموجب الدستور والقوانين الوطنية والصكوك الدولية والإقليمية ذات العلاقة.

وتؤكد اللجنة أنه التزاماً من المؤسسة بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، وللتعليمات والإرشادات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية للحد من انتشار الفيروس وللحفاظ على صحة الجميع التي تعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، فإنه يمكن التواصل مع المؤسسة عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR BAHRAIN)، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144) (2 نوفمبر 2020).

<https://www.instagram.com/p/CHFhNPaLavd/?igshid=1okp3vl7imkwt>

- لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها الافتراضي العشرين عن بُعد:

عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها العشرين عن بعد برئاسة الأنسة ماريّا خوري وعضوية كل من الدكتور حميد أحمد حسين والسيد عمار البناي والسيدة روضة العرادي.

افتتحت اللجنة اجتماعها بتنمين القرار الصادر عن معالي وزير الداخلية بشأن تشكيل لجنة التحقيق في إصابة عدد من المودعات بمركز إيواء وإبعاد المحتجزات الأجنبية بفيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19). ووفقاً للصلاحيات الممنوحة للمؤسسة بموجب قانون إنشائها، تم الاتفاق على القيام بزيارة ميدانية إلى المركز للاطلاع عن كثب على الإجراءات المتخذة في سبيل مواجهة جائحة كورونا، ومدى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان في التعامل مع المحتجزات.

وبناء على ما رصدته اللجنة وما تلقتته من طلبات مساعدة - في وقت سابق - متعلقة بجودة الطعام في سجن جو، تم التنسيق مع المسؤولين في وزارة الداخلية الذين أبدوا التعاون الفوري، حيث تم العمل على تحسين جودة الأطعمة المقدمة للنزلاء في مركز الإصلاح والتأهيل، فضلاً عن تنويعها وزيادة كمياتها، الأمر الذي تم التأكد منه خلال الزيارة الأخيرة التي قامت بها المؤسسة إلى المركز خلال وقت صرف الوجبات الرئيسية.

وتطرقت اللجنة إلى التجاوب السريع الذي أبداه المعنيون في هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية لإنهاء إحدى حالات الشكاوى التي وردت للمؤسسة، والتي حملت في طياتها طابعاً إنسانياً، معربة عن تقديرها الكبير لهذا التجاوب والتعاون البناء.

من جانب آخر، استعرضت اللجنة كشوفاتها المتعلقة بالشكاوى التي تلقتها المؤسسة، والمساعدات القانونية المقدمة والحالات التي تم رصدها عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في

الفترة من 25 أكتوبر وحتى 19 نوفمبر من هذا العام، حيث تعاملت مع عدد (6) شكاوى، وقدمت عدد (64) مساعدات قانونية، ورصدت عدد (10) حالات عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن تلقيها (140) اتصالا عبر الخط الساخن المجاني خلال الفترة المذكورة، وناقشت ما تم اتخاذه من إجراءات بشأنها. كما ناقشت اللجنة الحالات الجديدة الواردة للمؤسسة والمتعلقة بتطبيق أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، تمهيدا لمخاطبة الجهات المعنية بخصوص تلك الحالات.

وتدارست اللجنة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، لا سيما تلك المتعلقة بمخاطبة معالي وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف لإفادته برغبة المؤسسة في تخصيص عدد من الوظائف للنزلاء الذين سيتم تطبيق أحكام القانون رقم (18) لعام 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، وبما يتماشى مع الهدف الذي شرع من أجله القانون.

واختتمت اللجنة أعمالها بمناقشة عددًا من تقارير حضورها لجلسات المحاكم على اختلاف درجاتها وأنواعها للوقوف على مجريات المحاكمة، والتأكد من توفير الضمانات القانونية.

وتفيد اللجنة بأن المؤسسة تتلقى الشكاوى عبر تطبيق الهواتف النقالة ((NIHR Bahrain، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144)(30 نوفمبر 2020).

<http://www.nihr.org.bh/Organisation/Committees/ComplaintsMeetings/30Nov2020.aspx>

- لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها الحادي والعشرين عن بُعد:

برئاسة الأستاذة ماريّا خوري وعضوية الدكتور حميد أحمد حسين والسيد عمار البناي والسيدة روضة العرادي عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها الحادي والعشرين عن بُعد.

افتتحت اللجنة اجتماعها بتهنئة القيادة الرشيدة وشعب البحرين بمناسبة حلول العام الميلادي الجديد متمنية للجميع دوام الصحة والعافية، كما وأشادت بالإجراءات الصحية التي اتخذتها #مملكة# البحرين عبر كافة الجهات ذات العلاقة منذ بدء أزمة جائحة كورونا والتي لازالت مستمرة في اتخاذها لمكافحة تفشي فيروس كورونا المستجد والحد من انتشاره، حيث كان آخرها إطلاق الحملة الوطنية للتطعيم ضد الفيروس. وفي ذات السياق، ثمنت اللجنة توفير اللقاح وبصورة مجانية للمواطنين والمقيمين على حد سواء، مؤكدة أن ذلك يعكس مدى حرص واهتمام قيادة مملكة البحرين لضمان تمتع الجميع بالحق في الصحة دون تمييز. كما ثمنت في الوقت ذاته الإجراءات المتخذة لتوفير التطعيم الاختياري للنزلاء والنزيلات مما يشكل ميزة في توفير الرعاية الصحية للجميع دون استثناء.

ومن ثم ناقشت اللجنة مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، ولاسيما تلك المتعلقة بمتابعة تطور الحالة الصحية للنزيلات المودعات بمركز إيواء وإبعاد المحتجزات الأجنبات، وذلك على إثر إصابة عدد منهن في وقت سابق بفيروس كورونا، حيث تمت المتابعة مع النزيلات للتأكد من حصولهن على الرعاية الطبية اللازمة وفقا للبرتوكول الصحي المتبع وذلك عبر الزيارة التي قام بها أعضاء مجلس مفوضي المؤسسة خلال شهر ديسمبر.

واستعرضت اللجنة إحصائية تتضمن مقارنة لعدد الشكاوى المستلمة والمساعدات القانونية المقدمة وحالات الرصد عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بين العامين 2019 و 2020، حيث تبين ارتفاع في عدد المساعدات القانونية التي تم استلامها في 2020 بمقدار 73%، بينما انخفضت الشكاوى للفترة من يناير 2020 الى نهاية العام بمقدار 30% مقارنة بنفس الفترة لعام 2019، ورصدت عدد (63) حالة، فضلا عن تلقيها (1001) اتصالا عبر الخط الساخن المجاني، بالإضافة إلى تلقيها عدد (67) حالة عبر البريد الإلكتروني وتطبيقات الهواتف الذكية في عام 2019، ورصدت عدد (118) حالة عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي مما يمثل ارتفاعا بمقدار 87% عن عام 2019، فضلا عن تلقيها (1729) اتصالا عبر الخط الساخن، وتلقيها عدد (139) حالة عبر البريد الإلكتروني وتطبيقات الهواتف الذكية، مما يشكل ارتفاعا يفوق الـ 100% في الاستخدام الإلكتروني للخدمات المقدمة و يعكس دعم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في التعامل مع المستجندات والتسهيلات المقدمة عبر التطبيقات الإلكترونية فضلا عن جدتها في التعامل مع الحالات الواردة لها على اختلافها والعمل على تسويتها عبر التواصل مع الجهات ذات العلاقة بكل شفافية ومهنية لضمان تمتع الجميع بحقوقهم الأساسية المكفولة لهم بموجب الدستور والقوانين الوطنية والإقليمية والدولية ذات العلاقة.

وبصورة دورية ناقشت اللجنة الحالات الجديدة الواردة للمؤسسة والمتعلقة بتطبيق أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، تمهيدا لمخاطبة الجهات المعنية بخصوص تلك الحالات.

وتؤكد اللجنة أنه التزاما من المؤسسة بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، وللتعليمات والإرشادات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية للحد من انتشار الفيروس وللمحافظة على صحة الجميع التي تعتبر حقا أساسيا من حقوق الإنسان، فإنه يمكن التواصل معها عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain)، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144). (3 يناير 2021).

https://www.instagram.com/p/CJk9-Fprg_p/?igshid=1es9rspjg6fm9

- لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها الثاني والعشرين عن بعد:

عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها الثاني والعشرين عن بعد برئاسة الأنسة ماري خوري وعضوية الدكتور حميد أحمد حسين والسيدة روضة العرادي، حيث افتتحت اجتماعها عبر استعراض كشوفاتها المتعلقة بالشكاوى التي تلقتها المؤسسة، والمساعدات القانونية المقدمة والحالات التي تم رصدها من خلال وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في الفترة من 27 ديسمبر 2020 وحتى 21 يناير 2021، حيث تعاملت مع عدد (8) شكاوى، وقدمت عدد (41) مساعدات قانونية، ورصدت عدد (9) حالات عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن تلقيها (117) اتصالا عبر الخط الساخن المجاني للمؤسسة خلال الفترة المذكورة، وناقشت ما تم اتخاذه من إجراءات بشأنها.

ومن ثم ناقشت اللجنة مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، وفي ذات السياق استعرضت اللجنة رد الجهة المختصة حول الطلبات الواردة للمؤسسة والمتعلقة بتطبيق

أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، والتي تمت مخاطبة تلك الجهة بخصوصها، حيث أكدت اللجنة استمرارها في إعداد قوائم ربع سنوية تتضمن الحالات الجديدة المتقدمة للمؤسسة بشأن استبدال ما تبقى من مدة العقوبة المحكوم بها، بهدف التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بشأن تلك الطلبات كل ثلاثة أشهر، مع مراعاة استيفاء تلك الحالات للشروط الشكلية المنصوص عليها في المادة رقم (13) من القانون المذكور أعلاه بشأن تطبيق العقوبات البديلة، والمتعلقة بقضاء نصف مدة العقوبة ودفع مبلغ الغرامات المادية إن وجدت ما لم يكن الوفاء بها مستحيلا، مع ترك النظر للشروط الموضوعية المتعلقة بحسن السيرة والسلوك وألا يكون في الافراج عن النزير خطر على الأمن العام إلى تقدير الجهة المختصة.

وإعمالا لدور المؤسسة في حضور جلسات المحاكم للتأكد من توافر الضمانات اللازمة للمحاكمة العادلة، فقد تم التوجيه بضرورة إعداد كشف يتضمن مواعيد جلسات المحاكم على اختلاف درجاتها وأنواعها حتى يتسنى للمؤسسة حضور المحاكمة وللوقوف على مجرياتها، والتأكد من توافر الضمانات القانونية اللازمة خلال المحاكمة.

كما وبحث اللجنة آلية توفير المزيد من فرص التدريب لصقل مهارات طاقم عمل مركز الاتصال وتلقي الشكاوى بالمؤسسة كونهم موظفي الصف الأول في التعامل مع الشكاوى الواردة للمؤسسة وتقديم المساعدات القانونية لمن يحتاجها، فضلا عن رصد كل ما له علاقة بانتهاكات حقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي.

وتؤكد اللجنة أنه التزاما من المؤسسة بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، وللتعليمات والإرشادات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية للحد من انتشار الفيروس وللحفاظ على صحة الجميع التي تعتبر حقا أساسيا من حقوق الإنسان، فإنه يمكن التواصل مع المؤسسة عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain)، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144). (28 يناير 2021)

<http://www.nihr.org.bh/Organisation/Committees/ComplaintsMeetings/28Jan2021.aspx>

(5) اللقاءات والاجتماعات عن بعد مع الجهات المحلية والخارجية

وفي مجال الشراكة مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة، قامت المؤسسة بعقد عدد من اللقاءات التشاورية والاجتماعات عن بعد مع عدد من الوزراء والعاملين في السلك الدبلوماسي والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، حيث بحثت هذا اللقاءات سبل تعزيز التعاون المشترك وخاصة فيما يتعلق بفيروس كورونا (كوفيد 19)، والاجتماعات هي كالتالي:

- اجتماع عن بعد بين "وزيرة الصحة" و "رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان":

عقد صباح يوم الجمعة 27 مارس اجتماع عن بعد بين سعادة وزيرة الصحة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح، ورئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الأنسة ماريما خوري، تم خلاله مناقشة الإجراءات المتبعة من قبل الوزارة في الالتزام بتطبيق معايير حقوق الإنسان في

مواجهة فيروس كورونا في أماكن العزل والحجر والفحص. وقدمت سعادة الوزيرة شرحاً كاملاً عن أماكن العزل والحجر الصحي، والطاقة الاستيعابية والإجراءات الاحترازية بهذا الشأن. وكشفت الوزيرة أن الطاقة الاستيعابية والأعداد الفعلية تدل على عدم وجود أي اكتظاظ في الأماكن المحددة للعزل أو الحجر.

وأشارت رئيسة المؤسسة إلى تقدير المؤسسة التام للشفافية والوضوح الذي يتم التعامل به من خلال الكشف والإعلان المستمر عن أعداد الإصابات والمتعافين. وكما أكدت خوري أن الإجراءات الاحترازية والوقائية في هذه الأماكن لا بد أن يتم فيها مراعاة حقوق الإنسان المختلفة وأهمها الحق في الصحة والحق في الحرية الشخصية.

ورحبت سعادة الوزيرة بخطة المؤسسة للقيام بزيارات ميدانية إلى مراكز العزل والحجر الصحي تفعيلًا لدورها الرقابي الوارد في البند (ز) من المادة رقم (12) في قانون إنشائها رقم (26) لسنة 2014، ومقابلة الطواقم الطبية وبعض المعزولين والمحجورين بهدف الحصول على رأيهم في الإجراءات المتخذة والإطلاع عن قرب على الرعاية الصحية المقدمة لهم، والخدمات المساندة بما يتناسب مع الإجراءات الوقائية المتعارف عليها من قبل منظمة الصحة العالمية.

وتثمن المؤسسة الجهود الإنسانية الوطنية الحثيثة التي يقودها صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء لمواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، والنجاحات التي حققت من خلال عمل الفريق الوطني لمكافحة هذا الفيروس، وتدعو جميع المواطنين والمقيمين الالتزام بالإجراءات الرسمية المتخذة والتوجيهات الصحية والوقائية الصادرة من اللجنة الوطنية والجهات المساندة لها.

كما تثمن المؤسسة الخطط البديلة والطائفة التي تقوم بها الحكومة والهادفة لضمان توفير الغذاء والرعاية الصحية لجميع المواطنين والمقيمين، مما يعكس اهتمام الدولة بالحق في الصحة والحق في الغذاء والماء، وتطبيق المراقبة الصحية وحماية الصحة العامة للجميع من دون أي انتهاك للحريات الشخصية.

ومن المتوقع أن تبدأ خلال الأسبوع القادم الزيارات الميدانية من قبل المؤسسة وذلك إلى عدة مواقع مثل مركز الحد، ومقر الفحص في مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات والذي تم تحويله إلى مركز متكامل لفحص القادمين إلى المملكة من خارج البحرين والمخالطين والمشتبه بإصابتهم بالفيروس والمستشفى الميداني في سترة، ومركز كبار السن في المحرق، والذي تم تكريسه لفحص القادمين من خارج مملكة البحرين، وتؤكد المؤسسة أن الهدف من الزيارات الميدانية هو لمتابعة تطبيق المعايير المرتبطة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في إجراءات الفحص والعزل والحجر الصحي في مثل هذه الظروف الاستثنائية (28 مارس 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/28Mar2020.aspx>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والسفارة البريطانية يعقدان اجتماعاً عن بعد:

عقدت الأنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعاً عبر الاتصال الإلكتروني المرئي مع السيدة شيريل إيديس رئيسة قسم الشؤون السياسية والإعلام والعلاقات

والعامة والسيد كريس ثومبسون رئيس قسم البرامج بالسفارة البريطانية بمملكة البحرين، وذلك في إطار التعاون الدائم بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالسفارة البريطانية في المملكة.

وقدمت خوري نبذة عما قامت به المؤسسة من جهود خلال هذه الفترة لتوعية المواطنين والمقيمين عبر البيانات والتغريدات التي أصدرتها، وكذلك الزيارات التي قامت بها المؤسسة إلى عدد من مراكز العزل والحجر الصحي للاطلاع على الإجراءات التي قامت بها تلك الجهات لتقديم الخدمات الطبية للمصابين والمخالطين.

ونوهت رئيسة المؤسسة في ذات الوقت بالإجراءات الاحترازية التي اتخذتها إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل لتحفظ حق الجميع في الصحة والتي راعت من خلالها حقوق الانسان حسب المعايير الدولية في ظل جائحة فيروس كورونا.

كما بحث الجانبان إمكانية استئناف بعض البرامج التدريبية عن بعد، وذلك تنفيذًا لاختصاصات المؤسسة الوطنية في مجال تلقي الشكاوى وآلية التعامل معها (21 مايو 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/21May2020.aspx>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ يعقدان اجتماعًا عن بعد:

عقدت الأنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعًا عبر الاتصال الإلكتروني المرئي مع السيد كيرين فيتزباترك المدير التنفيذي لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ، والبروفيسور كريس سيدوتي الخبير الاستشاري في المنتدى والسيدة بيب دارغن مستشارة تقييم القدرات في المنتدى، بحضور المستشار ياسر شاهين الأمين العام، وذلك في إطار التعاون بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية (APF).

وأشادت خوري بالجهود الاستثنائية التي يقوم بها منتدى آسيا والمحيط الهادئ لدعم المؤسسات الوطنية في ظل جائحة فيروس كورونا (COVID-19) والتي تتطلب تعاونًا وتكاتفًا دوليًا لمكافحة هذا الوباء.

وتطرقت إلى ما قامت به المؤسسة من جهود خلال هذه الفترة لتوعية المواطنين والمقيمين عبر البيانات والتغريدات التي أصدرتها والزيارات التي قامت بها إلى عدد من مراكز العزل والحجر الصحي؛ للاطلاع على الإجراءات التي قامت بها الجهات المعنية لتقديم الخدمات الطبية للمصابين والمخالطين، فضلا عن توزيع استبيانات لمعرفة رأي الأشخاص المحجورين والمعزولين صحيًا، وأيضًا للكادر الطبي والخدمي المتواجد هناك، مشيرة إلى أنه سيتم اصدار تقرير قريبًا حول نتائج هذا الاستبيان.

كما قدمت رئيسة المؤسسة موجزًا عما قامت الدولة من إجراءات وجهود كبيرة لمكافحة هذا الوباء، والتي راعت من خلالها حقوق الإنسان، وعلى رأسها العفو الملكي السامي عن 901 شخص، وتفعيل العقوبات البديلة والتي استفاد منها حوالي 1800 شخص، إضافة إلى إنشاء عدد من مراكز الحجر والعزل الصحي، ومنح التصاريح اللازمة لإقامة مراكز خاصة للعزل والحجر الصحي المؤقت لمن يرغب في اللجوء إليها، كما تم تخصيص عدد من المدارس والمباني المؤقتة لتسكين العمالة ومنع اكتظاظها في أماكن سكنهم الحالية موضحة في ذات

الوقت بأن المؤسسة تعمل على التأكد من عدم وجود اكتظاظ في سكن العمالة الوافدة. من جانبه، أوضح السيد فيتزباترك استعداد المنتدى لتقديم كل الدعم والمساندة للمؤسسة في تنفيذ أهدافها والقيام باختصاصاتها.

- الوطنية لحقوق الإنسان تبحث تعزيز التعاون مع عدد من السفارات الأجنبية لدى المملكة:

عقدت الأنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعاً عن بعد مع سعادة السيدة باولا أمادي سفيرة جمهورية إيطاليا، وسعادة السيد كاي بوكمان سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية، وسعادة السيد جيروم كوشارد سفير جمهورية فرنسا، المعتمدين لدى مملكة البحرين، بحضور السيد خالد الشاعر نائب الرئيس، وذلك في إطار التعاون الدائم بين المؤسسة مع السفارات الأجنبية في المملكة.

وخلال الاجتماع، تطرقت خوري الى دور المؤسسة في الخطة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال التنسيق المستمر مع وزارة الخارجية والسلطة التشريعية في شتى المواضيع ذات الصلة بهدف تعزيز وتنمية وحماية هذه حقوق الإنسان والعمل على ترسيخ قيمها ونشر الوعي بها، وضمان الإسهام بممارستها بكل حرية واستقلالية.

كما تطرقت خوري الى الجهود التي قامت بها المؤسسة في ظل جائحة فيروس كورونا لتوعية المواطنين والمقيمين عبر البيانات والتغريدات التي أصدرتها، وكذلك الزيارات التي قام بها عدد من مفوضيها إلى مراكز العزل والحجر الصحي للاطلاع على الإجراءات التي قامت بها تلك الجهات لتقديم الخدمات الطبية للمصابين والمخالطين حسب المعايير الدولية، وتطرق الشاعر في ذات السياق الى الزيارات الميدانية لمراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف خلال موسم عاشوراء 2020 بهدف الاطلاع عن كثب على استمرار ممارسة النزلاء والنزليات في تلك المراكز شعائرهم الدينية، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، ولأنظمة ولوائح مراكز الإصلاح والتأهيل.

من جانبهم، أعرب أصحاب السعادة السفراء عن تقديرهم لما تقوم به المؤسسة من جهود حثيثة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة، مشيدين في ذات الوقت بجهود المملكة في تعزيز السلام في المنطقة، مؤكداً على استعدادهم لدعم عمل المؤسسة بهدف تمكينها بما يدعم الجهود الرامية لتحقيق أهدافها (22 سبتمبر 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/22Sept2020.aspx>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل القائم بأعمال السفارة الأمريكية:

استقبلت الأنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، في مكتبها بمقر المؤسسة بضاحية السيف، السيدة مارغريت ناردي القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى مملكة البحرين، وذلك بحضور السيد خالد الشاعر نائب الرئيس، حيث رحبت بها، وأشادة بمستوى علاقات الصداقة والتعاون بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية الصديقة.

وقدمت خوري نبذة عما قامت به المؤسسة من جهود خلال هذه الفترة لتوعية المواطنين والمقيمين عبر البيانات والتغريدات التي أصدرتها، وكذلك الزيارات التي قامت بها المؤسسة

إلى عدد من مراكز العزل والحجر الصحي للاطلاع على الإجراءات التي قامت بها تلك الجهات لتقديم الخدمات الطبية للمصابين والمخالطين، منوهًا في ذات الوقت بالإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المملكة للحفاظ حق الجميع في الصحة والتي راعت من خلالها حقوق الانسان حسب المعايير الدولية في ظل جائحة فيروس كورونا.

من جانبها، عبرت السيدة ناردي عن تقديرها لما تقوم به المؤسسة الوطنية من جهود دؤوبة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة، واشادة في ذات الوقت بجهود المملكة في تعزيز السلام في المنطقة، متمنية لمملكة البحرين مزيدًا من دوام التقدم والازدهار (15 سبتمبر 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/15Sep2020.aspx>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان تشارك في الاجتماع السنوي 25 لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ:

شاركت الأنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الاجتماع السنوي 25 لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد عن بعد من مقر المنتدى في مدينة سيدني بأستراليا، وعدد من اعضاء مجلس المفوضين والامين العام، وحضر الاجتماع أعضاء من جميع المؤسسات الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. افتتحت السيدة روزالند كروش رئيسة المنتدى رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في استراليا الاجتماع، ورحبت بالمشاركين ثم غرض فيلم يوجز عمل المنتدى خلال العام الماضي.

وخلال مداخلتها، أوضحت رئيسة المؤسسة الدور الذي تقوم به المؤسسة في متابعة الإجراءات الاحترازية التي تقوم بها المملكة في منع انتشار فيروس الكورونا (كوفيد-19) وتأثيرها على التمتع بحقوق الانسان، إضافة الى متابعة تأثيرها على تمتع العمالة الوافدة بحقوقها، واستعداد المؤسسة لمشاركة أعضاء المنتدى خبرتها في ذلك، وتقديم المساعدة وتبادل الخبرات، من أجل حصول الجميع على حقهم في الصحة والرعاية الطبية.

وتم خلال الاجتماع استعراض واعتماد ميزانية المنتدى، وعرض دور المنتدى في عضوية مكتب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الانسان وحمايتها (GANHRI)، والاستعدادات لعقد الاجتماع السنوي للتحالف عن بعد في أكتوبر القادم، بعد تأجيل الاجتماع الذي كان من المقرر عقده في مارس الماضي بسبب جائحة كورونا، والمشاورات الجارية لتحديد موعد عقد اجتماع اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد (SCA) عن بعد وذلك قبل نهاية هذا العام.

ثم تم إجراء انتخابات لعضوية لجنة الحوكمة للمنتدى من المؤسسات الوطنية الحاصلة على الصفة الاعتمادية (ألف) والمكون من خمسة أعضاء، حيث قدّم كل مرشح نفسه وما يمكن أن يقدمه خلال السنتين القادمتين لدعم جهود وعمل المنتدى، وأسفرت نتائج الانتخابات عن فوز رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في أستراليا السيدة روزالند كروش برئاسة لجنة الحوكمة بمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بفترة ثانية، وفازت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في كوريا بمنصب نائب الرئيس، وفازت كل من اللجان الوطنية لحقوق الانسان في الهند وقطر ماليزيا بعضوية المقاعد الثلاثة بمجلس الحوكمة، واتفق الأعضاء على استضافة اللجنة

الوطنية لحقوق الإنسان في الهند للاجتماع السنوي القادم الـ 26 للمنتدى في عام 2021، وكذلك المؤتمر العام الذي يعقد كل سنتين، وفي نهاية الاجتماع تم عرض فيلم توضيحي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العمل الإنساني (10 سبتمبر 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/10Sep2020.aspx>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل نائب السفير البريطاني:

استقبلت الأنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سعادة السيد ستيوارت سامرز نائب سفير المملكة المتحدة لدى مملكة البحرين، والسيدة شيريل ايديس رئيسة قسم الشؤون السياسية والإعلام والعلاقات العامة بالسفارة البريطانية، وذلك بمقر المؤسسة في ضاحية السيف، حيث رحبت بهم، وأعربت عن تقديرها لما تقوم به السفارة البريطانية من دور مهم في تعزيز التعاون الثنائي في مجالات حماية وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

وخلال اللقاء بينت خوري الدور الذي قامت به المؤسسة الوطنية في ظل جائحة كورونا من تعزيز وحماية لحقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق العمالة الوافدة بشكل خاص، عبر زياراتها الميدانية الى مراكز العزل والحجر الصحي، ومراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف، ومن خلال متابعتها الحثيثة للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المملكة لمكافحة انتشار الوباء، وتأثيرها على التمتع بحقوق الانسان.

من جهته، أعرب نائب السفير البريطاني عن تقديره لما تقوم به المؤسسة من جهود في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمملكة البحرين، مؤكدا استعداد السفارة البريطانية لتقديم كل الدعم في سبيل قيام المؤسسة الوطنية بتحقيق أهدافها واختصاصاتها لتحقيق الأهداف المشتركة (14 أكتوبر 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/14Oct2020.aspx>

- مكتب مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يعقد اجتماعه الحادي والعشرين عن بُعد:

عقد مكتب مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعه الحادي والعشرين عن بعد، حيث افتتحت رئيسة المؤسسة الاجتماع باستعراض جهود المؤسسة في المتابعة والتعامل مع الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المملكة لمكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، وما قامت به من جهود في التأكد من تمتع الجميع بحقوق الانسان خلال هذه الفترة.

ومن ثم ناقش مكتب المجلس مشروع ميزانية المؤسسة للسنتين الماليتين 2021 - 2022، كما وتدارس مكتب المجلس إمكانية تفعيل ما نصت عليه الفقرة (ب) من المادة رقم (20) من قانون إنشاء المؤسسة والمتعلقة بمواردها المالية التي تمكنها من النهوض بأعبائها والمهام المسندة إليها على أفضل وجه، من قبول "التبرعات والمعونات غير المشروطة والمنسجمة

وأهداف المؤسسة التي يقر مجلس المفوضين قبولها، وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة".

كما وتدارس المكتب ما تم بشأن تقارير المؤسسة الوطنية السنوية لعامي 2018 و2019، ومناقشة منهجية إعداد التقرير السنوي للمؤسسة للعام الحالي 2020.

واختتم مكتب المجلس اجتماعه بمناقشة مجريات الزيارة التي أجرتها المؤسسة إلى سكن عمال الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري) والتي هدفت إلى الوقوف على أوضاع حقوق العمالة الوافدة والتأكد من توافر حقوقهم المكفولة لهم بموجب أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات العلاقة، ولا سيما في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة التي تشهدها مملكة البحرين والعالم أجمع في مواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، وسيتم أعداد تقرير مفصل يتضمن توصيات المؤسسة بخصوص تلك الزيارة ورفعها إلى الجهات المعنية، علماً بأن عضوية هيئة المكتب تتكون من رئيس المؤسسة ونائبه ورؤساء اللجان النوعية والأمين العام (18 أكتوبر 2020).

<https://www.instagram.com/p/CGew1AsMVVX/?igshid=t6w8a090jv1w>

- رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تلقت "عن بُعد" باحثة دراسات عليا في العقوبات البديلة وأثرها على الظاهرة الإجرامية

أوضحت الأنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن العقوبات البديلة عبارة عن وسيلة لإصلاح المحكوم، وأنسنة العقوبة وتعمل على تعزيز حقوق الإنسان وتوطيد العلاقات الأسرية التي تعزز من استقرار المجتمع، وتهدف في ذات الوقت إلى دمج المحكوم عليه في المجتمع وتوفير التدابير والبرامج التأهيلية المختلفة، وإعطائه فرصة لتصحيح خطئه وتقديم يد العون له، مع الحرص على إرساء قواعد العدالة وحماية أمن المجتمع من جهة أخرى.

جاء ذلك خلال لقائها عن بعد بالباحثة ندى الرياشي، التي تعمل على إعداد وكاتبة رسالة الماجستير في القانون والمعنونة بـ "العقوبات البديلة وأثرها على الظاهرة الإجرامية - دراسة تحليلية مقارنة"، حيث تطرقت إلى دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تفعيل قانون العقوبات البديلة رقم (18) لسنة 2017، وما حققته المؤسسة في هذا الشأن.

كما تناول اللقاء الحالات التي يجوز للقاضي فيها استبدال العقوبة الأصلية بعقوبة بديلة، وآلية احتساب مدة العقوبة البديلة وضوابط تنفيذها، فضلاً عن استعراض العقوبات والتدابير البديلة في الصكوك الدولية (3 نوفمبر 2020).

https://www.instagram.com/p/CHH_VeyrlrH/?igshid=fxhcyqmsihgg

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومركز ناصر للتأهيل والتدريب المهني يبحثان سبل تعزيز التعاون

اجتمعت الأنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عن بعد مع الدكتور عبدالله ناصر النعيمي المدير التنفيذي لمركز ناصر للتأهيل والتدريب المهني، وأثنت على الجهود

المميزة التي يقوم بها المركز من أجل تطوير منظومة التأهيل في جوهرها وهدفها الأساسي، وبالدور الذي يقوم به في إعادة تأهيل الشباب البحريني من خلال برامج ريادية وابتكارية لتحقيق طموحات الشباب ليكونوا قادرين على العطاء الايجابي والمثمر لخدمة المجتمع والوطن بعد الخروج من المؤسسة الإصلاحية، مثمنا في ذات الوقت تجاوب المركز مع برنامج العقوبات البديلة الذي يهدف في اساسه الى الاصلاح والتأهيل.

وخلال الاجتماع تمت مناقشة سبل تعزيز التعاون بين الجانبين، واهمية توقيع مذكرة تفاهم تهدف لتعميق التعاون فيما يتعلق بتدريب وتطوير مهارات الكوادر الوطنية في المجالات ذات الصلة بحقوق الإنسان لزيادة الوعي الحقوقي للنزلاء المستفيدين من برامج المركز، وذلك انطلاقا من دور المؤسسة في نشر وتعزيز ثقافة الوعي باحترام حقوق الإنسان بين أفراد المجتمع، وتفعيلا لمبدأ الشراكة المجتمعية بينها والمؤسسات التعليمية.

من جانبه ثمن الدكتور النعيمي الدور الذي تضطلع به المؤسسة من خلال تقديمها الدعم والمساندة للبرامج التدريبية الهادفة إلى تعزيز وحماية ونشر ثقافة حقوق الإنسان في مملكة البحرين، متطلعا لمزيد من التعاون مع المؤسسة للنهوض بالمستوى التأهيلي لأبناء الوطن وبما يليق بمكانة المملكة على المستويين الاقليمي والدولي في مجال تعزيز وحماية حقوق الانسان (9 نوفمبر 2020).

<https://www.instagram.com/p/CHXMKQTLiku/?igshid=kb8hiwigxxuf>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية المرصد لحقوق الإنسان يوقعان مذكرة تفاهم:

وقعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع جمعية المرصد لحقوق الإنسان بهدف توطيد أواصر التنسيق والتعاون المشترك بينهما فيما يتعلق بترسيخ مبادئ حقوق الإنسان، وتبادل الخبرة في المجالات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعمل على تعزيزها لتحقيق الأهداف المشتركة التي يسعى الطرفين إلى تحقيقها.

وتضمنت مذكرة التفاهم دعم الجوانب ذات الاهتمام المشترك والتعاون بين الطرفين لتكون الإطار الذي ينظم أواصر التنسيق والتعاون المشترك بين الطرفين فيما يتعلق بتبادل المعلومات أو البيانات أو الإحصاءات وتبادل الزيارات والاستشارات وتبادل المطبوعات والأدبيات والدراسات وترتيب وتنظيم الدورات التدريبية وورش العمل، بما في ذلك عقد الفعاليات والمؤتمرات المشتركة خصوصا فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

وقع المذكرة من جانب المؤسسة الأنسة ماريّا خوري رئيسة مجلس المفوضين، ومن جانب الجمعية السيد محسن علي الغريري رئيس مجلس الإدارة (1 ديسمبر 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/1Dec2020.aspx>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في الاجتماع السنوي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية:

شارك كل من الأنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والسيد خالد الشاعر نائب الرئيس، والمستشار ياسر شاهين الأمين العام، في الاجتماع السنوي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI)، وكذلك في فعاليات المؤتمر

السوي والتي أقيمت عن بعد، بمشاركة جميع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المجموعات الإقليمية الأربع: منتدى آسيا والمحيط الهادئ، والأوروبية، والأفريقية، والأمريكتين، والذي عقد في الفترة من 30 نوفمبر إلى 4 ديسمبر 2020.

وخلال الاجتماع السوي الذي افتتحه الدكتور فريدي انترايجو رئيس التحالف العالمي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الاكوادور، تم اعتماد التقرير السوي للتحالف العالمي لعام 2019 والتقرير المالي، والخطة الاستراتيجية للأعوام 2020-2022، كما تم عقد فعاليتين جانبيتين خلال أيام المؤتمر السوي، وتمحورت حول "تبادل المعرفة والممارسات الجيدة: تنفيذ ولاية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووظائفها خلال جائحة كوفيد-19"، وقد أدارت الفعالية السيدة كاثرين بوكونجا، حيث افتتحها الدكتور فريدي انترايجو رئيس التحالف العالمي، وقدمت عددا من المؤسسات الوطنية لتجاربها ودورها خلال الجائحة.

وفي مداخله لرئيسة المؤسسة، أوضحت خوري أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين كانت ولا زالت نشطة للغاية وتعمل على مراقبة حصول جميع المقيمين والمواطنين على الفحص والعلاج المناسبين، كما قامت المملكة بمراعاة حقوق العمال الوافدين بشكل استثنائي ويتم فحصهم وعلاجهم وتقديم جميع الخدمات الصحية بشكل دائم ومجاني، كما أوضحت بأن المؤسسة قامت بعدة زيارات معلنة وغير معلنة لمراكز الحجر والعزل الصحي، وقابلت عددا من أعضاء الكادر الطبي وكذلك المرضى، كما قامت بزيارة أماكن الإصلاح والتأهيل والاحتجاز وقابلت عددا من النزلاء والموقوفين حيث اطلعت على الاجراءات التي تتخذها الجهات المعنية لمنع انتشار فيروس الكورونا، كما قامت بعدة زيارات الى عدد من مساكن العمال الأجانب واطلعت على الاجراءات الصحية التي يتخذها أصحاب الأعمال لتوفير بيئة آمنة وصحية لهم، وخلال الاجتماع تم إرسال رابط التقرير الخاص بجهود المؤسسة الوطنية خلال جائحة كوفيد-19 - والموجود على الموقع الإلكتروني للمؤسسة إلى جميع المشاركين، حيث أشادت منسقة الاجتماع بمداخلة رئيسة المؤسسة والتقرير المرسل وشكرت المؤسسة على جهودها وما تقوم به في سبيل التأكد من تمتع الجميع بحقوق الإنسان خلال الجائحة. وتستمر فعاليات المؤتمر السوي بعقد فعالية ثانية بعنوان: "تغير المناخ: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان". (6 ديسمبر 2020).

<https://www.instagram.com/p/ClcpeMTLoyB/>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل سكرتير أول مندوبية الاتحاد الأوروبي

استقبل السيد خالد عبدالعزيز الشاعر نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، السيد أنجلوس لينوس سكرتير أول بمندوبية الاتحاد الأوروبي المعتمدة لدى مملكة البحرين والمقيمة في الرياض، بمناسبة زيارته الرسمية لمملكة البحرين، وذلك في مقر المؤسسة بضاحية السيف، حيث رحب به، وأشاد بمستوى علاقات الصداقة والتعاون بين مملكة البحرين ودول الاتحاد الأوروبي الصديقة، وما تشهده من تطور ونماء في مختلف المجالات، معربا عن تقديره للجهود الطيبة التي يبذلها مندوبي مندوبية الاتحاد الأوروبي لتعزيز العلاقات بين الجانبين لكل ما من شأنه تطوير العمل الحقوقي وإرساء مبادئ احترام حقوق الإنسان وصون كرامته.

وقدم نائب الرئيس خلال الاجتماع نبذة عن عمل المؤسسة ودورها ضمن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، واستراتيجية وخطط عملها، مشيرا إلى أن المؤسسة هي جهة مستقلة تتمتع

بشخصية قانونية مستقلة ماليًا وإداريًا وتمارس مهامها بحرية وحيادية تامة في كل ما يعنى بحقوق الإنسان.

كما استعرض نائب الرئيس جهود المؤسسة في ظل جائحة كورونا لتوعية المواطنين والمقيمين عبر البيانات والتغريدات التي أصدرتها، وكذلك الزيارات المعلنة وغير المعلنة التي قام بها عدد من مفوضيها إلى مراكز العزل والحجر الصحي للاطلاع على الإجراءات التي قامت بها تلك الجهات لتقديم الخدمات الطبية للمصابين والمخالطين حسب المعايير الدولية، فضلاً عن الزيارات الميدانية لمراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف خلال موسم عاشوراء 2020 بهدف الاطلاع عن كثب على استمرار ممارسة النزلاء والنزيلات في تلك المراكز شعائره الدينية، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، ولأنظمة ولوائح مراكز الإصلاح والتأهيل.

من جانبه، أعرب سكرتير أول مندوبية الاتحاد الأوروبي عن تقديره لما تقوم به المؤسسة من جهود حثيثة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة، مشيداً في ذات الوقت بجهود المملكة في تعزيز السلام في المنطقة (8 ديسمبر 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/8Dec2020.aspx>

- مكتب مجلس المفوضين يعقد اجتماعه الثاني والعشرين عن بعد:

عقد مكتب مجلس المفوضين اجتماعه الثاني والعشرين عن بعد برئاسة الأنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة وعضوية نائب الرئيس ورؤساء اللجان النوعية الدائمة وبحضور الأمين العام، حيث أشاد بإحراز الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل، لجائزة أول مؤسسة إصلاحية في الشرق الأوسط في مجال التنفيذ والامتثال لبروتوكولات الصحة والسلامة والنظافة الدولية ضد فيروس كورونا، التي أطلقتها الشركة الفرنسية (BUREAU VERIT) المختصة بمعايير الجودة العالمية، حيث أكد مكتب المجلس أن هذا الإنجاز يضاف إلى إنجازات مملكة البحرين على مستوى التميز في المؤسسات الإصلاحية، وأن هذه الجائزة إنجاز إداري على ما تتميز به المؤسسات الإصلاحية من قدرات وامكانات ورغبة صادقة في تطوير العمل في ضوء مساعيها المستمرة إلى تحقيق أعلى مستويات الجودة في الأداء الذي يراعى من خلاله احترام حقوق النزلاء.

ومن ثم استعراض المكتب جهود المؤسسة الوطنية في متابعة والتعامل مع جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، تماشيًا مع التعليمات الصادرة من الجهات المختصة في البلاد لمواجهة هذا الفيروس وللحد من انتشاره.

وناقش مكتب المجلس تقارير عدد من الزيارات التي قامت بها المؤسسة إلى مؤسسات الإصلاح والتأهيل، ومساكن العمال، وذلك بهدف التثبت من مدى تمتع النزلاء أو العمال فيها بحقوقهم الأساسية، حيث تم اعتمادها وسيتم مخاطبة مسؤولي مراكز الإصلاح وأصحاب الشركات التجارية بخصوص ما تم رصده خلال تلك الزيارات وما انتهت إليه المؤسسة من توصيات.

وتدارس المكتب آخر المستجدات المتعلقة بميزانية المؤسسة للسنتين المالتين 2021 - 2022، والتي تم رفعها من قبل الحكومة إلى مجلس النواب، وأهمية أن يكون للمؤسسة موارد مالية كافية تمكنها من القيام بأعمالها وأداء دورها الوارد في قانون الانشاء، كما استعرض مكتب المجلس المنهجية المقترحة لإعداد وكتابة التقرير السنوي لعام 2020 والذي سيكون مخصصاً لجهود

المؤسسة ودورها في متابعة الإجراءات الاحترازية التي تقوم بها المملكة لمنع انتشار فيروس الكورونا. (13 ديسمبر 2020)

<http://www.nihr.org.bh/Organisation/CommissionerSchedule/sched2/13Dec2020.aspx>

- مجلس المفوضين بالوطنية لحقوق الإنسان يعقد اجتماعه الخامس عشر عن بعد:

عقد مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعه الاعتيادي الخامس عشر عن بعد برئاسة الأنسة ماريا خوري، وفي بداية الاجتماع رفعت رئيسة وأعضاء المجلس أسمى آيات التهاني وأصدق التبريكات لمقام حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء وشعب البحرين المخلص بمناسبة العيد الوطني المجيد وعيد الجلوس ويوم الشهيد البحريني، وأوضحت أن مملكة البحرين شهدت في عهد جلالة الملك المفدى العديد من الإنجازات على مختلف الصعد والتي شكلت علامة بارزة في تاريخ مملكتنا بما تحقق لها من مكاسب حقوقية وسياسية وتنموية، وأسهمت في تحقيق الحياة الكريمة في ضوء نهج جلالته الإصلاحية، ذلك النهج الذي كان جلالته رائداً فيه من رواد الإصلاح الشامل ليس في المنطقة وحسب، بل من رواد الإصلاح في أرجاء الوطن العربي كافة.

ومن ثم تم الاستماع إلى نبذة عن أعمال اللجان النوعية الدائمة بالمؤسسة، قدمها كل من رئيس لجنة الحقوق والحريات العامة، ورئيس لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق، فضلاً عن موجز عن عمل لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة حول الشكاوى الواردة للمؤسسة والمساعدات القانونية المقدمة وحالات الرصد عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وحضور جلسات المحاكمات، وما اتخذ بشأنها من إجراءات، علماً بأن مركز الاتصال وتلقي الشكاوى بالمؤسسة تعامل خلال الفترة من أكتوبر وحتى ديسمبر 2020 مع عدد (335) حالة عبر الخط الساخن، تنوعت بين شكاوى وطلبات مساعدة جدد، أو مراجعات عن شكاوى وطلبات مساعدة تم تقديمها في وقت سابق.

واستعرض المجلس جهود المؤسسة الوطنية في متابعة الإجراءات الاحترازية التي تقوم بها المملكة لمنع انتشار فيروس الكورونا (كوفيد - 19)، وما قامت به المؤسسة من جهود في التوعية بحقوق الانسان خلال هذه الفترة، كما قام المجلس خلال اجتماعه باعتماد تقارير عدد من الزيارات التي قامت بها المؤسسة مؤخراً إلى مؤسسات الإصلاح والتأهيل، وبعض دور الرعاية الصحية وعدد من مساكن عمال الشركات الكبرى في المملكة، بهدف التثبث من مدى تمتع النزلاء أو العمال فيها

بحقوقهم الأساسية المكفولة لهم بموجب القوانين المحلية والدولية ذات العلاقة، وسيتم مخاطبة الجهات المسؤولة بخصوص ما تم رصده خلال تلك الزيارات وما انتهت إليه المؤسسة من توصيات.

كما ناقش مجلس المفوضين منهجية إعداد التقرير السنوي لعام 2020، حيث تم اعتماد أن يخصص تقرير هذا العام لجهود المؤسسة في متابعة الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس

الكورونا، وما قامت به خلال فترة هذه الجائحة في التأكد من تمتع الجميع من مواطنين ومقيمين بحقوقهم، كما تم أيضا اعتماد تقرير أعمال الأمانة العامة للمؤسسة للربع الثالث من هذا العام.

كما تم استعراض مقترح عقد المؤسسة لفعالية الطاولة المستديرة حول واقع التعليم عن بعد بين الواقع والمأمول، والتي من المقرر عقدها عن بعد في يناير القادم، حيث ستكون من ثلاث جلسات، ستكون الجلسة الأولى حول واقع التعليم عن بُعد في مملكة البحرين، يتم فيها التركيز على التعليم عن بُعد في ضوء التدابير التي تتخذها مملكة البحرين لمواجهة انتشار فيروس كورونا، وإبراز جهود الجهات الرسمية المعنية، والجلسة الثانية ستتمحور حول التعليم العام والخاص ودوره في مواجهة التحديات المتعلقة بانتشار فيروس كورونا، والجلسة الثالثة الأخيرة حول الواقع والمأمول للتعليم عن بُعد في ظل انتشار فيروس كورونا، حيث سيتم دعوة عدد من الجهات الرسمية ومسؤولي الجامعات والمدارس العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

واختتم المجلس أعمال الاجتماع باستعراض مشاركة المؤسسة في عدد من الفعاليات المحلية والإقليمية والدولية خلال الفترة الماضية. (15 ديسمبر 2020).

<http://www.nihr.org.bh/Organisation/CommissionerSchedule/sched1/15Dec2020.aspx>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل الرئيس السابق للجنة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية:

استقبلت الأنسة ماريّا خوري رئيسة #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان، المستشار محمد جمعة فزيع عضو لجنة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية ورئيس اللجنة سابقاً، بحضور الأستاذة لطيفة الجلاهمة مدير إدارة الشؤون القانونية والتدريب، وذلك بمقر المؤسسة في ضاحية السيف، حيث أهداها نسخة من كتابه بعنوان "منظومة حقوق الإنسان ونظامها القانوني في جامعة الدول العربية". وأثنت خوري على ما تضمنه الكتاب من معلومات قيمة حول المنظومة الحقوقية لجامعة الدول العربية ونظامها القانوني، معربة عن شكرها على هذا الإهداء المتميز، مشيدة في ذات الوقت بما يقوم به المستشار فزيع من جهود لإثراء الساحة الحقوقية، ومتمنية له دوام التوفيق والنجاح. (27 ديسمبر 2020).

<https://www.instagram.com/p/CJTAMEqLXxY/?igshid=8nt3rgx1iw45>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل الرئيس السابق للجنة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية

استقبلت الأنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، المستشار محمد جمعة فزيع عضو لجنة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية ورئيس اللجنة سابقاً، بحضور الأستاذة لطيفة الجلاهمة مدير إدارة الشؤون القانونية والتدريب، وذلك بمقر المؤسسة في ضاحية السيف، حيث أهداها نسخة من كتابه بعنوان "منظومة حقوق الإنسان ونظامها القانوني في جامعة الدول العربية".

وأثنت خوري على ما تضمنه الكتاب من معلومات قيمة حول المنظومة الحقوقية لجامعة الدول العربية ونظامها القانوني، معربة عن شكرها على هذا الإهداء المتميز، مشيدة في ذات الوقت بما يقوم به المستشار فزيح من جهود لإثراء الساحة الحقوقية، ومتمنية له دوام التوفيق والنجاح. (27 ديسمبر 2020)

<http://www.nihr.org.bh/News/27Dec2020.aspx>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب

استقبل السيد خالد عبدالعزيز الشاعر نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر المؤسسة سعادة النائب محمد السيسى البوعينين رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب، حيث أشاد بما يوليه أعضاء مجلس النواب من اهتمام لقضايا حقوق الإنسان، مثنياً التعاون البناء لمجلس النواب مع المؤسسة لدعم حقوق الإنسان في مملكة البحرين، وذلك عبر تعزيز التشريعات والقوانين المعنية بحقوق الإنسان، لتكفل أفضل الممارسات في المجال الحقوقي.

وتم خلال اللقاء استعراض سبل تعزيز التعاون المشترك بين المؤسسة والمجلس النيابي، وعدد من المواضيع المتعلقة بمستجدات الملف الحقوقي، ولاسيما الانتهاكات الجسيمة التي وقعت على الصيادين والبحارة البحرينيين، وأهمية اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة من أجل حماية حقوقهم. كما تطرق اللقاء لآلية العقوبات البديلة ودور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الشأن.

من جانبه ثمن سعادة النائب السيسى البوعينين الدور الوطني والمسؤولية الحقوقية التي تقوم بها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على المستوى المحلي والدولي، مؤكداً دعم المجلس النيابي التام لعملها المهني واستقلاليته الواضحة، معرباً عن تقديره للجهود البارزة لرئيس وأعضاء مجلس المفوضين، إضافة إلى عمل الأمانة العامة المتميز. (4 يناير 2021).

<http://www.nihr.org.bh/News/4Jan2020.aspx>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تبحث تعزيز التعاون مع السفارة البريطانية في مملكة البحرين

رئيسة #المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سعادة السيد ستيوارت سامرز نائب سفير المملكة المتحدة لدى مملكة البحرين، والسيدة شيريل ايديس رئيسة قسم الشؤون السياسية والإعلام والعلاقات العامة بالسفارة البريطانية، وذلك بمقر المؤسسة في ضاحية السيف، وذلك بمناسبة انتهاء فترة عمل الأخيرة في البحرين واستلام الأنسة لورين غومر مهام عملها.

وخلال اللقاء، رحبت خوري بالتعاون الفعال والمستمر مع السفارة، مستعرضة جهود المؤسسة في ظل جائحة كورونا من خلال الزيارات الميدانية إلى مراكز العزل والحجر الصحي، ومراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف. كما تطرق الطرفان إلى عدد من القضايا ذات العلاقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان خاصة في مجال التدريب وتم بحث تعزيز التعاون والتنسيق المشترك لتوحيد الجهود في المجالات ذات العلاقة بحقوق الإنسان.

من جهته، أعرب نائب السفير البريطاني عن خالص شكره وتقديره لما تقوم به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من جهود في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمملكة البحرين، مؤكدا استعداد السفارة البريطانية للتعاون وتقديم الدعم الفني والتقني في سبيل قيام المؤسسة بتحقيق أهدافها واختصاصاتها. (21 يناير 2021).

<https://www.instagram.com/p/CKTOAV5rKgi/?igshid=17k5c9jvb9j7f>

- «الوطنية لحقوق الإنسان» تبحث تعزيز التعاون مع «السفارة الأمريكية» في المملكة

عقدت الأنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، اجتماعاً مع السيدة مارغريت ناردي القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى مملكة البحرين، عبر تقنية الاتصال المرئي، وذلك في إطار التعاون الدائم بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مع السفارة الأمريكية في المملكة.

ورحبت خوري بالسيدة ناردي، وبالتعاون الفعال والمستمر مع السفارة الأمريكية، واشادت بمستوى علاقات الصداقة والتعاون بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية الصديقة، مستعرضة في ذات الوقت جهود المؤسسة في ظل جائحة كورونا عبر الزيارات الميدانية التي يقوم بها أعضاء مجلس مفوضي المؤسسة بشكل مستمر إلى مراكز العزل والحجر الصحي، ومراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف.

وتطرق الطرفان الى عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك، أبرزها التقارير التي تنشر من بعض المنظمات والتي لا تعكس واقع حقوق الانسان في مملكة البحرين والتطورات الحاصلة فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال الآليات الوطنية. كما تم بحث تعزيز التعاون والتنسيق المشترك لتوحيد الجهود في المجالات ذات العلاقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. من جانبها، عبرت السيدة ناردي عن تقديرها لما تقوم به المؤسسة من جهود دؤوبة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة، مشيدة في ذات الوقت بجهود المملكة في تعزيز السلام في المنطقة، متمنية لمملكة البحرين مزيداً من دوام التقدم والازدهار. (31 يناير 2021)

<http://www.nihr.org.bh/News/31Jan2021.aspx>

- مكتب مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يعقد اجتماعه الثالث والعشرين عن بعد

برئاسة رئيسة المؤسسة وعضوية نائب رئيس المؤسسة ورؤساء اللجان النوعية الدائمة بالمؤسسة الوطنية وبحضور الأمين العام، عقد مكتب مجلس مفوضي #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان اجتماعه الثالث والعشرين عن بعد.

افتتح المكتب اجتماعه باستعراض ما قامت به المؤسسة من إجراءات لمتابعة التدابير الاحترازية والإجراءات الوقائية التي تقوم بها المملكة في ظل الظروف الراهنة لمواجهة فيروس كورونا المستجد والعمل على الحد من انتشاره، حيث ثمن المكتب الإشادة المحلية والدولية بجهود المؤسسة

الوطنية في هذا الشأن، ولاسيما الحملة التي قامت بها المؤسسة الهادفة الى تشجيع جميع المواطنين والمقيمين لأخذ التطعيم المضاد للفيروس، ومبادرة أعضاء مجلس المفوضين في المشاركة في تلك الحملة.

ومن ثم ناقش المكتب مقترح عقد عدد من فعاليات الطاولات المستديرة الهادفة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، والتي تتفق مع ما جاء في استراتيجية وخطة عمل المؤسسة للأعوام 2019 - 2021، حيث تم إحالة تلك المقترحات إلى لجنة الحقوق والحريات العامة بالمؤسسة، لدراستها وإبداء الرأي فيها تمهيداً لعقدها خلال العام الجاري.

واستعرض المكتب آخر المستجدات المتعلقة بميزانية المؤسسة للسنتين الماليتين 2021 - 2022، وناقش أيضاً منهجية إعداد وكتابة التقرير السنوي الثامن للمؤسسة لعام 2020.

واختتم مكتب المجلس اجتماعه عبر الاتفاق على البدء في التعاون والتنسيق مع عدد من الجهات المحلية والخارجية لإبراز جهود مملكة البحرين المتميز في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان خاصة خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) (10 فبراير 2021).

<https://www.instagram.com/p/CLHGcCQrS/?igshid=1oax4ve8gcipk>

(6) المشاركة في الفعاليات التدريبية

حرصت المؤسسة على الحضور والتمثيلين المحليين والخارجيين في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بعملها واختصاصاتها من خلال مشاركتها في عدد من المحاضرات وورش العمل والدورات التدريبية وبخاصة فيما يتعلق بفيروس كورونا (كوفيد 19)، والفعاليات التي شاركت بها المؤسسة هي كالتالي:

- رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في ندوة عبر الإنترنت حول تأثير فيروس كورونا على الاتجار بالأشخاص:

شاركت الأنسة ماري خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ندوة عبر الإنترنت نظمها مكتب المفوضية الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول تأثير فيروس كورونا (كوفيد 19) على الاتجار بالأشخاص والتي شارك فيها عدد من رؤساء وأعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول العالم.

وناقشت الندوة تأثير الوباء الحالي على الاتجار بالأشخاص، وكيفية معالجة آثار الوباء على ضحايا الاتجار من قبل الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، فضلاً عن المتطلبات الأساسية لتدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص القائمة على حقوق الإنسان.

وخلال مداخلتها، أشارت خوري إلى أن العمالة الوافدة والمهاجرة هي من أكثر الفئات عرضة لجريمة الاتجار بالأشخاص، وأن مملكة البحرين تتصدى لهذه الظاهرة بكل حزم من خلال الجهات المعنية (هيئة تنظيم سوق العمل ووزارة الداخلية) ووضع الحلول والآليات المناسبة لمكافحة كافة أوجه الاتجار بالأشخاص.

كما نوهت خوري بالإجراءات والتدابير الاحترازية التي اتخذتها المملكة التي تحول دون تفشي الفيروس بين فئة العمالة الوافدة وبما يحول دون وقوعهم ضحايا لهذه الجريمة، لتحفظ

حق الجميع في الصحة والتي راعت من خلالها حقوق الانسان حسب المعايير الدولية في ظل جائحة فيروس كورونا، مشيرة في الوقت ذاته الى ان مملكة البحرين حققت للعام الثاني على التوالي الفئة الاولى بتقرير الخارجية الامريكية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص. من جانب آخر، أشاد في وقت سابق مدير عام المنظمة الدولية للهجرة السيد انطونيو فيتورينو بجهود مملكة البحرين في تصحيح أوضاع 17000 من العمال الوافدين المخالفين، كأحد أفضل الممارسات الدولية للتعامل مع أزمة كورونا وتأثيرها على حركة العمالة (1 يونيو 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/1June2020.aspx>

- مشاركة المؤسسة في محاضرة "حقوق الإنسان في الظروف الاستثنائية" والتي قدمها الدكتور مال الله الحمادي عضو مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

https://www.instagram.com/p/B_CeSW_AFiK/?igshid=1hmq67p8kroca

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في حلقة نقاشية حول "مستقبل التربية والتعليم في المنطقة العربية":

شاركت السيدة وداد الموسوي عضو مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في حلقة نقاشية عبر الإنترنت حول "مستقبل التربية والتعليم في المنطقة العربية"، نظمتها الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان، حيث شارك فيها ممثلي وممثلات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية لطرح واقع وإشكاليات التعليم، وتقديم توصيات لمستقبل التعليم 2050.

وخلال مشاركتها، تحدثت السيدة وداد الموسوي عن الإجراءات والقرارات التي اتخذتها مملكة البحرين لضمان استمرار العملية التعليمية في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة، وجهود كافة المؤسسات المعنية بالتعليم والتدريب في المملكة للتفاعل الإيجابي وبما يتناسب مع متطلبات الظروف الحالية في ظل جائحة «كوفيد-19».

وخلال الحلقة النقاشية تم التطرق الى أهم التحديات التي تواجه التربية والتعليم في المنطقة، إلى جانب المقترحات للتطوير، كما ركز اللقاء على محاور رئيسية تتناول عملية إعادة التفكير في مفهوم ومقاييس التنمية والتطور، علاوة على صياغة رؤية جديدة للتربية في وقائع متعددة والمعرفة كصالح عام عالمي، وإعادة رسم أطر التربية والتعليم، بالإضافة إلى إتباع منهاج إنسانية للتعليم والتنمية، فضلاً عن شرح لمبادرة اليونسكو العالمية والهيئة الدولية رفيعة المستوى لإعادة تصور مستقبل التربية والتعليم بحلول عام 2050 (6 يوليو 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/6July2020.aspx>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في ندوة عن بعد حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أوقات الأزمات:

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ممثلة في رئيستها الأنسة ماريا خوري، والدكتور مال الله الحمادي رئيس لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق، والمستشار ياسر شاهين الأمين العام، في الندوة التي عقدتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة حقوق الإنسان) عن بعد، والمتعلقة بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أوقات الأزمات، بمشاركة عدد من رؤساء وممثلي المؤسسات والمجالس والمفوضيات والهيئات واللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الدول الأعضاء في الجامعة العربية.

وناقشت الندوة الجهد القائم على مستوى جامعة الدول العربية للوقوف عند التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا (كوفيد - 19)، وآليات إرساء دعائم تجاوز الأزمة من خلال عملية تشاركية تشمل الجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والباحثين الأكاديميين، علاوة على الجهات الإقليمية والدولية الشريكة.

وقدمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين نبذة عن دورها خلال جائحة كورونا عبر مشاركتها في توعية وتنقيف المواطنين والمقيمين بأهمية الالتزام بالإجراءات الاحترازية، بالإضافة الى الزيارات الميدانية التي تقوم بها بشكل دوري لمراكز الإصلاح والتأهيل والعزل والحجز الصحي، فضلا عن موجزا حول التوسع في تطبيق العقوبات البديلة التي قامت به المملكة.

كما تم تقسيم الندوة الى محورين، حيث تطرق المحور الأول الى برامج التوعية والتنقيف وبناء القدرات، وتم التركيز على الدور التنقيفي والتوعوي للمؤسسات الوطنية، إضافة الى واقع التدريب وتبادل الخبرات لدى تلك المؤسسات في مجال إدارة الأزمات، فيما تطرق المحور الثاني الى الأفق المستقبلية، وآلية التنسيق وتقاسم الأدوار بين السلطات الرسمية وما تتخذه من تدابير، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وباقي الجهات ذات العلاقة (8 يوليو 2020).

https://www.instagram.com/p/CCYVa6_M_sK/?igshid=1inttysxjywk

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في ندوة أبعاد حقوق الإنسان وتجارب المؤسسات خلال جائحة كورونا:

شاركت الأنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وعدد من أعضاء مجلس المفوضين والأمين العام في الندوة التي عقدت عن بعد حول: "أبعاد حقوق الإنسان خلال جائحة فيروس كورونا (COVID-19) دور وتجارب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان" والذي نظمها التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، والبعثة الدائمة للنرويج والبعثة الدائمة لأستراليا في مكتب الأمم المتحدة بجنيف، حيث تمت مناقشة أدوار وتجارب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في معالجة

الآثار المترتبة على حقوق الإنسان وجائحة فيروس كورونا، ومقارنتها بالنتائج الأولية للبحث الذي أجراه التحالف العالمي مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان (29 سبتمبر 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/29%20Sept2020.aspx>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في الملتقى الثالث للاتحاد البحريني لذوي الإعاقة:

#المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان في الملتقى الثالث للاتحاد البحريني لذوي الإعاقة عبر تقنية الاتصال المرئي، والذي نظمه الاتحاد البحريني لذوي الإعاقة بمشاركة عدد من الجهات الرسمية بمملكة البحرين والمختصين بهذا الشأن.

وخلال الملتقى قدمت الأستاذة أماني أحمد الحداد باحث بوحدة الشؤون القانونية بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ورقة عمل بعنوان: التشريعات الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، ودور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز حقوقهم، حيث تناولت فيها أبرز التشريعات الوطنية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتسليط الضوء على دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ويهدف الملتقى إلى معرفة أهم التحديات والعقبات والاحتياجات الخاصة بذوي الإعاقة وذلك للعمل عليها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة (17 نوفمبر 2020).

<https://www.instagram.com/p/CHsUFRHL6yO/?igshid=dkwsnnnp8kyg>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم فعالية «إنجازات مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان» بمناسبة اليوم الدولي لحقوق الإنسان

بمناسبة اليوم الدولي لحقوق الإنسان، نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان فعالية حول «إنجازات مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان» عبر تقنية الاتصال المرئي، وذلك لتسليط الضوء على تميز مملكة البحرين في التعامل مع أزمة فيروس كورونا (كوفيد 19)، والجهود الوطنية لدعم تقدم المرأة البحرينية، فضلاً عما جسّدته مملكة البحرين من قيم السلام والتسامح والانفتاح على الآخر ودور إعلان مملكة البحرين 2017 في نبذ خطاب الكراهية.

افتتحت الفعالية الأنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بالتأكيد على ما تفضل به حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، من أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان هي بيت للخبرة والمشورة، وأنها وجدت لأجلكم، فرداً فرداً ومن أجل هذه الأرض الطيبة، ولتساهم في ضمان تمتع كافة المواطنين والمقيمين بحقوقهم وحياتهم المكفولة لهم بموجب الدستور والقوانين، مؤكدة في ذات الوقت على أهمية تضافر جميع الجهود من أجل السعي نحو ترسيخ حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها تحقيقاً للهدف الذي أنشأت من أجله المؤسسة، ولجعل ثقافة حقوق الإنسان نمط حياة للجميع.

وخلال الفعالية التي ادارتها، أوضحت خوري بأن الهدف من تنظيم هذه الفعالية هو ترجمة المبادئ والقيم التي يحملها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى مبادرات للتنمية والبناء الذي يحفظ للإنسان كرامته وأمنه، بالإضافة إلى تعزيز السياسات والممارسات الإنمائية والقيم الدائمة المتمثلة في المساواة والعدالة والكرامة الإنسانية لضمان تحقيق ما يصبو إليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من خلال تضافر الجهود وتحقيق مزيد من التعاون والتنسيق بين جميع الشركاء سواء من الجهات الوطنية أو الدولية المعنية بحقوق الإنسان، لتمكين الإنسان من ممارسة حقوقه والتمتع بها من دون أي تمييز.

وتحدث سعادة الدكتور وليد المانع وكيل وزارة الصحة، خلال المحور الأول من الفعالية عن تميز مملكة البحرين من خلال كفاءة الجهود الوطنية المبذولة والإحساس بالمسؤولية في التعامل مع أزمة فيروس كورونا (كوفيد 19)، تطرق من خلاله إلى القيادة السياسية الحكيمة في الإدارة والتنسيق والتعاون بين القيادة للجائحة ومختلف الجهات، آليات السيطرة على الجائحة، بناء القدرات، العلاجات وتطوير اللقاحات، بالإضافة إلى استدامة الخدمات الصحية الأساسية.

فيما تحدث سعادة السيد عز الدين المؤيد مستشار شؤون المجلس الأعلى للمرأة، عن الجهود الوطنية في مجال استدامة تقدم المرأة البحرينية، خلال المحور الثاني من الفعالية.

أما المحور الثالث والأخير، فقد استعرض الشيخ الدكتور مجيد العصفور عضو مجلس أمناء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي، من خلاله قيم السلام والتسامح في إعلان مملكة البحرين 2017 ودوره في نبذ خطاب الكراهية.

وفي ختام الفعالية، تقدمت خوري بالشكر والعرفان على الجهود الحثيثة والاعمال الدؤوبة لجميع الجهات التي ساهمت في بناء منظومة متكاملة يقوم أساسها على احترام الإنسان وحقوقه وحياته العامة، وأضافت: "كلنا نعمل يدًا بيد لنشيد صرح الوطن ليعلو بناؤه وترتقي مؤسساته وميادينه وتتألق بنجاحاته معالمه، لتبقى راية الوطن برفافة في شتى مجالات الحياة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية."

تأتي هذه الفعالية ضمن استراتيجية وخطة عمل المؤسسة واختصاصاتها في مجال تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان عن طريق إقامة المحاضرات والدورات التدريبية والتنقيفية لكافة شرائح المجتمع في الموضوعات ذات الصلة بحقوق الإنسان، وقد شارك فيها ممثلو الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة، بالإضافة إلى عدد من مؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن رئيس وأعضاء مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

<http://www.nihr.org.bh/News/15Dec2020.aspx>



- الأستاذة ماريا خوري رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقدم محاضرة بعنوان (دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين) في #الكلية_الملكية_للقيادة_والأركان_والدفاع_الوطني (30 ديسمبر 2020).

<https://www.instagram.com/p/CJa1bfFsAsS/?igshid=kzdap7786yzz>

- الأستاذة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في تدشين تقرير البلاغ الوطني الثالث لتغير المناخ

دشن سعادة الدكتور محمد بن مبارك بن دينه المبعوث الخاص لشئون المناخ الرئيس التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة، صباح اليوم، تقرير البلاغ الوطني الثالث لتغير المناخ في مملكة البحرين، وذلك خلال الاجتماع الافتراضي الذي نظمه المجلس عبر الاتصال المرئي بالتعاون مع مكتب غرب آسيا وجامعة البحرين وجامعة الخليج العربي، وعدد من الجهات المشاركة في إعداد تقرير البلاغ الوطني الثالث لتغير المناخ.

وفي بداية الحفل أشاد المبعوث الخاص لشئون المناخ بتوجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله والذي يعكس اهتمام مملكة البحرين بمشاريع التخفيف والتكيف مع ظاهرة تغير المناخ، مرحبا بالمشاركين والمساهمين في إعداد التقرير من منتسبي المجلس الأعلى للبيئة والمؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة والخبراء الوطنيين والدوليين على ما بذلوه من جهود متواصلة وعمل دؤوب طوال فترة الإعداد والذي كان له بالغ الأثر في الوصول لأفضل النتائج المثمرة والتي تجلت في مخرجات تقرير البلاغ الوطني الثالث لتغير المناخ.

وأكد الدكتور محمد بن دينه أهمية إدراج تغير المناخ في الخطط والسياسات التنموية لمملكة البحرين، وضرورة التكاتف بين جميع المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة في سبيل الحد من تأثيرات تغير المناخ على المملكة، مشيراً إلى مواصلة مملكة البحرين في الوفاء بالالتزامات الدولية تجاه الحفاظ على البيئة ومواردها من خلال دعم الجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ والمشاركة الفاعلة مع المجتمع الدولي في جميع القضايا البيئية الملحة. وأوضح أن رفع التقرير على منصة الأمم المتحدة جاء بهدف إبراز المشاريع التي قامت بها المملكة للتخفيف والتكيف مع ظاهرة تغير المناخ حيث إن التكيف مع ارتفاع مستوى سطح

البحر والخطوة الوطنية للتشجير والخطوة الوطنية للاستثمار في مشاريع التكيف هي من ضمن الاستراتيجية الوطنية للحد من ظاهرة تغير المناخ. (13 يناير 2021).

https://www.instagram.com/p/CJ-2U_4rLCH/?igshid=qga4erzt4ryf

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقدم محاضرة للدبلوماسيين بوزارة الخارجية

بالتعاون مع أكاديمية محمد بن مبارك آل خليفة للدراسات الدبلوماسية، قدمت الآنسة ماري خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة تعريفية حول دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، لعدد من الدبلوماسيين بوزارة الخارجية عبر تقنية الاتصال المرئي.

وقد تم خلال المحاضرة، التعريف بقانون المؤسسة والخدمات التي تقدمها للمواطنين والمقيمين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان والإطار القانوني للمؤسسة، بالإضافة إلى التعريف بالآليات الوطنية الأخرى المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، كما تم استعراض استراتيجيات وخطة عمل المؤسسة الوطنية، وأبرز الإنجازات التي قامت بها المؤسسة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان بمملكة البحرين.

وتأتي هذه المحاضرة ضمن الدورة المتقدمة للدبلوماسيين في نسختها الأولى والتي تنظمها أكاديمية محمد بن مبارك آل خليفة للدراسات الدبلوماسية خلال الفترة من نوفمبر 2020 ولغاية يناير 2021 والتي تستهدف الدبلوماسيين بوزارة الخارجية. (14 يناير 2021)

<http://www.nihr.org.bh/News/14Jan2021.aspx>

(7) تنظيم الفعاليات التدريبية المتعلقة بجائحة كورونا

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم محاضرة عن بُعد حول حقوق الطفل في ظل جائحة كورونا للكادر التعليمي بمدرسة الشبيخة حصّة للبنات:

نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة بعنوان "حقوق الطفل في ظل جائحة كورونا" لعدد من أعضاء الكادر التعليمي بمدرسة الشبيخة حصّة للبنات عبر تقنية الاتصال المرئي، وذلك تماشياً مع الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الدولة لمكافحة انتشار فيروس كورونا من خلال تجنب الاختلاط والتجمعات والاجتماعات والعمل على التباعد الاجتماعي.

وقدمت كل من الآنسة ماري خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والأستاذة لطيفة الجلاهية مدير إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالمؤسسة شرحاً مفصلاً عن مفهوم وتقسيمات وخصائص حقوق الطفل والمبادئ الأساسية في المواثيق والاتفاقيات الدولية، كما تم استعراض دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، فضلاً عن جهود مملكة البحرين في مجال الرعاية الصحية والنفسية للأطفال في ظل جائحة كورونا.

تأتي هذه الفعالية ضمن استراتيجية وخطة عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وتفعيلاً لدورها في مجال تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان بمملكة البحرين بشكل عام، وحقوق الطفل بشكل خاص. (7 سبتمبر 2020).

<http://www.nihr.org.bh/Activities/7Sept2020.aspx>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم طاولة مستديرة تحت عنوان: «التجربة البحرينية ودورها في تعزيز وحماية حقوق العمالة الوافدة في ظل جائحة كورونا»

نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان طاولة مستديرة بعنوان: «التجربة البحرينية ودورها في تعزيز وحماية حقوق العمالة الوافدة في ظل جائحة كورونا» عبر تقنية الاتصال المرئي، وذلك لتسليط الضوء على أثر جائحة كورونا على العمالة الوافدة وجهود وتكاتف الجهات المعنية في مملكة البحرين للتعامل معها بما يتناسب مع مكانة البحرين المتقدمة في حماية حقوق الإنسان بصفة عامة والحق في الصحة للجميع بصفة خاصة شارك فيها ممثلي الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة، بالإضافة إلى عدد من مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

خلال الفعالية التي أدارها الدكتور بدر محمد عادل رئيس لجنة الحقوق والحريات العامة – عضو مجلس المفوضين، تم التطرق إلى دور المؤسسة في ظل جائحة كورونا، ومناقشة أثرها على العمالة الوافدة والجهود التي قامت بها الجهات ذات الصلة في المملكة للتعامل معها. كما تم التطرق إلى النظم المتعلقة بسكن العمال والشروط الواجب توافرها تفاديا للاكتظاظ وإيجاد البيئة الصحية المناسبة مستقبلا.

وقد سلطت الفعالية الضوء على أهم التحديات التي تواجه العمالة الوافدة في ظل انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومناقشة أفضل السبل لتفعيل الشراكة مع الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، بالإضافة إلى علاقة الإجراءات الاحترازية المتخذة على التمتع بحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق العمالة الوافدة بشكل خاص.

وخلصت فعالية الطاولة المستديرة التي احتضنتها المؤسسة إلى عدد من التوصيات والمقترحات الهادفة إلى إيجاد الحلول للتحديات التي تواجه العمالة الوافدة في ظل الجائحة كمتابعة أوضاعهم ورفع مستوى ادراكهم بحقوقهم وحرياتهم الأساسية، بالإضافة إلى عمل دراسات استقصائية وميدانية عن القطاعات والعمال الأكثر تضرراً.

وعلى هامش الفعالية، ثمنت الأنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ما قامت به مملكة البحرين من إجراءات وجهود كبيرة لمكافحة هذه الجائحة، والتي راعت من خلالها حقوق الإنسان بشكل عام للمواطنين والمقيمين على حد سواء دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، منوهة بدور المؤسسة في متابعة الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس كورونا وتأثيرها على التمتع بحقوق الإنسان، فضلاً عن قيامها بزيارات ميدانية إلى سكن العمالة الوافدة للتأكد من أن طبيعة المعيشة ونوعية السكن تعكس مدى تطبيق الإجراءات الاحترازية، مؤكدة في ذات الوقت على استعداد المؤسسة لمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة وتقديم المساعدة وتبادل الخبرات، من أجل استمرار حصول الجميع على حقوق الإنسان كافة (29 سبتمبر 2020).

<http://www.nihr.org.bh/News/29Sept2020.aspx>

- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم طاولة مستديرة حول «التعليم عن بُعد في ظل جائحة كورونا»

نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان طاولة مستديرة بعنوان: «التعليم عن بُعد في ظل جائحة فيروس كورونا بين الواقع والمأمول» عبر تقنية الاتصال المرئي، وذلك لتسليط الضوء على جهود الجهات المعنية في التعامل مع التحديات التي فرضتها جائحة كورونا، وذلك بمشاركة ممثلين عن الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي وعدد من المدارس والجامعات المعنية، بالإضافة الى مشاركة ممثلين عن عدد من منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة.

وخلال الفعالية التي أدارتها السيدة وداد الموسوي عضو مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، تم التطرق إلى دور المؤسسة في تعزيز وحماية الحق في التعليم في ظل جائحة كورونا، ومناقشة الجهود التي قامت بها الجهات ذات الصلة في المملكة للتخفيف من أثر الجائحة على التعليم.

كما تم التطرق إلى أهم التحديات التي تواجه التعليم بالمدارس والجامعات الحكومية والخاصة، وأبرز التحديات المتعلقة بتوفير الحق في التعليم لجميع فئات المجتمع في ظل فيروس كورونا وضمان استمرار العملية التعليمية، فضلاً عن مناقشة الواقع والمأمول للتعليم عن بُعد في ظل الجائحة خاصة فيما يتعلق بالمحتوى التعليمي والطلاب.

وخلال مداخلتها في الفعالية، ثمنت الأنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ما قامت به مملكة البحرين من إجراءات وجهود كبيرة لمكافحة هذه الجائحة، التي راعت من خلالها حقوق الإنسان بشكل عام للمواطنين والمقيمين على حد سواء دون تمييز، والتي يأتي من ضمنها الحق في التعليم وضمان استمرارية العملية التعليمية في ظل ما يواجهه العالم من انتشار لفيروس كورونا، كما نوهت خوري بدور المؤسسة في متابعة الجهود الحثيثة للجهات المعنية لتعزيز وحماية الحق في التعليم خلال هذه الجائحة، والإجراءات الاحترازية التي قامت بها تلك الجهات للحد من انتشار فيروس كورونا.

وخلصت فعالية الطاولة المستديرة التي احتضنتها المؤسسة إلى عدد من التوصيات والمقترحات الهادفة إلى إيجاد الحلول للتحديات التي تواجه العملية التعليمية في ظل الجائحة، كتدريب المعلمين والطلاب وأولياء أمورهم على استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم، وإيجاد سبل للتعاون المشترك بين كافة الجهات المعنية الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى وضع آلية محددة للتعامل مع الظروف الطارئة في التعليم، وتطوير القوانين والتشريعات بما يخدم عملية التعليم عن بُعد.

[المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان\(nihr.org.bh\)](http://nihr.org.bh)